خلاصات لأعمال المؤتمر الذي نظمه منتدى الفكر العربي

برعاية ومشاركة صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم

في الفترة (١٠-١١ آب/أغسطس ٢٠٢٠)

عبر تقنية الاتصال المرئي عن بُعد

المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي

الإشكالية والحل

منتدى الفكر العربي
Arab Thought Forum

سلسلة «الحوارات العربية - العربية»

المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي
الإشكالية والحل

إعداد ومراجعة وتحرير
كايد هاشم و محمد جميعان

منتدى الفكر العربي
عمّان - الأردن

الطّبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠٢٣/٨/٤٣١٧)

٣٢٣,٦
المواطنة الحاضنة للتنوع في المجال العربي: الإشكالية والحلّ
منتدى الفكر العربي (الأردن)
(١٦٩) ص.
ر.إ.: ٢٠٢٣/٨/٤٣١٧
الواصفات: /المواطنة// الديمقراطية//التنمية الاقتصادية// المشاركة السياسية//التنمية التربوية/

* يتحمّل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9923-825-00-6 (ردمك)

الإخراج الفنّيّ	لوحة الغلاف	تفريغ التسجيلات
ميساء خلف	**غدير حدادين**	**نسرين مصفر**

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+) - ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo* - **URL**: *www.atf.org.jo*

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

المحتـــويـــــــات

تقديم ٩

تمهيد: الورقة المفاهيمية للمؤتمر ١٣

الباب الأول: كلمات الافتتاح

- **كلمة صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال** ٢٣
- **كلمة معالي الدكتور محمد أبو حمّور/** الأمين العام لمنتدى الفكر العربي.....٣٣
- **كلمة ضيف الشرف د. مصطفى الفقي/** مدير مكتبة الإسكندرية (مصر) ٣٦
- **كلمة المشاركين: د. نايلة طبارة/** رئيسة مؤسسة «أديان» (لبنان) ٣٩

الباب الثاني: المحور الأول: البُعد القانوني

رئيس الجلسة: د. ليث نصراوين (الأردن) ٤٣

- **البُعد القانوني للمواطنة**

د. عبد الحسين شعبان (العراق) ٤٤

- **الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية**

أ. نسرين عامر (ليبيا) ٤٨

- **المواطنة الحاضنة للتنوّع ضمانة للاستقرار في العالم العربي**

د. إيلي الهندي (لبنان) ٥١

- **حقوق الإنسان وحقوق المواطنة في العالم العربي**

د. ماغي حسن عبيد (لبنان) ٥٤

الباب الثالث: المحور الثاني: البُعد السياسي

رئيس الجلسة: د. عبد الله عويدات (الأردن) ٦١

- الانتقال إلى الدولة المدنية من أجل المواطنيّة المتعدّدة الثقافات

د. أدونيس العكره (لبنان) ٦٢

- المصالحات التاريخيّة مبتدأ تحقيق المواطنة الحاضنة للتنوّع

أ. عبد السلام بوطيب (المغرب) ٦٥

- المواطنيّة: المحدّدات والرّاهن العربي

د. وجيه قانصو (لبنان) ٦٨

مداخـــلات

د. ابتسام مصطفى (مصر) ٧٨

أ. عبد الناصر المودّع (اليمن) ٧٩

الباب الرابع: المحور الثالث: البُعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

رئيس الجلسة: د. عدلي قندح (الأردن) ٨٣

- كيف يُدرَك مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط اليوم؟

د. عبير كايد (فلسطين - الولايات المتحدة الأميركية) ٨٤

- التوازن الجغرافي في التنمية الاقتصاديّة وأثره في تعزيز المواطنة والانتماء/الأردن أنموذجاً

د. إياد أبو حلتم (الأردن) ٨٨

مداخـــلات

- الأمن الغذائي المرتبط بالأمن المائي العربي

أ. ريم النجداوي (الأردن) ٩١

أ. كريم حسن (لبنان) ٩٢

أ. محمد النابلسي (الأردن) ٩٣
أ. نظمي عتمة (الأردن) ٩٤
- **تعقيب صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال** ٩٥

الباب الخامس: المحور الرابع: البُعد الاجتماعي

رئيس الجلسة: د. رانيا بدر (الأردن) ٩٩
- **المواطنة الحاضنة للتنوع والتداخل القبلي**
د. ياسر مسعود (السودان) ١٠٠

مداخـلات

الإعلام والثقافة والمجتمع
أ. شيرين نبيل (مصر) ١٠٣
أ. علا بياض (أستراليا) ١٠٤
أ. جواد الحمد (الأردن) ١٠٦
أ. يوسف الحسبان (الأردن) ١٠٧
د. وجيهه البحارنة (البحرين) ١٠٨
د. إياد أبو حلتم (الأردن) ١٠٩
- **تعقيب صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال** ١١٠

الباب السادس: المحور الخامس: التعليم

رئيس الجلسة: د. علي محافظة (الأردن) ١١٣
- **المواطنة في العصر الرقمي**
د. ندى علي بن شمس (البحرين) ١١٥
- **المواطنة المنقوصة للنساء والفتيات في كتب التدريس من وجهة نظر النوع الاجتماعي**
د. وفاء الخضراء (الأردن) ١١٧

مداخلات

- **التربية على المواطنة**

أ. سمر كلداني (الأردن) ١٢٠

- **التعليم والتكنولوجيا نحو رفد الاقتصاد المعرفي**

المهندس أُسيد العيطان (الأردن) ١٢٣

المهندس أحمد الملاك (الأردن) ١٢٤

المهندس عماد عبد الله، هيوستن (الولايات المتحدة الأميركية) ١٢٥

أ. ناصر المصري (الكويت) ١٢٦

- **تعقيب صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال** ١٢٧

الباب السابع: الجلسة الختامية وإعلان التوصيات

- **كلمة ختامية لصاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال** ١٣١

- **نداء عمّان** ١٣٩

الملاحق

- **ملحق (١) برنامج المؤتمر** ١٤٥

- **ملحق (٢) صور من المؤتمر** ١٤٩

- **ملحق (٣) إعلان مكناس لحوار الثقافات** ١٥٩

قائمة مطبوعات منتدى الفكر العربي ١٦١

تقديـــم

يأتي هذا الكتاب كثمرة وخلاصات لأعمال المؤتمر الذي عقده منتدى الفكر العربي عبر تقنية الاتصال المرئي في حمأة جائحة كورونا (١٠-١١ آب/أغسطس ٢٠٢٠) تحت عنوان: «المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي: الإشكاليّة والحلّ»، بمبادرة ورعاية ومشاركة من صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله، رئيس المنتدى وراعيه، وبمشاركة واسعة من الوطن العربي والمهجر تمثَّلت في مثقَّفين من مختلف الأطياف والاتجاهات الفكرية بمن فيهم أصحاب خبرات أكاديمية وبحثية، ونشطاء وإعلاميون وقادة رأي بينهم مجموعة تُمثِّل منظمات إقليمية ودولية، كما تمثِّل قطاع المرأة وقطاع الشباب في حقول حركيّة المجتمع المدني والتنمية، وتحديداً في الحقول التي شملتها محاور المؤتمر وثيقة الصلة والتأثير في مُحدِّدات المواطنة وبنائها وجوانب تطبيقها وممارستها، وهي: القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ فضلاً عن التناول لدوائر أكثر تخصيصاً تشمل التنمية المستدامة، والبيئة، والتعليم، والإعلام.

لا شكّ في أنَّ هذا الربط المنهجي بين أبعاد المواطنة على الصُّعد العامة تلك يُساعد على بلورة النظرة المتأتية من مقاربة الواقع العربي والأسباب والنتائج المترتبة على العمق الإشكالي في مسألة المواطنة بوصفها الحاضنة للتنوّع، وسط إقليم سمته التاريخية والموضوعية التنوّع الثقافي والعقائدي، فضلاً عن الإثني/العرقي، في إطار مشترك لعناصر هذا التنوّع ضمن الوحدة الحضارية التي تجمع العرب والمسلمين في هذه المنطقة، مما يجعل تلك النظرة الفاحصة أكثر شموليّة ووضوحاً وفهماً

وتفسيراً لجذور الظاهِرات التي نشأت عن معطيات القصور التنموي، وأشكال الصراع ومنها الصراع الهُويّاتي، والتّضاد في المفاهيم والبنى الفكريّة بفعل ما أثارته تيارات العولمة وبواعث النزاعات المُخْتَلفة لصالح أجندات ومصالح ضيقة أو من خارج المنطقة، مما أوجد هواجس وأزمات متفاقمة بشأن الكيانات وخاصة الاجتماعية - الثقافيّة على مستوى الأفراد والمجتمعات والأمم، والمتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية، وتنامي الانتماءات الضيقة، وتحديات العلاقة بين الفرد والدولة، والفرد والمجتمع، والتحديات القائمة إزاء بناء التماسك الاجتماعي، عدا ما أصبحت تتسم به حركة التاريخ من سرعة في حدوث المتغيّرات جراء انفتاح العالم على بعضه بعضاً، ويُسر التواصل في الفضاء الافتراضي الذي ألغى المسافات الجغرافية وتجاوز اختلاف اللغات والثقافات بأثر من التطوّر التكنولوجي الحديث؛ والذي بدوره يتقدَّم يوماً بعد يوم ليشمل مختلف ميادين الحياة وحتى الإنسان وموارده، فالثورات المتتابعة لهذا التطوّر لا تستغرق سوى عقود قليلة، لكنها ممتدّة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ودرجات تحوّلاتها في حياة البشر على نحو غير مسبوق. وقد شهدنا آثار بعضها في القرن الماضي وشهدنا بعضاً آخر وما أحدثه في حياة الإنسان المعاصر خلال الربع الحالي من بداية الألفيّة الثالثة، وما تزال السلسلة تعد بالمزيد.

تحسُن الإشارة هنا إلى أنَّ رسالة المنتدى التي تقوم؛ كما عبَّر عن ذلك **سموّ الأمير الحسن بن طلال**، على استراتيجية تهدف في الأساس إلى «تجسير الفجوة بين العلم والفكر والعقل من جهة، وبين صُنع القرار من جهة ثانية، وبين

المواطن ومنظماته المدنيّة وقواه السياسية من جهة ثالثة»[1]، ومن هنا تتشابك سيرورة المحاور الأربعة الرئيسية لهذه الاستراتيجية مع سيرورات أخرى إقليمية وعالمية بحيث تتشكَّل معالمها في نطاقٍ من التفكير العملي الذي يتوجَّه إلى مخاطبة مشكلات المواطن العربي الإنسانيّة المباشرة، وبحث القضايا الكبرى التي ترسم المستقبل العربي ومنها قضايا الموارد والتكنولوجيا إلى جانب القضايا السياسية والاقتصادية، وأيضاً بحث المشكلات التي تواجه المجتمع العربي في ضوء أُسس قاعدية فكرية جديدة للتعامل معها، فضلاً عن التجسير الفكري مع الثقافات الأخرى. وهذه المحاور مؤداها الانتقال بالإنسان من حالة الفرديّة إلى البناء التشاركي للإرادة الجمعيّة في إطار الوطن والأمّة؛ بما يعنيه ذلك من ممارسة حقوقه وواجباته، وخاصة مع تغيُّر مكوّنات البنية الاحتمالية التي ينتمي إليها من الموارد الاقتصاديّة والطبيعيّة والإنسانية.[2]

ولا نلغي هنا أهميّة المرجعية النظريّة للمواطنة في الفكر والممارسة؛ لأنها وإنْ اتخذت صفة التنظير فإنها في حقيقتها تنطوي على نتائج تجارب عمليّة وتتكوَّن جزئيّاً أو كليّاً من حصيلة اختبارات واقعية، وتستمدّ قابليتها للنظر والدَّرس والمقارنة والتطبيق من الملاحظة الميدانيّة، وبحكم ذلك فإنَّ مسالك البحث عن الحلول إزاء التحدّيات لا بد لها من الإطار النظري وإمكانات الإضافة والتحديث والتطوير في ضوء المستجدّات والمتغيّرات وتباين التأثيرات في الواقع موضوع الدّرس.

(١) الأمير الحسن بن طلال، **الفكر العربي وسيرورة النهضة**. عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠١٣، ص٧٠.
(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه، ومنتدى الفكر العربي، **المواطنة في الوطن العربي** (أعمال ندوة)، كلمة الأمير الحسن بن طلال «نحو ميثاق مواطنة عربي»، عمّان، منشورات المنتدى، ٢٠١٠، ص أ/ ٤.

هذا مُجمل ما سعينا إليه من التركيز في التناول والبحث والدَّرس من خلال أوراق المؤتمر ومداخلات المشاركين ونقاشاتهم، وكذلك ما راعينا عرضه مما اشتملت عليه أبواب هذا الكتاب، وخاصة في الجانب المتعلّق بمعطيات التجارب والأوضاع العربيّة الراهنة وعلى مشارف المستقبل. ويظلّ الأفق رحباً أمام القارىء والمتلقّي في التفاكر معنا حول مختلف القضايا المطروحة في هذا السياق، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

كايد هاشم

نائب الأمين العام للشؤون الثقافية

منتدى الفكر العربي

تمهيد

مؤتمر «المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي: الإشكالية والحلّ»

(الورقة المفاهيمية)*

الرؤية والأهداف

يرتبط مفهوم المواطنة الحاضنة بمفهوم إدارة التنوّع في إطار من تعظيم القواسم المشتركة، والمحافظة على التنوّع بتحقيق العدالة الاجتماعية، والاعتراف بالخصوصيات والتفاعل فيما بينها، من أجل الوصول إلى هوية وطنية جامعة تمثل الانتماء الحقيقي للمجموع الوطني، الذي يكفل الحقوق المدنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويعترف بالجميع مواطنين ضمن مكوّناته، تترتب عليهم واجبات ومسؤوليات تجاه الصالح العام، وتكون مواطنتهم بموجب التشريعات مكفولة الحقوق.

يهدف مؤتمر «المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي: الإشكالية والحل» إلى الإسهام في بلورة رؤية واضحة للمستقبل العربي، ولا سيما في المشرق، يقوم على المواطنة الحاضنة للتنوّع، وعلى أساس من الكرامة الإنسانية، وأخلاقيات التضامن الإنساني، وحفظ حقوق المجموعات الثقافية وسائر أشكال التنوّع، وتعزيز الحوار بينها بتعزيز الحريات، والتركيز على المشتركات الحضارية، وأيضاً على أساس مبدأ ماذا نريد في ما بيننا من مكوّنات، أو ماذا نريد من الآخر وماذا يريد الآخر منّا.

---

* أعدَّت هذه الورقة اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي تشكَّلَت من: د. محمد أبوحمّور الأمين العام لمنتدى الفكر العربي (رئيساً)، والأعضاء: د. إياد أبو حلتم عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمّان، أ. ريم النجداوي من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، أ. محمد النابلسي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، د. رانيا بدر مدير عام شركة «أكيوفيا» بالأردن، أ. نظمي عتمة رئيس مجلس الأعمال الفلسطيني الأردني، أ. كايد هاشم نائب أمين عام منتدى الفكر العربي للشؤون الثقافية (مقرراً وأميناً للسر).

كما يهدف المؤتمر إلى الإسهام في إثراء نقاط التلاقي والالتقاء التاريخية والحاضرة والمستقبلية، سواء ما قبل وما بعد، خدمةً لاستشراف الحلول للتحديات باستثمار التنوّع في إنهاء الصراعات التي عانى منها بعض المجتمعات العربية على أساس الهوية، وخاصة خلال العقد الحالي وما يشهده من تداعيات وتحولات أنتجت مظاهر متعددة الأشكال من العنف والتطرف والتكفير، التي باتت تهدد المستقبل العربي بمزيدٍ من التفتت والانقسامات والتباعد بين المكوّنات الاجتماعية، الأمر الذي لا ينعكس بتأثيراته على المجتمعات التي أصبحت ضحية لمثل هذه الصراعات، وإنما يشمل المنطقة ككل، ويلغي المشتركات التي يمكن أن توفّر أرضية صالحة لتطبيق مفهوم المواطنة الحاضنة، والخروج من الأزمات في الحاضر والمستقبل بعمل عربي ذاتي نابع من داخل المنطقة نفسها، ومن إرادة عربية حرّة ومسؤولة، تُغلِّب العقلانية والحكمة نحو تكامل الهوية الإنسانية الجامعة في مقابل النزعات التي تثير الصراع والشقاق بين الهويات الفرعية.

يؤدي البُعد التنموي الاجتماعي الاقتصادي إلى تأكيد المواطنة من حيث الحقوق والممارسة العملية، وتحقيق التشاركية، والحدّ من عدم تكافؤ الفرص والتهميش والإقصاء وسائر أشكال الحرمان، ولا سيما من ناحية العناية بتطوير القوى البشرية وتزويدها من خلال **التدريب والتأهيل والتمكين والتفويض بالمهارات اللازمة وإمكانات المشاركة**، وكذلك تطوير الكفاءة والقدرة التحمُّلية للمجتمعات في إطار عملية الاندماج والتناغم المجتمعي، مما يتطلب بالضرورة **الانتقال من المعلومة الرقمية إلى المعرفة الإنسانية**، وتأكيد مشاركة الجميع في تحمّل مسؤولياتهم ضمن مفهوم الوطن المندمج، وفي إطار من الحاكمية الرشيدة التي ترسخ الدولة بمفهومها الشامل كملاذ آمن للمواطنين وضمانة للحيادية والنزاهة، وتوفير الخبرة الكافية للحكم المحلي من أجل تفعيل الحوار الوطني ومأسسته وفق ضوابط منهجية، والتركيز على الجانب القانوني في سياق عمل مؤسسي للتقريب بين المكونات المجتمعية كافة وبين هذه المكونات والحكم، ما يمكن تجسيده إقليمياً أيضاً في مجلس اقتصادي اجتماعي عربي يجمع ما بين الرأي السياسي الرسمي والاقتصادي والاجتماعي المدني.

المحاور وموضوعات البحث المقترحة

اعتماداً على ما سبق، فإن **محاور المؤتمر تتناول المقاصد والغايات الأساسية لفكرة المواطنة، والأبعاد الأساسية لمقوّمات هذه المواطنة** استناداً إلى الحقوق الإنسانية والإشكاليات المرتبطة بها في الواقع العربي، والرؤية المستقبلية للتطبيق والممارسة ضمن دوائر متشابكة تشمل العلاقة المواطنية بين الإنسان والمجتمع ومكوّناته والدولة، على المستويات القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، إضافة إلى محور يتعلق بالبيئة كون المنطقة العربية في معظمها لديها ندرة في الموارد تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المحور القانوني

يبحث هذا المحور في الإطار القانوني لتنظيم العلاقة بين الدولة والفرد من حيث الحقوق والواجبات والوعي بها، وتنظيم المصالح العامة عبر القوانين والمؤسسات لتحقيق القرارات التي تعبر عن الإرادة الشعبية ومصالحها **في إطار الهوية الجامعة.**

ويبحث المحور أيضاً من الوجهة القانونية جذور وأسباب وتداعيات أزمة الحريات والحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والحلول المقترحة لها، بما في ذلك محاذير غياب دولة القانون وتغلغل ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية.

كما يتناول المحور **مرجعية القانون على أساس جعل القانون يعمل من أجل الجميع**، ودوره في الحاكمية الرشيدة، والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، والارتباط بين مفهوم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة المرتبطة بالقيم، وبحث إشكالية إنفاذ القانون في سياق تحقيق الوعي والالتزام به، والمشاركة في الشأن العام والانتماء إلى الدولة بوصفها هوية وطنية جامعة ومشتركة.

وكذلك مسؤولية الدولة في تعزيز **الأمن الديمقراطي** وحرية التعبير، بوصف الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة من خلال منظور جديد للدساتير والقوانين والتشريعات.

المحور السياسي

يتناول هذا المحور إشكاليات وعوائق المشاركة في العملية السياسية، والطرق المؤدية لأن يصبح المواطن فاعلاً يمارس حريّاته بوعي ومسؤولية بوصفه جزءاً من المجتمع المدني، وبحيث تتوفَّر الروابط والشروط المجتمعية لتفعيل المواطنة والدينامية المجتمعية على أساس حريّة التجمّع وتفعيل المجتمع المدني، وبما ينقل الفرد من فرد معنيّ بشؤونه الخاصة إلى فرد معنيّ بالشأن العام، وتُبنى علاقته مع الآخرين على أساس المواطنة/ القضايا العامة.

وكذلك إشكالية الخصوصيّات وطرق محافظة الفرد على انتمائه الخاص مع ترك مساحة له ضمن التفاعل العام، وكذلك إشكالية الهوية بين هوية فرعية وهوية جامعة، وإشكالية التضامنات الحرّة، والانتقال من العلاقات العضوية إلى العلاقات الطوعية اعتماداً على مبدأ أن التنوع طبيعي فيما الاختلاف إراديّ يمكن تعزيزه دون إلغاء الفرد أو الخصوصية أو الدولة.

يضاف إلى ذلك البحث في الشروط اللازمة لإيجاد حالة تفاعل بين الدولة والفرد والمكونات الأخرى للمجتمع، يتحقق فيها **الانتقال من الذاتية المحدودة إلى المشاركة الفاعلة**، التي تقوم على التأثير المتبادل، بحيث لا يقتصر المجال السياسي على صنّاع القرار أو مَنْ هم في دائرة السلطة، وإنما يشمل أيضاً قوى المعارضة ومَنْ هم خارج السلطة بوصف المعارضة وهؤلاء جزءاً من الحياة السياسية.

ويعتمد ما سبق ذكره في جزء كبير منه على دور الدولة ومسؤوليتها في ما يأتي:

١- تعزيز مفاهيم اللامركزية وتوسيع مشاركة الأقاليم والمحافظات والتجمّعات السكانية في صنع القرار على النطاق المحلي، بشكل ينسجم مع استراتيجيات الدولة وأهدافها وفلسفتها، والتوزيع العادل لموارد الدولة ما بين التجمّعات السكانية المختلفة كأساس للتنمية المستدامة.

٢- التشبيك ما بين منظومات الدولة المختلفة من قطاعات ومجتمعات وأفراد، لتحقيق العدالة والمساواة والتكافل والعيش الكريم.

٣- تكافؤ الفرص في التعليم والخدمات الأساسية ما بين المجتمعات المحلية.

٤- تعزيز الوعي بمفهوم العقد الاجتماعي بين مكونات الدولة المختلفة وصولاً إلى الارتقاء بمستويات الثقة فيما بينها، وخصوصاً بين الشباب والمؤسسات العامة، وتعزيز سيادة وإنفاذ القانون.

٥- مأسسة التواصل بما في ذلك الحوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المحور الاجتماعي

يشمل هذا المحور معالجة الإشكاليات الأساسية المتعلقة بالفجوة بين المجتمع والدولة، **ومقومات الأمن الديمقراطي الذي يحقق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية** والحصول على حق التعليم والعمل والرعاية الصحية والتنقل بحرية، وأثر العلاقة الزبائنية مع المجتمع وتضخم الأجهزة البيروقراطية على المواطنة الحاضنة.

كما يبحث في الفروق بين المواطنة والوطنية في المفهوم والممارسة، ومشكلة الانتماءات الضيقة وتبعاتها التي تقف حاجزاً في وجه ممارسة الديمقراطية والمواطنة، ودور المشاركة المجتمعية والمبادرة بأشكالهما المختلفة في تعزيز الصالح العام، من خلال القرارات المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع على السواء، وانطلاقاً من تأطير الحياة الجامعة بين المواطنين بمختلف انتماءاتهم، وعلى أساس من الترابط الاجتماعي والتضامن والوحدة، والمسؤولية المشتركة، واحترام الاختلاف، واستثمار التنوع لما فيه من غنى متبادل ورقي إنساني واجتماعي، وإتاحة فضاء الحوار العقلاني الهادف والحرّ والبنّاء ضمن قنوات مؤسسية وضوابط يتوافق الجميع عليها.

ويتمثل ذلك في مجموعة من الأهداف التي تشكِّل عقداً اجتماعياً لتحقيق مفهوم المواطنة الحاضنة بالممارسة، وهي كالآتي:

١- تعظيم القواسم المشتركة بين المكوّنات المجتمعية كافة في إطار هويّة جامعة تحترم الخصوصيات والتنوّع الإثني والثقافي والديني واللغوي.

٢- مأسسة الحوار البنّاء على مختلف المستويات المجتمعية بما يخدم المواطنة الحاضنة للتنوّع، وترسيخ أدبيّات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- تغليب روح الإيجابية المجتمعية واستثمارها في تعزيز الانتماء والتوعية بالواجبات والحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتوظيف إدارة التنوّع لبناء المواطنة الحاضنة.

٤- إبراز أهمية العمل التطوعي وأبعاده التنموية ودوره في تحقيق تعزيز التكافل الاجتماعي والسلم الأهلي والمشاركة في التنمية.

المحور الاقتصادي

يتعرض هذا المحور لإشكاليات التأثير السلبي للاقتصاد الريعي على المواطنة والمواطن ودوره، والعلاقة بين الفرد والدولة والمكان (الأرض) في إطار القدرة التحملية للموارد والاقتصاد، **والحلول التي تعالج القضايا المتعلقة بتقرير المصير المؤسسي، كإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل الإنساني**[1]، فضلاً عن ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية، ومسؤولية الدولة في بناء هوية لاقتصادها الوطني.

واعتماداً على مفهوم الصالح العام، فإن الجانب الاقتصادي يحيل على تعزيز علاقات الإنتاج والتبادل السلعي كعامل يوفّر مصالح مشتركة ومتبادلة بين الجميع.

ويندرج ضمن هذا المحور موضوع تمكين اللاجئين وإدماجهم في العملية المجتمعية التنموية، فضلاً عن وسائل وأساليب ضمان حقوق المواطنين كافة في

---

(١) المؤسسة العالمية للزكاة والتكافل الإنساني: دعا صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم قبل أكثر من عقدين من الزمان في إطار التطلُّع إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلاد الإسلامية والنهوض بمشروعات التأهيل والتنمية على أساس توظيف أموال الزكاة في مشروعات استثمارية إنتاجية تعود بالنفع على هذه البلاد وفقرائها، إلى إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل الإنساني تعمل على جمع مؤسسات الزكاة في عالمنا والتنسيق بينها لتطبيق هذا التشريع الإلهي الخالد والتعريف به على نطاق واسع. وفي شهر رمضان المبارك من عام ٢٠٢٠ أطلق سموّه ونخبة من القادة والمفكرين والعلماء العرب والمسلمين مبادرة «التضامن والتكافل الإنساني»، التي أكدت أهمية إنشاء هذه المؤسسة لمواجهة آثار الكوارث التي ألمّت بالعالم ومنها جائحة كورونا. وفي ضوء ذلك عقد منتدى الفكر العربي في عمّان يوم ٢١/١٠/ ٢٠٢٢ حضورياً وعبر تقنية الاتصال المرئي لقاءً حوارياً برئاسة ورعاية سموّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، ومشاركة زهاء ٥٠ شخصية من العلماء والمفكرين وممثلي الهيئات والإدارات المعنية بالزكاة ومؤسسات التكافل والإغاثة في عدد من الدول العربية والإسلامية وفي المهجر، لمناقشة مأسسة عالمية الزكاة والتصورات التنفيذية لإنشاء المؤسسة العالمية للزكاة وإطارها القانوني، وما يتعلق بالزكاة من استدامة وآليّات وضوابط ومحدِّدات.

المشاركة في هذه العملية الشاملة، مع الاهتمام بدور القطاع الخاص، وتعليم الريادة والإبداع، والعمل التطوعي وعلى النحو الآتي:

١- حقوق القطاع الخاص في المشاركة في صنع القرارات والتشريعات الناظمة لعمل هذا القطاع.

٢- واجبات هذا القطاع في المشاركة بالعملية التنموية، والمسؤولية المجتمعية، وابتكار الحلول لمشكلة البطالة، ورعاية الريادة والإبداع، وتعزيز مقوّمات المواطنة الحاضنة للتنوّع.

أما في مجال الموارد البشرية وتعليم الريادة والإبداع، فالتناول يشتمل على الآتي:

١- دعم وتطوير رأس المال البشري (تطوير المناهج التعليمية، والربط بين التعليم والبحث العلمي والإبداع والريادة والتمويل، وأساليب التعامل وفق ذلك مع تحديات البطالة، والقدرة على مواكبة التكنولوجيا التي تتطلّبها وظائف المستقبل في ضوء الثورة الصناعية الرابعة).

٢- دور قادة الفكر والسياسة والاقتصاد والفن والرياديين في تقديم أمثلة واقعية من تجاربهم كنماذج إيجابية يمكن الاقتداء بها.

٣- الريادة كأسلوب لمواجهة كثير من التحديات مثل مشكلة البطالة وخدمة المواطنة والمشاركة، وكيفية الاستفادة من معطيات الفرصة السكانية لإثراء الريادة والإبداع.

محور التنمية المستدامة والبيئة

يتناول هذا المحور قضايا أساسية في التنمية المستدامة، انطلاقاً من أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي توافق عليها قادة دول العالم وممثلوها، وتبنتها الأمم المتحدة من خلال ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية، تركز على الحقوق الإنسانية بما فيها الحق في التنمية ومبادىء المشاركة الشعبية الحقيقية، والمساءلة والشفافية، وعدم التمييز، والقضاء على الفقر. وكذلك العمل على تحويل عالمنا إلى عالم يحترم الأعراق والتنوّع الإثني والتنوّع الثقافي، ويتيح تكافؤ الفرص، وتكامل الإمكانات البشرية، مما يُسهم في تحقيق الازدهار الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي

والسياسي، ويتقاطع شعار خطة التنمية المستدامة «ألّا يخلف الركب أحداً وراءه» مع ما تسعى إليه المواطنة الحاضنة للتنوّع من الابتعاد عن التهميش والإقصاء.

ومن هنا يتناول هذا المحور:

١- توضيح مفهوم التنمية المستدامة والأهداف العالمية لها وشعارها.

٢- مسؤولية الدولة في توظيف إمكانات الفرصة السكانية القادمة عام ٢٠٣٠ في خدمة المواطنة الحاضنة للتنوع.

٣- معوقات الإبداع وحواضن التحفيز وتنمية روح المبادرة.

٤- تمكين اللاجئين وإدماجهم في العملية التنموية.

٥- وسائل وأساليب ضمان حقوق المواطنين كافة في المشاركة، خاصة في ظل المعطيات المتعلقة بالفرصة السكانية لعام ٢٠٣٠، وإمكانات توظيفها لصالح قطاع الشباب وقطاع المرأة. ويمكن في هذا السياق أيضاً تناول حقوق ذوي الإعاقة وكبار السنّ، بما في ذلك التمكين القانوني، والتمكين النفسي، وحقوق الرعاية الصحية.

وفي مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية كدعامة للبناء الاقتصادي الاجتماعي، وتعزيز مسؤوليات المواطنة وواجباتها وحقوقها لدى الجيل الحالي والأجيال القادمة، يناقش هذا المحور:

١- إشكاليات العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسان وأخيه الإنسان وتأثير ذلك على البيئة والموارد.

٢- مستقبل المياه والطاقة والأمن الغذائي في ظلّ تغيّر المناخ.

٣- الأمن الغذائي والمائي وبناء مجتمعات مسالمة وآمنة في منطقتنا العربية.

٤- استخدام التكنولوجيا الخضراء/المستدامة للتصدّي لندرة المياه وتلوثها، والوصول إلى استخدام الطاقة الآمنة والبديلة، وتعزيز كفاءة القطاع الزراعي.

الباب الأول

كلمـــات الافتتـــاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة الافتتاحية
لصاحب السموّ الملكي
الأمير الحسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه

﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦] صدق الله العظيم.

بيروت منارة الشرق، بيروت بوابة الشرق ومنارة العرب ملاذ كل مضطهد ومظلوم، تتألَّم ... تتوجع ... تئنّ، لكن بكرامة وعزّ وإباء، شكواها لله فقط. تُلملم جراحها بالكبرياء وبالعزم.

نحزن ونتألم بل نبكي لبيروت، هذه المدينة التي فتحت صدرها لكل حرٍّ ومحتجٍّ ومضطهد، هذه المدينة التي ما تزال القدس بوصلتها والقضية الفلسطينية أولى قضاياها، والحلم العربي بوحدةٍ وتعاونٍ وتكاملٍ أساسُ ثقافتها.

تُشعِرك بيروت حين تزورها أنك جزء منها فتجد لك مكاناً فيها، فبيروت واسعة ورحبة تتسع لكل عربي ولكل طامح بالحرية والكرامة، ولكل محبٍّ للعلم والجد ... بيروت التاريخ والحضارة والقانون والفكر والقضية الكبرى ... بيروت التعدُّد والتنوُّع والتسامح.

هذه بيروت التي نراها وننظر إليها ونؤمن بها يقيناً أنها تنبض بالحياة. وأما بيروت النهضة، فحين وصل الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق في العام ١٩١٨ أرسل شكري باشا الأيوبي إلى بيروت، وطلب منه أن يتسلَّم جبل لبنان باسم الحكومة العربية، وأن تكون بيروت مقرّاً له، ورفع فوق السرايا الرايةَ العربية أملاً بوحدة العرب كما وُعِد العرب من المنتصرين في الحرب العالمية الأولى. وحين دخل الأيوبي إلى بيروت بتؤده إلى سرايا بعبدا رفع العلم رسمياً باسم الأمير فيصل، فأثار

حفيظة الدول المُستعمِرة آنذاك، فأصرَّ رئيس مجلس الوزراء الفرنسي - حينذاك - جورج كليمنصو ألّا تكون بيروت بل لبنان جزءاً من المشروع العربي.

ولا أقول يا الله! ونحن نتحدث عن الكوارث في إطار النهضة، إننا لا نستطيع أن نميز بين أنواع الكوارث، فالكوارث الأساسية ناجمة عن قوى الطبيعة، وهي الكوارث التي لا يمكن التنبؤ بها. مثل المجاعات والأوبئة ونحن اليوم في خضم موجة جائحة كورونا، وهناك الكوارث المُتعمَّدة كالحروب والكوارث الأرضية الصناعية والنووية.

نحن اليوم على أبواب المساهمة في ذكرى مرور ٧٥ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام (٢٠٢٠)، وبهذه المناسبة أذكِّر بأن في بيروت من خريجي الجامعة الأمريكية AUB ما يقارب ٤٠ شخصاً من خيرة القيادات العربية ساهموا بوضع ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥. فبماذا سنسهم نحن العرب، وبماذا سنسهم كمشرق عربي في هذه الأيام؛ هذا المسمى الذي هو ليس مسمّىً عربياً فقط ولكنه مسمى أوروبي حين وقّعوا معنا في السبعينيات اتفاقية المشرق العربي لتقابل المغرب العربي في فهمهم؟ وقَّعت الأردن وسوريا ومصر ذلك الاتفاق. وعندما نتحدث عن المجاميع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أودُّ أن أذكِّر بأن تفجير هيروشيما[١] الذي شبهت به انفجار ميناء بيروت[٢] وقد رأينا مآلاته بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، وقال الرئيس الأميركي أيزنهاور حينها؛ لا لزوم لاستخدام الطاقة النووية والقنبلة النووية أو الهيدروجينية حين تستسلم الشعوب. فالتفجير الأشبه بالهيروشيمي دمَّر شريان بيروت الحيوي عشيّة الاحتفال بمئوية

(١) تفجير هيروشيما: وهو القصف الذّري بالقنبلة النووية من قبل القوات الأميركية على مدينتي هيروشيما وناجازاكي باليابان إبان نهايات الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥.

(٢) انفجار مرفأ بيروت: وقع هذا الانفجار الهائل عصر يوم الثلاثاء ٤/ ٨/ ٢٠٢٠ ونتجَ عنه خسائر بشرية ومادية جسيمة وتهجير للسكان في محيط المرفأ، بسبب احتراق كمية كبيرة من مادة نترات الأمونيوم كانت مخزّنة في المرفأ، وشُبّه هذا الانفجار بما حدث في هيروشيما اليابانية فأطلق البعض عليه مصطلح «بيروتشيما». (www.wikipedia.org)

ولادة دولة لبنان في إطار ما بعد النهضة. ووصلت الشظايا إلى قلب كل العواصم العربية، فهذه الأعمال تذكّرنا بعاطفة الشعوب وتوجُّهها الصحيح عندما تصدَّر هاشتاغ أطلقه الشعب الأردني: «بيروت في قلوبنا»، وهذا ما يعكس مشاعر تضامن كل العرب مع إخوانهم وأخواتهم في لبنان.

لنذهب إلى أبعد من ذلك، فقد سارع الملوك والرؤساء ومن بينهم جلالة الملك عبد الله الثاني وأغلبية الدول في هذا العالم إلى مدِّ جسور جوية لنقل مساعدات إنسانية لبيروت. ولكنَّني أودُّ التّذكير هنا أنَّ قضية بيروت أبعد بكثير من قضية مساعدات، ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٤ وقف الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية على منبر الأمم المتحدة ليلقي كلمة العرب باسم لبنان. تسع عشرة دولة عربية أعضاء في هذه المنظمة الدولية: الأمم المتحدة، طلبوا إليه تمثيلهم، كما خطب البطريرك إلياس الرابع معوّض[١] في مؤتمر القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي بلاهور في باكستان في العام ١٩٧٤، منذراً العالم العربي والإسلامي بمخاطر التنازل عن فلسطين، فاستحق لقب بطريرك العرب.

إن لبنان الذي عهدناه هو صلة بين الشرق والغرب، ولا يملك رفاهية أن يصبح طرفاً أو يسير باتجاه واحد. لقد أعلن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أن لبنان ليس مجرد وطن بل هو رسالة للشرق والغرب. وبعدما أكد أنه يجب على لبنان أن يكون مع نفسه ويحافظ على خصوصيته، أضاف أنه لا يمكن أن يكون فقط لنفسه. إننا نذكّر ونتذكر هذه العظة نحن معشر العرب.

أتحدث عن الوطن العربي، ولكن ما قيمة العلاقات العربية من هذا، هل نحبُّ بعضنا بعضاً؟ وهل نملك معياراً للمحبة فيما بيننا؟ ومعياراً للتقدم والتكامل على أساس الاستقلال المتكافل والاعتراف بكل هوية للدول والجماعات ضمن ذلك التنوّع.

---

(١) البطريرك إلياس الرابع معوّض (١٩١٤-١٩٧٩): بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.

لبنان بلد أقلّيات طائفية متشاركة، ولم يكن صموده السياسي مدة طويلة من دون عامل التشارك، فأنْ نلغي الشراكة فهذا يعني أننا نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب. أرى أن فاجعة تفجير مرفأ بيروت تحمل في ثناياها فرصة لخطة تأسيسية لبنانية جديدة، لا بل عربية جديدة. انظروا ما الذي يجري في الأراضي المحتلة بين عربي وعربي، وبين يهودي ويهودي؛ حول المستقبل الديمقراطي العقائدي المتناثر الهويات.

نحن في هذا اليوم في عهد بناء مؤسسات الدولة بعيداً عن الفساد، وأتحدث هنا عن العالم العربي والمحسوبيات وتغليب المصلحة الوطنية العليا على حساب الجماعات المتناحرة في محاور قاتلة، فليست المواطنة أيها الإخوة والأخوات صفة أو قيمة تُضاف إلى واقع سياسي أو اجتماعي قائم بقدر ما هي حقيقة الواقع نفسه وجوهر وجوده. فالعلاقة بين الفرد والدولة يحددها القانون بما تضمنه حول تلك العلاقة من الواجبات والحقوق.

تشير الباحثة الأميركية المعروفة إليزابيث تومبسون في كتابها الأخير الذي سيصدر في هذه الأيام وعنوانه: «كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب: المؤتمر العربي السوري في عام ١٩٢٠ وتدمير التحالف الليبرالي الإسلامي فيه»[١].

إن الفراسة هي شبكة خارجية نسميها اليوم الإنترنت فيما التشبيك الداخلي الجواني حركة فكرية بدأت في نهايات القرن التاسع عشر، فكانت الجمعيات العربية مثل «الجمعية العربية الفتاة»، وما إلى ذلك، وإلى الآن من الممكن أن تعمل أفكار النهضة العربية لتعبئة الفراغ السياسي. وتستكمل الباحثة البروفسور إليزابيث تومبسون بحثها عن كيفية سرقة الغرب للديمقراطية من العرب في لحظة استثنائية وجيزة للوحدة والأمل، ومن ثم تدميرها، في إشارة إلى حكومة الأمير (ثم الملك) فيصل الدستورية في العام ١٩١٨ التي اتجهت إلى ترجمة المناهج العثمانية كافة إلى

(1) HOW THE WEST STOLE DEMOCRACY FROM THE ARABS: The Syrian Arab Congress of 1920 and The Destruction of Its Historic Liberal-Islamic Alliance. Atlantic Monthly Press, 2020.

إليزابيث تومبسون (Elizabeth F. Thompson): أستاذة كرسي محمد فارسي للسلام الإسلامي في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأميركية بواشنطن، وهي متخصصة في دراسة الشرق الأوسط الحديث.

لغة أهل الضاد قبل إخراجه من سوريا على يد الفرنسيين في العام ١٩٢٠. وتستند تومبسون في كتابها إلى اقتباسات صحفية معاصرة وتقارير من المؤتمر العربي السوري ورسائل ومذكرات المشاركين.

هكذا نفهم المشرق والنهضة العربية ومهد الحضارات، فبالرغم من استخدام كلمة العولمة إلا أنه لا يوجد حضارة اقتصادية عالمية واحدة، وهذا ربما هو سبب الصدام المستمر بين القوى الدولية التي تمثّلنا جميعاً في مجلس الأمن، ولا تتخذ قراراً واحداً جامعاً في قضايانا الهامة كقضية فلسطين على سبيل المثال. وقبل عامين أكدنا في مؤتمر أعمدة الأمة الأربعة (العرب والكرد والترك والفرس)[١] الذي نظمه منتدى الفكر العربي أنَّ المكونات الديمغرافية في المنطقة التي تدعى أحياناً بالشرق الأوسط - والشرق الأوسط هذا مصطلح غربي وليس مصطلحاً شرقياً، وفي الصين واليابان يتحدثون عن هذه المنطقة بأنها الغرب - أوضحنا أن ما بين العرب في المشرق (٧١ مليون إنسان عربي في سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين)، وهؤلاء يضاهون «تحالف الفيشغراد Visegrad Group» الذي يشتمل على بولندا والتشيك وسلوفاكيا والمجر[٢]. وقد أنفقت مجموعة الدول الأربعة هذه في شرق أوروبا نتيجة لخطة مارشال[٣] للنهوض بالاستقرار والديمقراطية في وجه الاتحاد السوفيتي

(١) مؤتمر أعمدة الأمّة الأربعة: نظمه منتدى الفكر العربي برعاية صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم الذي أطلق هذه المبادرة، وذلك في عمّان - الأردن يوم ٢٢/ ٧/ ٢٠١٨، بهدف بلورة رؤية جامعة لفكرة الحوار المعرفي على صعيد الإقليم، يُسهم فيها مثقفو الأمّة كآليّة لحل المشكلات، مع تأكيد العدالة والتسامح، والحق في الاختلاف، والتنوّع، واستلهام التجارب الناجحة لدى أطراف الحوار في مجال تبنيء التعددية الثقافية واللغوية والدينيّة في صورتها المنفتحة والمتفاعلة، وفي امتداداتها الحقوقية والسياسية والثقافية والتنموية، ضمن إطار التشاركية بين الأمم والشعوب في الفضاء الإنساني الواسع.

(٢) تجمّع الفيشغراد: تحالف سياسي وعسكري وثقافي بين دول أوروبا الوسطى، تأسس في ١٥/ ٢/ ١٩٩١، والدول التي يتكوّن منها (بولندا والتشيك وسلوفاكيا والمجر) لديها ثقافات شبه متقاربة. (www.wikipedia.org)

(٣) خطة مارشال: مشروع اقتصادي وضعه جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي في أثناء الحرب العالمية الثانية وفيما بعد وزير الخارجية، وأعلنه بعد انتهائها في العام ١٩٤٧، وتهدف الخطة إلى إعادة تعمير أوروبا بعد تلك الحرب، وقد أنشأت حكومات غرب أوروبا هيئة للإشراف على إنفاق ١٢,٩٩٢٥ مليار دولار أميركي لإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد والصناعة الأوروبية، وعُرِفَت هذه الهيئة باسم «منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي». (www.wikipedia.org)

في تلك الأيام، وأصبح دخل الفرد يعادل أربعة أضعاف ما جاء في خطة مارشال نتيجة لجهد أهلها في الصناعة والصناعة الثقيلة وبما يتجاوز ٣٦ ألف دولار دخلاً للفرد، بينما في المشرق لا يتجاوز الدخل بضعة آلاف دولار للفرد، فنحن في المشرق نجد أنفسنا ما بين الرأي الليبرالي الذي يطالب بالإصلاح ويتجاوز الدخل، ومع ذلك ندعي الوسطية. والسؤال الآن كيف سنكون إذا ما فتحنا قنوات الحديث بالمطلق؛ أي كيف سيظهر المشرق العربي أمام الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة في الأعوام المقبلة، هل نتلقى أوامر من الخارج؟! أقول مع تقديري الكبير لكل جهد بُذِل في مواجهة التحديات وتحديد الفرص إبان جائحة «كوفيد-١٩» إن قضية التقدم والتنمية يجب أن لا يتم تناولها بوصفها قضية مساعدات فقط، بل بوصفها طموحاً إنسانياً جماهيرياً لتحقيق الحد الأدنى من الوجود الذي يقتضي توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمياه والتعليم والصحة والملاذ. فحين انفجرت جائحة كورونا وألزمت نصف البشر بالحجر الصحي في مساكنهم، تعطلت الحياة الإنسانية العملية، وفرضت هذه الجائحة خوفاً على الأرواح وعلى الأعمال وعلى سُبل العيش، فأجبرت العالم على إعادة النظر في كثير من المفاهيم التي كنا نحسبها راسخة لا تتزحزح. ولم تفرق الجائحة بين البُعد الدولي والبُعد الوطني، وبين المواطن والمقيم، وبين المواطن واللاجئ، فالجميع في موضع الخطر أمام وباء سريع الانتشار. ولكن الاتفاقيات بين الدول هي التي تقسّمنا بأدق الحسابات وفق المبادئ الخوارزمية Algorithm Equity، فهل المواطنة العالمية إذاً هي مواطنة المادة أو القيمة المادية أم لها أبعاد أخرى؟

أقول مع الشكر الجزيل للدكتورة إيفلين لندنر Evelin Lindner من ألمانيا في كتابها «من المهانة إلى الكرامة» From Humiliation to Dignity، إن جميع الكوارث التي أشرت إليها؛ الأساسية منها والتي يمكن التنبؤ بها، والكوارث المتعمّدة كالحروب والكوارث العارضة لا يدور حولها السؤال: كيف تنتهي؟ فنحن نعيش من كارثة إلى أخرى ولا نعتبر ولا نوظف خبرتنا في اتخاذ ما يسمّى القاعدة المعرفية، فليس لدينا بيانات دقيقة وصلبة في الاختبارات الصعبة. هنالك جماعة من المفكرين

يخلصون إلى مجموعة من الاستنتاجات وتوقع السيناريوهات القادمة ويتوفر لديهم الكثير من الأدلة التي تشير إلى ما يحدث. فالأُسر ذات الدخل المنخفض تعاني خسارة أخرى، و لدينا من الأدلة ما يشير إلى التحويلات النقدية، فحين نرى أن ٩٨٪ من اللاجئين السوريين يستخدمون ماكينات الصراف الآلي ATM الآن أعتقد بأن هذا يُعدُّ إنجازاً في تصريف الأمـور في بلد صغير كالأردنَ، ولكنه - من جهة ثانية - إنجاز لمعرفة أو جزئية بسيطة من لغة العصر. فالسؤال الذي نطرحه هو حول إمكانية الانطلاق من البنية المعلوماتية الشاملة، فما نطمح إليه هو وجود منظومة معلوماتية شاملة لمشرقنا العربي أو في عالمنا العربي، يماثل ما أنجزته الدول الإفريقية لتهيئة المناخ العلمي بتحقيق مؤسسة Afrobarometer[1]. وأرجو من الإخوة في مصر إعطائي استقراءً لجهد هذه المؤسسة البحثية والتي هي موجودة في أكرا عاصمة غانا، حيث يوجد مجموعة كبيرة من إخواننا اللبنانيين المهاجرين. وهنا أسألكم عبر الاستطلاع عن آراء سكان إفريقيا وتجاربهم ومواقفهم المختلفة من إصدار معلومات وبيانات موثقة بصورة علمية حول قضية مثل الديمقراطية والحكومة والاقتصاد. هل أخطأ الأفارقة في أنهم فتحوا أمامنا الأبواب أم أعطونا مثلاً يحتذى حين نتحدث عن دور منظمات المجتمع المدني وغيرها في أكثر من (٣٠) دولة إفريقية، فهل يمكن لنا أن نفهم في تحليل «مجلة لانست» الطبية البريطانية الشهيرة هذا الربط لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» بين تداعيات فيروس كورونا وتسببها في حدوث الاختلالات في التنقل والأنظمة الغذائية، بسبب عمليات الإغلاق القصيرة نسبياً مما سيؤدي إلى انخفاض بنسبة تقترب من ٨٪ من نصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي مقارنة بالتوقعات السابقة للوباء. وتشير الدراسة إلى أن ما يقارب (٧) ملايين طفل من المحتمل أن يعانوا من أعراض سوء التغذية الحادة نتيجة لذلك، وهنا أتحدث عن لبنان كمثل من أمثلة تشير إلى كوارث أساسية

(١) شبكة بحثية إفريقية مستقلة تعمل على قياس الرأي العام بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا.

مثل كوارث التنبؤ وغياب التنبؤ، ومثل الكوارث العارضة. إن جزءاً من هذا ينطبق على ما حصل في انفجار مرفأ بيروت، ولكننا حين نتحدث عن أمثلة أخرى بصفتنا منتدى الفكر العربي، فإننا نتحدث عن تقرير «التنمية البشرية العربية»، باعتبار وصف الأمم المتحدة للتنمية على أنها حرية. وأقول إلى جانب الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية روبرت إيمرسون لوكاس[1] Robert E. Lucas, Jr إن التنمية كحرية هي حرمان من القدرات الأساسية وليست مجرد دخل منخفض، وهي أسوأ أنواع الحرية. يشير التقرير الأممي الصادر بموافقتنا من خلال مجالس كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA التي صدر عنها هي الأخرى تقرير هذه السنة، إلى غياب المساواة عند ذوي الدخل المتوسط. وعدم المساواة في القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى هجرة أعداد غير قليلة من الجنسيات العربية إلى اليونان وفرنسا وإسكندنافيا، فهل كانت هذه الهجرات فقط بسبب غياب فرص العمل أم بسبب عدم الثقة المتبادلة بين هؤلاء المواطنين والدولة؟!

نتحدث عن تفعيل وتمكين المواطنة، ولكن ماذا عن بناء الثقة بيننا وبين كل مواطن بصرف النظر عن وجهة نظره أو التزامه لجهة ما، نرجو أن لا تكون جهة خارجية، كما نفاجأ في كثير من الأحيان. نحن بحاجة إلى صوت عربي أصيل من المنطقة.

يتساءل تقرير «التنمية البشرية العربية» كيف يمكن لأوجه عدم المساواة أن تتغير في المستقبل، وينظر بصفة خاصة إلى تحولين هائلين سيغيران وجه الحياة حتى القرن الثاني والعشرين، وهما تغير المناخ والتحول التقني. أسألكم بالله؛ هل اطلعتم على الدراسات العديدة التي تبشرنا أن موسم الشتاء سيقصر بواقع شهرين في الأعوام المقبلة، وموسم الصيف سيزداد بواقع شهرين خلال الأعوام الآتية، وأثر ذلك كله على الأوبئة المنتشرة بأنواعها، وهذه هي إصابات كورونا تشير إلى الهشّين

(١) روبرت إمرسون لوكاس (الإبن) (١٩٣٧-٢٠٢٣): اقتصادي أميركي، حاز جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في العام ١٩٩٥.

والمهمشين، فهل هذه الهشاشة الصحيّة لا تتطلب منا بناء الثقة بيننا وبين المواطنين في الصحة الاستباقية الاحترازية وليس فقط في صحة المستشفيات الضخمة التي لا تعمل معنا من الخارج إلا بكلف عالية جداً ولفئة معينة من الناس؟

إذاً في الذكرى الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة نجد أمامنا صوتاً يوصل همومنا إلى الخارج، وهذا ما يبدو لي، فعلاقاتنا متطورة مع فرنسا، واسمحوا لي أن أذكّر بأصوات أخرى كصوت بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي يذكرنا بأن ٢٤,٥ مليون شخص في اليمن يعتمدون على المساعدات من أجل البقاء، وأن ذلك يعادل ٩٦٪ من عدد سكان أستراليا خلال الأعوام ٢٠٣٠-٢٠٥٠، وهناك حوالي ٢٥٠ ألف شخص سيموتون بسبب التغيُّر المناخي. وإن نصف الناس النازحين في اليمن والبالغ عددهم ٢,٣ مليون هم من الأطفال. فلا توجد دولة في هذا الإقليم أو في أي إقليم تستطيع وحدها أن تواجه التحديات الجغرافية أو الجيولوجية أو الجيوفيزيائية أو الإنسانية، فهل لنا أن نحيي فكرة التضامن الأوروبي على أساس من «الفيشغراد» اليوم ومن «وستفاليا» الأمس، أين نحن من وستفاليا مشرقية تقيم علاقات متوازنة بين الدول والشعوب، وتحترم خصوصية الهويات الفرعية، وتراعي المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين شعوبها وبلدانها، وتُبرز اتفاقية وستفاليا - كما تذكرون - مفهوم التسامح عبر قيم السماح تجاه الأقليات الدينية في الأقاليم وممارسة الشعائر الدينية بحرية، كما أسست لاستباقات سياسية مهمة من بينها ما يتعلق بسيادة الدولة والعلاقات الدبلوماسية بين الدول وتوازن القوى في أوروبا.

فما نحتاجه هو وضع قواعد عامة تكون أساساً لمجتمع قانوني جديد يستبعد أي إقصاء أو إلغاء، ويضع مسألة العيش المشترك والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الحريات الإنسانية والحريات المدنية في أولى الأولويات، وليس لكم أن تعتبروا أنني أذهب إلى المثاليات، ولكنني أقول إنه ما دامت هنالك مبادرات أوروبية وغربية باتجاه هذا الوسط العالمي؛ لا شرق أوسط ولا غرب أوسط شرق أوروبا من البلطيق إلى

البحر الأسود إلى بحر العـرب ...، لكي لا يقال إن العلاقة بالعرب تحدّد فقط مع العلاقة المتميزة مع مجموعة من العرب، ما علاقة الاكتشافات الجديدة للغاز في الشرق المتوسط بالعرب؟ هل سنعود إلى سياسات خطوط النفط والغاز، أم سنُقدِم نحو تقدير القواسم المشتركة بيننا خاصة ونحن منذ عقود نطمح إلى إقامة صندوق تعويضي للكفاءات المهاجرة. لكن أرجو منكم وبالخصوص من مكتبة الإسكندرية أن تفكروا معنا في رسالة أو تقرير واضح المعالم، ويهدف إلى التشبيك الأساسي مع مراكز البحوث الغربية الراغبة في مثل هذا التواصل، كي لا يستمروا في الحديث عن شرق المتوسط على أنه الخنجر الموجَّه للناتو أو لأوروبا. لقد فوجئت بأن القيادة المركزية الأميركية بقيادة الجنرال ماكنزي تقول إن القيادة المركزية مسؤولة عن المنطقة بما فيها أربع دول، أو كما نسميها «إستانات» أي كزاخستان، طاجيكستان ... إلخ.

قدرنا أن الحرب الباردة لم تنتهِ، ولكن هل سنصبح نحن عرباً ومسلمين في غياهب التاريخ وغياهب الريح؟ إنني أُؤمن بقول الرسول ﷺ: «إن قامتِ الساعةُ وفي يدِ أحدِكم فسيلةٌ، فإن استطاعَ أن لا تقومَ حتى يغرِسَها فليغرِسْها» [أخرجه البخاري]، فلتكن الفسيلة اقتراحاً إيجابياً ملؤه المحبة والوفاء لعروبتنا ولوطننا العربي ولإسلامنا ولأمّتنا. ولكم مني كل التقدير وكل العرفان وكل الشكر، وبالرغم من وجود الذين يئنون تحت وطأة الظلم المستبد وضجر الليل، يبقى الأمل. أشكركم وأسلم عليكم.

كلمـــة

معالي د. محمد أبوحمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

سيدي صاحبَ السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم،
رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه
الأخوات والإخوة المشاركون من الدول العربية الشقيقة والمهجر
أصحابَ الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة
أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يطيبُ لي ونحن نبتدىء أعمال مؤتمر «المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربيّ: الإشكالية والحلّ»، أن أُرحبَ بكم جميعاً، حضوراً ومشاركين، في هذا اللقاء المبارك بإذن الله تعالى.

ويشرّفني، بدايةً، أن أتقدَّمَ من سيدي صاحبَ السموّ الملكيّ الأمير الحسن ابن طلال المعظّم -حفظه الله ورعاه- بأجزل معاني الشكر والعرفان على شموله مؤتَمَرَنا برعايته الكريمة، وتفضله كما عوّدنا دوماً على المشاركة في بلورة الرؤية لهذا الحدث الفكري، والمتابعة الحثيثة والتوجيه والمساعدة في توفير أسباب النجاح للجهود التي بُذِلت لإخراج المؤتمر بأفضل صورة ممكنة، إعداداً ومضموناً.

الأخوات والإخوة الأفاضل

إذا كانت الظروف الصحيّة الحالية التي تمرّ بها بلدانُنا، قد فرضت علينا عقدَ هذا المؤتمر عن بُعد، عبر تقنية الاتصال المرئي، فإنكم حاضرونَ معنا دوماً بتواصلكم، وحُسن اهتمامكم، وتعاونكم الطيب، مما لمسناه بكل تقدير في هذا المؤتمر وغيره من الأنشطة واللقاءات التي نسعد بإسهاماتكم فيها.

واسمحوا لي -وباسمكم جميعاً- أن أُحيّي وأشكر المشاركين جميعاً، مقدّمي الأوراق والمتداخلين والمعقّبين ورؤساء الجلسات وأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، على

جهودهم الموصولة معنا، رغم اضطرارنا إلى تأجيل المؤتمر لأسباب لوجستية في العام الماضي، ثم وللمرة الثانية بسبب ما فرضته جائحة كورونا من اتخاذ إجراءات الحظر وتوقف أنشطة الانتقال والسفر في شهر آذار/مارس من هذا العام (٢٠٢٠) حتى اليوم.

أيضاً اسمحوا لي -وباسمكم كذلك- أن أحيّي الأخوات والإخوة الأجلاء من لبنان الشقيق، فرغم الظرف العصيب الذي آلمنا جميعاً الأسبوع الماضي بما أصاب بيروت العزيزة والأهل والأصدقاء في هذا البلد العزيز على قلوبنا جراء الانفجار في مرفأ بيروت، فقد آثروا أن يحافظوا على التزامهم بتقديم مشاركاتهم التي أعدّوها لمحاور المؤتمر، وخدمةً لأهدافه النبيلة، وإسهاماً في تطلعاتنا المشتركة لمزيد من تعزيز دور الفكر والوعي بقضايانا المشتركة، ورِفعة بلداننا، ونهضة الأمّة بعقول وسواعد أبنائها.

السيدات والسادة

يأتي انعقاد هذا المؤتمر ونحن نعيش مرحلة من أصعب ما مررنا به في الوطن العربي منذ بداية الألفية الثالثة، فلا تزال تداعيات الربيع العربي تلقي بظلالها على الإيفاء بمتطلبات التنمية، وبطء دوران عجلة النمو، بل وتراجع معدلات هذا النموّ إلى مستويات غير مسبوقة، بما في ذلك معدلات الفقر والبطالة والمديونية، وخاصة بعد أن أوجدت جائحة كورونا معطيات غير اعتيادية على مختلف الصعد، تتطلب إعادة النظر والتخطيط على أسس ورؤى جديدة.

إنَّ الأزمة العربية التي نعيش هي في الحقيقة حزمة مترابطة من الأزمات والتحديات والإشكالات، ولا بد من الرؤية الواضحة والشاملة لتطوير الهوية والثقافة والمواطنة الفاعلة، الأمر الذي سينعكس على الكفاءة التنموية للمجتمعات، ومعالجة أسباب القصور التنموي في مختلف جوانبه.

ومن هنا تبرز أهمية دور الفكر والثقافة في تصحيح المفاهيم المشوّهة، وتعزيز التطور الطبيعي للهوية على أساس مفهوم المواطنة والمشاركة القائمة على الواجبات والحقوق، لتشكل بدورها العامل المشترِك الجامع للتعددية والتنوّع ولكل المكونات الواقعية في عملية التقدُّم نحو المستقبل، بعيداً عن التهميش والإقصاء ونتائجهما الخطيرة في إفشال الديمقراطية، وتقويض المسارات التنموية، وهدم مرتكزات التماسك الاجتماعي.

إن محاور هذا المؤتمر ستتناول بتفصيل وافٍ مختلف الجوانب المتعلقة بالمواطنة في إطار عنوان المؤتمر، وعلى المستويات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة والتعليم. وفي هذا السياق أعطينا الخطاب الإعلامي والثقافي اهتماماً خاصاً من منطلق أنه الخطاب الذي يحتضن أدوات التعبير وحرية الرأي والحوار في القضايا العامة، كما أنه المعبّر عن درجة الوعي والتفاعل الاجتماعي وقبول الآخر بين مختلف الأطياف والمكونات في مراحل التحول الديمقراطي.

الحضور الكريم

أود قبل اختتام هذه الكلمة أن أشير إلى أن منتدى الفكر العربي كان قد بادر قبل أحداث الربيع العربي بحوالي خمس سنوات إلى بحث موضوع المواطنة العربية، وأثمرت جهوده عن عقد ندوته الفكرية السنوية حول المواطنة في الرباط (٢١-٢٢/٤/٢٠٠٨)، التي صدر عنها «إعلان الرباط حول المواطنة في الوطن العربي»؛ مستشرفاً ضرورة إعادة بناء الذات العربية استناداً إلى حزمة من المفاهيم المبنية على الإرادة الجمعيَّة.

وتواصلتْ امتدادات هذا المسار في مشروعات المنتدى الفكرية خلال العقدين الماضي والحالي، عبر «الميثاق الاجتماعي العربي»، و«الميثاق الاقتصادي العربي»، و«الميثاق الثقافي العربي» قريباً، والمواثيق المقبلة من سياسي وبيئي وغيرهما، والإطار الأوسع لهذه المشروعات المتمثل في مشروع «النهضة الفكرية العربية».

لا شك في أن هذا المؤتمر بما يؤطره نحو أهداف موحدة للنهوض العربي المنشود، تتمثل في خبرات علمية أكاديمية بحثية وخبرات عملية في فعاليات المجتمع المدني من البلدان العربية الشقيقة، ومن أطياف فكرية ومكونات مجتمعية متنوّعة، سيثري آفاق البحث في هذا المسار نحو بلورة رؤية مستقبلية جديرة بشعوبنا وتطلعاتها، وبإمكانات الأمّة في النهضة الجديدة والحياة الكريمة والأفضل.

بارك الله في جهودكم، وسدَّد على طريق الخير خطاكم، وأهلاً بكم في هذا المؤتمر وفي رحاب الفكر والتآخي والمحبة.

كلمة ضيف الشرف

الدكتور مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندرية (مصر)

صاحب السموّ الملكي أمير الفكر والثقافة؛ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله

أشكركم على الدعوة الكريمة وعلى أنكم شرفتموني بأن أتحدَّث أمامكم. أرى أننا قد وُفّقنا -بفضلكم- في اختيار موضوع ذي أهمية شديدة لنا في المنطقة العربية، فقضية المواطنة قضية هامة، لأننا نعاني من التشرذم والانقسام الديني والطائفي والإثني والعرقي، ونكاد نكون دائماً ضحايا لهذه التقسيمات التي لا مبرر لها. فاسمحوا لي أن أعرض بعض النقاط الكاشفة في هذا الموضوع. وأول هذه الأمور أنني أعتقد شخصياً ويشاركني في هذا الرأي جلُّ المهتمين في العلوم السياسية والدراسات الإنسانية أن التنوع نعمة وليس نقمة. فالبعض يتصوَّر أن المجتمعات المتعدِّدة تعني عدم الانصهار السكاني، وتعني الاختلافات والتباينات الملحوظة. وهذا الأمر غير صحيح. فقد اكتشفنا أن المجتمعات ذات التعددية أكثر تقدُّماً وأسرع نمواً، ولقد عملتُ في الهند عدة سنوات ورأيت كيف أنَّ المنافسة -خصوصاً في الجانب الاقتصادي- تبدو -غالباً- معتمدة على أرضية وطنية، وتُحقِّق نتائج واضحة في التنمية، بل وفي قضية الديمقراطية أيضاً، ولذلك فإن التعددية ميزة وليست عيباً. إنَّ التنوع نعمة وليس نقمة على الإطلاق. دعونا نفكر معاً ما الذي تعنيه كلمة «المواطنة».

المواطنة في قراءتي الشخصية هي المساواة بين المختلِفين في الدين والثروة والجِنس، ولكنهم يتمتعون بمراكز قانونية واحدة. وتلك هي فلسفة المواطنة؛ احترام دولة القانون وسيادة القانون، ولذلك أدقُّ التعريفات حالياً للديمقراطية هي أنها

دولة سيادة القانون التي تقوم على المراكز القانونية المتساوية للمواطنين جميعاً بصرف النظر عن اختلافاتهم، وهذا هو المفهوم الدقيق لمعنى المواطنة، لذلك فإنَّ اختيار هذا الموضوع اختيار موفق للغاية. فالتطرف والغلوُّ والإقصاء عوامل تصنع العنف والإرهاب، ولهذا فإن عنايتنا الشديدة بالتعليم وبالثقافة ودور المؤسسات الدينية كلها روافد تصب في نهر واحد، هو نهر المواطنة.

المواطنة هي فلسفة المستقبل للمجتمعات المستقرة الآمنة، ولا يمكن أن نتصور أبداً مجتمعاً لا يعترف بالمواطنة ولا يحترمها، لأنه -بالتالي- لا يحترم القانون ولا يسعى للديمقراطية الحقيقية ولا يعرف معنى المساواة بين البشر. فنحن جميعاً أحرار، ويجب أن نعيش أحراراً ونتساوى في لحظة الميلاد وفي لحظة الموت. من هنا فإنني أركِّز بِشدَّة على مفهوم المساواة في معنى المواطنة، فالمساواة لا تعني التشابه وأننا غير مختلفين، بل تعني أن هذا الاختلاف لا يُرتِّب آثاراً على الآخرين يجعلهم متباينين على الطرف الآخر. ويهمني هنا أن أسجل أننا نعاني في المنطقة العربية من قدر كبير من الانقسامات الطائفية بالدرجة الأولى، حتى داخل الدين الواحد، وأنتم تعلمون الخلافات بين الشيعة والسنَّة وهي كلها مُصدَّرة إلينا، ويجب أن لا تقف حائلاً دون التوحُّد ودون الكلمة المشتركة، ودون الفكر الذي يجمع ولا يفرِّق.

وإذا كان صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال رائداً في الدراسات الفكرية والسياسية، فإنني أُثمِّن كثيراً ما سمعته منه، سواء في القاهرة أو في ڤينا أو في الأردن من دعوته الدائمة إلى ضرورة فهمنا للعالم المعاصر والاحتكاك به، فهذا العالم يكاد يرفضنا أحياناً بسبب ما يرى من انقساماتنا واختلافاتنا وتنوع اهتماماتنا من دون مبرر، بينما يمكن أن نرتفع على أرضية قومية واحدة ونختلف فوقها كيفما نشاء، شريطة ألّا نغرِّد خارج السرب.

إنني إذا أشارك في افتتاح هذا المؤتمر الذي يناقش قضية المواطنة الحاضنة للاختلافات والتنوّعات في العالم العربي، فإنني أنقل لكم جزءاً من التجربة المصرية التي أعيشها شخصياً، فقد كتبت أطروحتي في الدكتوراه عن العلاقة بين المسلمين

والأقباط في مصر، وهو موضوع حيوي، لأن الأقباط يمتلكون أكبر كتلة مسيحية في العالم العربي؛ إذ يزيد تعدادهم على ١٠-١٢ مليون، وقد لا تكون الإحصائيات دقيقة في هذا الشأن، ولكن الأمر المؤكد هو أننا بدأنا نشعر أننا جميعاً أبناء وطن واحد، ويجب ألّا ننظر إلى أي اختلافات أو تنوعات قطرية أو جهوية أو دينية أو طائفية على أنها دوافع للانقسام، بل علينا أن نرى في هذا التنوع شيئاً متعدد الألوان ومبهجاً Colorful، ويستطيع أن يقدّم الأفضل. فالمجتمعات أحادية النوعية مجتمعات متراجعة، ولا يوجد فيها حيوية حقيقية، أمّا المجتمعات التعددية وذات التنوع فهي المجتمعات التي تتحرك إلى الأمام وتسعى إلى التقدّم بكل الوسائل.

أتطلع إلى الاستماع لكلمة صاحب السموّ، وأحب أن أؤكّد لكم من مكتبة الإسكندرية -وهي التي تقع على نفس الموقع الذي بُنيت عليه أول مكتبة ربما في العالم؛ مكتبة الإسكندرية الأولى- وأن أنقل إليكم من المكتبة تجاربها وما نسعى إليه دوماً من ضرورة الانصهار والدمج والتفاهم المشترك والوعي الممتد. إننا لا نريد أبداً أن نكون شراذم وجماعات متفرقة دون داعٍ، ويجب أن نعي أنها ليست أبداً جزءاً من تراثنا ولا من قوميتنا ولا من فكرنا.

بارك الله في مؤتمركم وسدَّد خطاكم، والشكر مرة ثانية إلى صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، وأشكر أيضاً الدكتور أمين عام المنتدى على الجهود التي بذلها معنا أيضاً، وأتمنى أن يكون افتتاح هذا المؤتمر بداية خير لمنتدى الفكر العربي ولكل الباحثين والدارسين والمعنيين. وفقكم الله جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة المشاركين

الدكتورة نايلة طبارة

رئيسة مؤسسة «أديان» (لبنان)

حضرات السادة والسيدات

أولاً؛ أشكر القائمين على هذا المؤتمر، فقد تردَّدت قليلاً في الحضور بسبب ما يجري عندنا في لبنان، ولكنني أخيراً عقدتُ العزم على المشاركة تقديراً لدعوة سموّ الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله، فسموّه من أول من آمنوا بمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع التي بلورتها وعملت عليها مؤسسة «أديان» - لبنان وأدرجتها في المؤسسات كافة، ومن هنا نشعر أننا نشترك في ذات المفاهيم والمبادئ التي نناضل من أجلها.

فما مفهومنا في مؤسسة «أديان» للمواطنة الحاضنة للتنوع؟ يندرج في هذا المفهوم أمران، أولهما: أن يحيا أفراد المجتمع كافة حياة كريمة قائمة على المساواة، وثانيهما: الاعتراف بتنوّعهم الثقافي والديني والإثني والعرقي وغيره. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن أن نعترف بهذا التنوع دون تطييف المجتمع، فلبنان من البلدان التي يتغنى بالتنوّع في دستوره، حتى إنه لا يوجد دين لرعايا الدولة إلا والاعتراف به قائم، ففي لبنان (١٨) طائفة جديرة بالاحترام والمساواة، لأن تكريس الطائفية يجرُّ على المجتمعات مشاكل لا تحصى.

وثمة مثال آخر على التنوّع هو العراق ففيه تنوّع ديني، ولكن الدستور يعترف ببعض الديانات الموجودة على أرض العراق ولا يعترف بأخرى، في حين أنّ بعض البلدان سواءً أكانت عربية أو غربية حيّدت الحديث في موضوع التنوّع، سواءً لغوياً أو دينياً، تجنّباً لما يثيره من مشكلات، وبالتالي شعرت بعض الجماعات أنها بعيدة عن المجال العام وعن القرار وليس لها وجود، وانتابها شعور أنها مهمشة.

ينبغي أن لا نمنح القوة لجماعات على حساب جماعات أخرى، فالأساس معاملة الفرد على اعتبارات المواطنة الحاضنة للتنوّع مع احترام انتماءات الأفراد وخصوصياتهم الثقافية. ولهذا فإنَّ هذا المؤتمر الذي نحن بصدده مهم جداً، لأنه يدعونا لأن نفكّر معاً في كيفية الوصول للتنوّع. فحتى نصل إلى مواطنة حاضنة للتنوع ينبغي أن نعترف بالنقص الموجود لدينا، حتى نتمكن من البناء على أساس ثابت. فلدينا نواقص في الناحية القانونية، والثقافية التي تُشكِّلُ تصوراتنا تجاه الذات والآخر ورموزه التي تتضح في المجال العام، وهو ما ينبغي أن نتخطاه، أو التعامل مع الآخر ورموزه بعقلانية، لنساعد أنفسنا ثقافياً في تقبُّل الفئات المتنوعة في الثقافة العامة. وهذا يتطلب أن تخلو مناهجنا التعليمية والتربوية من نزعة إقصاء الآخر المختلف. وقد عملنا في لبنان مع وزارة التربية لتجديد روح المناهج التعليمية وتخليصها من النظرة الدونية في بعض الأوقات للآخر. وفي الحياة العامة لا بد من الانتباه إلى أعياد الطوائف الأقل عدداً أو الثقافات الأقل عدداً. وكذلك فيما يتعلق بإعادة الاعتبار للشخصيات التي شاركت في صنع تاريخ البلد ومراعاة أن يكون لها نصيب في تسمية الأماكن العامة. وتسهم القوانين في توفير حاضنة للتنوع، مثل قانون بناء المساجد والكنائس على سبيل المثال، وأن لا يكون البُعد التنافسي هو المُحدّد للبناء ... الدساتير العربية تتضمن نصوصاً دينية إسلامية تنصّ على المساواة في المعتقد، وهذا مما يمكن البناء عليه. وشكراً.

الباب الثاني

المحور الأول: البُعد القانوني

المحور الأول: البُعد القانوني

رئيس الجلسة: **د. ليث نصراوين**، أستاذ القانون الدستوري/الجامعة الأردنية، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)

صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه
معالي الدكتور محمد أبو حمور، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
السادة أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة من الضيوف الكرام

نبدأ على بركة الله الجلسة الأولى من جلسات هذا المؤتمر وهي حول البُعد القانوني في موضوع المواطنة. سيكون لدينا أربعة من المتحدثين في هذه الجلسة، ومن ثم ننتقل إلى المداخلات، ثم سنفتح المجال أمام جميع الحضور للمشاركة. وسنبدأ بالدكتور عبد الحسين شعبان نائب رئيس جامعة اللاعنف في بيروت وعضو منتدى الفكر العربي، وسيتحدث لنا حول البُعد القانوني للمواطنة، ثم تليه أ. نسرين عامر، الباحثة في مجال حقوق الإنسان من ليبيا، وورقتها تتناول الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية من خلال تجربتها العملية، والمتحدث الثالث هو د. إيلي الهندي، الأكاديمي وكبير مدربي معهد المواطنة وإدارة التنوّع في مؤسسة «أديان» بلبنان، وسيتحدث عن المواطنة الحاضنة للتنوّع كضمانة للاستقرار في العالم العربي. وتختتم د. ماغي عبيد أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية، الجلسة بورقة تلقي فيها الضوء على مجمل أوضاع حقوق الإنسان وحقوق المواطنة في العالم العربي.

البُعد القانوني للمواطنة

د. **عبد الحسين شعبان**، نائب رئيس جامعة اللاعنف - بيروت، وعضو منتدى الفكر العربي (العراق)

تحياتي الحارة سموّ الأمير على هذا العرض الاستثنائي الخاص بالمواطنة الحاضنة الذي تحدثت فيه عن قضايا الوحدة والتنوع والمواطنة العابرة للهويات الطائفية، والشكر موصول للصديق د. مصطفى الفقي الذي تحدث عن التنوع باعتباره نعمة وفضيلة ووسيلة من وسائل التطور. وللأستاذة نايلة طبارة رئيسة مؤسسة «أديان».

أنطلق من الأرضية ذاتها التي انطلق منها سموّ الأمير الحسن والسيدات والسادة المتحدثون، خصوصاً في موضوع المصالحة والمصارحة فيما يتعلق بالوضع الذي نحن عليه الآن. فالمواطنة تقوم على أربعة أركان أساسية، وقد جرى الحديث عن مبدأ المساواة، وهنا أتحدَّث عن مبدأ الحرية، فلا مواطنة حقيقية دون وجود حريّات، فالحريات عنصر أساسي للتفاعل والتواصل في إطار المواطنة الحاضنة المتفاعلة في محيطها، ثم لا حديث عن المواطنة دون المشاركة والشراكة، فالشراكة والمشاركة عنصران أساسيان من عناصر المواطنة. وأضيف إلى ذلك لا مواطنة من دون عدالة، ولا سيما العدالة الاجتماعية، وستكون المواطنة ناقصة ومبتورة ومشوهة وغير متساوية في ظل الاختلال والتوازن في إطار العدل فيما يتعلق بمبادئ المواطنة.

وأنطلق هنا من الاستنتاجات الرئيسية أو الملاحظات الرئيسية التي طرحها سموّ الأمير، وأظن أنها تعتبر بمثابة دليل عمل فيما يتعلق بالمستقبل، وتفعيل فكرة المواطنة المتساوية أو المواطنة الحاضنة والعيش معاً.

أولاً: فكرة الدوام عبر وستفاليا عربية، ووستفاليا أوسع مشرقية. وكان سموّ الأمير قد تحدث عن حوار أعمدة الأمة الأربعة. بإقامة علاقات متوازنة واحترام الهويات الفرعية واحترام المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة. وفكرة وستفاليا التي

أدت إلى معاهدتي وستفاليا في العام ١٦٤٨م[١] قائمة على إعلاء قضية التسامح والحرية في ممارسة الشعائر الدينية وتثبيت مبدأ المساواة والسيادة ما بين البلدان. وهذه قضية جوهرية تخص العالم العربي أولاً، فنحن بحاجة إلى وستفاليا عربية ننطلق منها إلى وستفاليا مشرقية.

ثانياً: القواعد العامة الجديدة لعقد اجتماعي جديد يستمع إلى الإقصاء والإلغاء والتهميش والانتقاص من المواطن لأسباب مختلفة، تارة بحجة الأغلبية والأكثرية، وتارة بحجة الأقوى والأضعف، وتارة بحجة امتلاك الحقّ وادعاء الأفضليات في الحديث عن التمثيل أو التعبير عن الهوية العامة. وهنا لا بد من تأكيد مبدأ المواطنة المتساوية؛ أي أن البشر متساوون وأحرار، وهذه قضية تتعلق بفلسفة الدولة المدنية، لذلك لا بد لي أن أتحدث عن فلسفة الدولة المدنية، خصوصاً حين نتحدث عن المواطنة. لعلنّا نكون ضد الاستعلاء وضد الهيمنة وضد ادّعاء الأفضليات وضدّ ادّعاء حق امتلاك الحقيقة، وضد التمييز. وهذه رسالة من رسائل منتدى الفكر العربي الذي تُظلّنا ذكراه الأربعين، فرسالة منتدى الفكر العربي قامت على التسامح وعلى التعدّد والتنوّع، وهما أساس المواطنة على أساس من الشراكة والمشاركة، من خلال التواصل وتجسير الفجوة بين صاحب القرار وأصحاب الفكر في إطار مواطنة متفاعلة أساسها الحريات.

والحديث عن المواطنة ربما يقودنا إلى الحديث في التربية على المواطنة، لأن التربية على المواطنة جزء من الاستثمار المستقبلي فيما يتعلق بقضية المواطنة. أما بخصوص الخلفية المرجعية لفكرة المواطنة فيما يتعلق بفكرة الدولة المدنية، فالدولة المدنية يتجاذبها عدد من الانشغالات والاهتمامات بين المدنَّس والمقدَّس، وبين التنديد

---

(١) معاهدة وستفاليا (أو معاهدة مونستر Treaty of Munster ومعاهدة أوسنابروك Treaty of Osnabruck): وُقِعَت هذه المعاهدة بتاريخ ١٠/٢٤/ ١٦٤٨ لإقرار الصلح في أوروبا وإنهاء حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨) التي نشَبَت نتيجة الصراعات حول دستور الإمبراطورية الرومانية ونظام الدولة في أوروبا، وشارك في هذا الصلح عدة أطراف أوروبية (الإمبراطورية الرومانية المقدسة/الإمبراطور الروماني فرديناند الثالث، مملكة إسبانيا، فرنسا، الإمبراطورية السويدية، ملوك الإمبراطورية الحرّة) وقد توافقَت هذه الأطراف على تسوية نزاعاتها عامةً، وخاصة النزاعات الدينية، وتعهد ملوك السويد وفرنسا بضمان شروط المعاهدة. (www.yclopedia.org)

والتأييد، وبين التوقير والتحقير، تبعاً للخلفية الفكرية وإيديولوجيا كل مجموعة تتحدث عن فكرة الدولة المدنية.

أتذكر أن جلالة الملك عبد الله الثاني كان قد طرح فكرة الدولة المدنية قبل سنوات، والحديث هنا عن دولة مواطنة ودولة مؤسسات ودولة قانون. القانون ينبغي أن يسود على الجميع لا استثناء فيه. هذا مفهوم مهم، لكن تواجه مفهوم الدولة المدنية -التي تحتضن المواطنة- روافد تصب أو تتفاعل في إطار الدولة المدنية نفياً أو اتفاقاً.

المفهوم الأول: يقوم على المفهوم السلفي، وهي أن كل شيء لدينا يتعلق بفكرة الدولة المدنية هو صناعة غربية وهو صراع مشبوه وأنه يخالف التراث والتاريخ ... إلخ. ولا يرى هؤلاء الفكر القانوني والدستوري والاجتماعي الفلسفي العربي الذي أدى دوراً كبيراً منذ دولة المدينة؛ دولة الرسول، في نشر موضوع المساواة وموضوع قبول الآخر والتعايش وفكرة الدولة المدنية.

المفهوم الثاني: المفهوم التغريبي، الذي يريد بحجة الدفاع عن الدولة المدنية قطع الصلة مع التراث، وهذا لعمري مسألة خطيرة تتجاوز الخصوصيات بزعم الحداثة أو غير ذلك.

المفهوم الثالث: المفهوم الانتقائي، الذي يقبل فكرة الدولة المدنية لكنه يضع بعض الخلافات الإشكالية التي تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ونظام العقوبات ... إلخ. فالمفهوم الحضاري التوأمي التفاعلي الثقافي يشكل الأساس لفكرة الدولة المدنية، وهي أن نحترم خصوصياتنا وتراثنا وتقاليدنا مع عاداتنا، وأن نتفاعل وننفتح مع التراث القانوني العالمي الذي يؤسس لفكرة المواطنة ولفكرة دولة مدنية تحتضن الجميع، بصرف النظر عن شكل هذه الدولة وصفاتها. فالدولة المدنية تمثّل مساحة واسعة للدفاع عن حقوق الإنسان بالتديّن وحقه في ممارسة الشعائر الدينية بكل حرية، ولا يمكن فرض معتقد على إنسان أو إرغامه بالضدّ عن قناعاته. وأذكر هنا بعض الأمثلة لبعض الدول التي تعلن علمانيتها، ومنها على سبيل المثال، فرنسا وأمريكا وكندا وكوريا الجنوبية والهند. ففرنسا لم تتخذ موقفاً من الدين وأغلبيتها من الكاثوليك وتعطّل في الأعياد الرسمية المقتبسة من الأعياد المسيحية الكاثوليكية، وفي الهند على سبيل المثال مِنَح خاصة للحجاج المسلمين، وهكذا.

لذلك، فالحديث عن فكرة مواطنة متفاعلة على أساس الحريات، وعلى أساس المساواة، وعلى أساس العدالة، وعلى أساس الشراكة، والمشاركة هي جزء من الحقل العام، وينبغي عدم خلط الدين بالسياسة، لأنه ليس من وظائف الدولة معاداة الدين وعدم التسامح واستغلال الدّين، للنظر بعقلانية إلى الدولة الحديثة، فالدولة الحديثة هي التي نسميها دولة المواطنة ودولة القانون ودولة حكم القانون، وهي ليست دولة الخلافة، وهي ليست دولة الولي الفقيه، وهي ليست دولة الحق الإلهي. وعلى هذا الأساس من الضروري بمكان التربية على المواطنة وعلى الدولة المدنية التي تقتضي محاربة التعصب والتطرف وما ينتج عنهما من العنف والإرهاب.

أشكركم مرة أخرى وأحيي هذه المبادرة الطيبة، وأظن أنها يمكن أن تكون أساساً لمبادرات جديدة قادمة.

الـدفــاع عن حـقــوق الإنســان
في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية

أ. **نسرين عامر**، باحثة في مجال حقوق الإنسان/رئيسة تحرير صحيفة «مدافعات» (ليبيا)

الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية ضريبته غالية، وتتضاعف في حال كان المدافع عن حقوق الإنسان امرأة، وهذا ما عايشته واقعاً في ليبيا، فمنذ سقوط النظام في العام ٢٠١١، وما تبع ذلك من تناحر مسلَّح على السلطة، وغياب القانون وتغوُّل المليشيات وتنامي الإرهاب والاستقطاب الجهوي والعرقي، أصبح مفهوم حقوق الإنسان ذا مضمون غير محايد. فالمجتمع الليبي انشطر الى مكوناته الأولية (مدن، قبائل، جهات، أعراق أو مجموعات إثنية «عرب - أمازيغ - تبو - طوارق») الأمر الذي شرعن أخلاقياً -وفق العقل الجمعي- لمكونٍ ما انتهاكاته لحقوق المكوّن الآخر، مع غياب أي دور لمؤسسات الدولة (الداخلية والعدل) في المحاسبة وضمان الإفلات من العقاب.

وقد جرَّ هذا السقوط في واقع تغييب حقوق الإنسان، بعضاً من المحسوبين على المدافعين عن حقوق الإنسان، بامتيازهم مناصرة الحقوق المنتهكة وفق اصطفافهم الضيق، وصرف النظر عن باقي الانتهاكات، بل وتبريرها والتعمية عن فظاعتها.

فالمعادلة الآمنة للدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا ما بعد الثورة، سواء للمدافعين أو المدافعات تنحصر في الانتقائية الكامنة في الرصد والمتابعة والمناصرة. لذلك فكّرتُ في بناء شبكة للمدافعات عن حقوق المرأة، فكانت أول شبكة نسوية للدفاع عن حقوق المرأة الليبية، الأمر الذي يختلف عن المبادرات الفردية السابقة، لكنه يسهم في البناء عليها وتوحيدها وبناء استراتيجيات موحَّدة لدى الناشطات والمنظمات، من خلال تحسين العمل الجماعي الذي يهدف لصون حقوق المرأة وتمكينها في مختلف المجالات السياسية والمجتمعية وغير ذلك، وضمان مشاركتها

في مرحلة العدالة الانتقالية التي تمرّ بها البلاد، وهي أول شبكة تعمل وفق بيئة حاضنة للتنوّع الثقافي بليبيا.

وورقتي هذه ستكون عن الشبكة وأهدافها والتحديات التي تواجهنا كمدافعات ليبيات في بيئة متعددة الثقافات.

نحن في ليبيا نعاني من حرب أهلية ضريبتها غالية جداً، وتتضاعف كل يوم، وهو ما يضع مَن يُدافع عن حقوق الإنسان أمام تحدّيات صعبة، وبخاصة فيما يتعلّق بالمرأة، مما يتطلّب من الناشطات والمنظمات الحقوقية تحسين العمل الجماعي الذي يهدف إلى صون حقوق المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والمجتمعية كافة، وكذلك ضمان مشاركتها في مرحلة العدالة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وإيجاد بيئة حاضنة للتنوّع الثنائي، تعكس الطيف الليبي الجهوي والعرقي والثقافي. ولهذا جاء هدف منظمتنا توفير الحماية للمدافعات عن حقوق الإنسان، وبناء قدراتهنّ، وتقديم الاستشارات والمساعدة القانونية من خلال إعداد الرؤى والتصورات الكفيلة بالارتقاء بالمرأة، وكذلك رفع مستوى وعي المجتمع تجاه المرأة. وقد كانت رسالتنا: «لستِ وحدكِ نحن معكِ في الدفاع عن حقوقك».

ثمة عراقيل تواجه المدافعين والمدافعات في ليبيا وفي الدول كافة التي تعاني من اضطرابات وحروب أهلية، وأولها الوضع الأمني وما يواجهه المدافعون عن الحقوق من تغييب أو اغتيال، فضلاً عن انشطار المجتمع الليبي إلى مكوناته الأولية في الأعراق، الأمر الذي يشرعن أخلاقياً وفق العقل الجهوي لذلك المكون انتهاكاته لحقوق المكون الآخر، مع غياب أي دور لمؤسسات الدولة في المحاسبة وضمان الإفلات من العقاب، أو اصطفاف بعض المحسوبين للدفاع عن حقوق الإنسان في مناصرة الحقوق المنتهكة وغض الطرف عن بقية الانتهاكات وتبريرها والتعمية على فظاعتها في غياب الهوية الجامعة، وبالتالي إعطاء المبرر للحكومات المتصارعة بأن تنتهك حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق تم التفكير جدياً ببناء شبكة للمدافعات عن

حقوق الإنسان في ليبيا. وشبكتنا تختلف عن المبادرات الفردية السابقة وتُسهم في بناء الاستراتيجيات الموحِّدة لدى الناشطات والمنظمات، من خلال تحسين العمل الجماعي الذي يهدف إلى صون حقوق المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والمجتمعية كافة، فهناك الكثير من القيود على حرية التعبير، وتمَّ اختزال حقوق الإنسان في حق الحياة فقط. وبالرغم من هذا كله قامت «شبكة المدافعات عن حقوق الإنسان» بإعداد خمس دراسات عن المرأة والأسرة في ليبيا وراجعت القوانين الخاصة بالمرأة كافة، وتم من خلال هذه الشبكة إنشاء صحيفة «المدافعات» التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية وتتحدث عن الحقوق الخاصة بالمرأة، وكذلك تدريب مأمورات الضبط القضائي في ليبيا، ونحن الوحيدون الذين قمنا بهذا الأمر، فضلاً عن المساعدات القانونية والنفسية والاجتماعية للسجينات وجميع الأشخاص الذين يمكن أن يحتاجوا لخدمات هذه الشبكة. فمن خلال الهوية الجامعة استطعنا استقطاب المدافعات كافة عن المواطنة ضمن عمل جماعي مشترك بين كل المواطنين والمواطنات في ليبيا.

المـواطنــة الحـاضنــة للـتنـوّع
ضمانة للاستقرار في العالم العربي

د. إيلي الهندي، كبير مدربي معهد المواطنة وإدارة التنوع في مؤسسة أديان، وأستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية /منسق مواد حقوق الإنسان في جامعة سيدة اللويزة (لبنان)

عالمنا العربي مهد الحضارات منذ آلاف السنين، ومهد للتنوّع الديني الذي ازداد بحكم تعدّد التفسيرات والمذاهب والمدارس الفكرية داخل كلّ دين، ووفود ديانات أخرى من باقي أقطار العالم.

لكن عالمنا العربي يشهد العديد من الصراعات التي تأخذ طابعاً دينياً مع صعود غير مسبوق للتطرف الذي يحوِّر الدين ويستعمله لغايات مشبوهة. ومع أنَّ معظم الدول والقارات مرّت بمراحل مشابهة لواقعنا الحالي ولا سيما أوروبا في القرون الوسطى، إلا أن الأوروبيين تمكنوا من إخماد التطرف الديني والاضطهاد على أساس الدين وكرّسوا حرّية الدين والمعتقد حقّاً من الحقوق الأساسيّة التي يجب على كلّ دولة تأمينها لكلّ مواطنيها بمختلف معتقداتهم، إذا ما أرادت أن تكون مقبولة ومعترفاً بها في «الأسرة الدولية».

وإذا بحثنا في الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار نجد أن حدود دولنا بمعظمها كانت نتيجة مصالح المستعمر الذي أغفل بشكل شبه كامل واقع الأرض والشعب والهويات والتاريخ والجغرافيا. نتيجة ذلك يكاد لا يخلو بلد عربي من تنوع إثني أو عرقي أو ديني أو طائفي، ولكننا أقمنا دولنا على أسس أحادية الهوية والدين، وعرَّفنا بدولنا أنها عربية مسلمة، متجاهلين تماماً كل التنوع الموجود[1] فوُجِد المواطنون غير العرب (أكراد، أمازيغ، أفارقة ... إلخ) أو غير المسلمين (المسيحيين، اليهود،

(١) سلوم، سعد ٢٠١٥، نحو حماية للحرية الدينية في العالم العربي، مؤمنون بلا حدود، فبراير ١٦، http://www.mominoun.com/articles

البهائيين، الصابئة... إلخ) وغير العرب وغير المسلمين (الآشوريين، السريان... إلخ)، الذين وجدوا أنفسهم -أو بعضهم- خارج تصنيف المواطنية، أو مواطنين درجة ثانية، وبذلك حولناهم إلى مشكلة بدل أن يكون وجودهم في مجتمعاتنا مصدر غنى وتميُّز واستقرار.

وتبيِّن التقارير الدولية حول الحرية الدينية دولاً عربيّة تشهد حظراً واضطهاداً متعلّقاً بالدين والمعتقد، ونجدها ذات أعلى نسبة في الاعتداءات ذات الخلفيات الدينية[١]. وتُمنع بعض الديانات في أكثر من دولة عربية، لا بل تمنع حتى مذاهب إسلامية معينة في دول ذات أغلبية مذهبية أخرى[٢]. وبالإضافة إلى كلّ هذا تظهر بعض التوجهات لمأسسة هذا التمييز وقوننته في الفتاوى الدينية/الشرعية والقوانين الوضعية، مما قد يؤدي إلى تبرير التكفير والاتهام الجاهز، وبالتالي إلى نشر الكراهية[٣].

وتنبع هذه الممارسات من أهداف سلطوية وسياسية شمولية تتجاهل التطور الحقوقي والاجتهاد الديني. وبذلك تؤسِّس لصراعات وانقسامات وعدم استقرار مستدام، وتهديد الإرث الحضاري والثقافي.

في مقابل هذه الإشكالية ثمة التجربة التاريخيّة والسياسيّة الإنسانيّة التي تقوم على المواطنة الحاضنة للتنوّع، وتقوم على اعتبار المواطن الفرد، وأنه العنصر المكون الأساسي للدولة ولا يمكن اختصاره بانتماء واحد من انتماءاته (أكانت دينية أو

---

(١) تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠١٤، ملخص تنفيذي، https://www.humanrights.gov/pdf/2014-intl-religious-freedom-report-executive-summary-ara.pdf

(٢) على سبيل المثال الطائفة الأحمدية في كل من لبنان والجزائر وباكستان: BBC عربي، ٢٠١٧ http://www.bbc.com/arabic/world-41083138; http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40861579

(٣) شابي، راشيل ٢٠١٤، محاربة المفاهيم: الأقليات في العالم العربي، الجزيرة إنكليزي، http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/04/battling-perceptionsminorities-20144965348535478.html

عرقية أو فكرية أو أخلاقية أو مهنية أو سياسية أو أي انتماء آخر)[1]؛ إذ إن كل اختصار للفرد بانتماء معين يعيدنا إلى المقاربة «القبلية» والتصنيف المبرمج لـ «نحن» والـ «هم».

وعلى الدولة أن تعترف وترعى الإرث الثقافي والديني والإثني الموجود لديها، وتضع الأطر القانونية والدستورية لحماية هذا التنوع.

وكذلك حماية التنوّع عبر القانون والمؤسسات من جهة، والتأكيد على المواطنية والمساواة أمام القانون بين جميع المواطنين دون مستوى وسيط من جهة ثانية، وفتح المجال أمام التواصل اليومي الإيجابي والعيش المشترك، لتحقيق التماسك الاجتماعي والشراكة على صعيد القضايا الوطنية المشتركة وتحويل التنوع إلى غنى وفرادة.

وتكتسب المواطنة الحاضنة للتنوع بعداً خاصّاً في عالمنا العربي بحكم مركزية الهويات والانتماءات وأهميتها في الحياة الخاصة والعامة، مما يفرض على الدولة واجباً مضاعفاً تجاه الجماعات المكونة، للاعتراف بها وحمايتها واحتضانها بالتساوي دون أن تصبح وسيطاً حصرياً بين المواطن الفرد والدولة، بل عامل تنوّع تضيف بمشاركتها في الشأن العام غنى لمجتمعاتنا وقيمنا وتقاليدنا[2]. فهل سنرتقي لهذا التحدي؟

---

(١) ضو، فادي ٢٠١٦، تقرير حول الحرية الدينية في الحوار المدني الديني، معهد أديان.

(٢) لمزيد من القراءات النظر إلى: وايتز، ليف ٢٠١٥، الأقليات الدينية في الشرق الأوسط المعاصر، معهد دراسات السياسة الخارجية، ٢٠ تشرين الثاني،
http://www.fpri.org/article/2015/11/religious-minorities-in-the-modern-middle-east

هوفمن، مايكل ٢٠١٤، مقاربة الأقليات الدينية في العالم العربي، معهد الحرية الدينية، ١٤ تموز،
https://www.religiousfreedominstitute.org/cornerstone/2016/7/14/attitudes-towards-religious-minorities-in-the-arab-world

حقوق الإنسان وحقوق المواطنة في العالم العربي

د. ماغي حسن عبيد، أستاذة الفلسفة/كلية الآداب، الجامعة اللبنانية - بيروت

يبدو من الواضح والجلي للعيان أن أي مفهوم لا ينفصل عن معناه وصيرورته التاريخية، وإلا بات غيبياً أو تصورياً، انطلاقاً من هذا الواقع. فما المعنى الذي تتخذه هذه المفاهيم إذا ما ضممناها إلى بعضها البعض بواو العطف؟ وما الذي نتوخاه من هذا الضمّ والعطف، الذي قد يحمل في طياته فرضية التباس العلاقة في مجرى الاجتماع السياسي والإنساني شرقاً وغرباً، مستنداً إلى محمولات مفاهيمية متداخلة، معقّدة ومركّبة كمفهوم الأمة وخياراتها، وأزماتها وجوهر تصنيفها، وتصوّرات السلطة وتقييم المشروعية، والارتهان الراسخ للمتغيرات بما هو علاقة الحاكم بالمحكوم، وللديني في السياق الوسيط أو الحقيقي، حيث شَرَعت وحدة الهوية الدينية بالتشكُّل، وبقدرتها على استيعاب الفعل السياسي، وبات مفهوم المواطنة في صورته الراهنة، وبالكيفية التي اكتمل من خلالها يحتوي جملة التنوعات والاختلافات الهوياتية والثقافية، وتناقضات المصالح والمرجعيات الخصوصية القيمية والثقافية المأزومة، لتفكيك هذا الالتباس بما يخدم المشاركة والاعتراف في مجتمع متنوّع؛ فيه تراكمات وتحديدات لتطوره، وقواعد السيطرة فيه ومسلّماتها، وهذا ما حدا بالمفكر العربي «محمد أركون»[1] إلى التصريح بخلو مفهوم الجماعة السياسية في الإسلام من محاولات لتطوير سياق المواطنة بشرطها الضروري، لا على صعيد حكم القانون فحسب، بل أيضاً على صعيد ظهور المجتمع المدني المتمكن من السيطرة على الدولة وتقييدها.

(1) Mohammed Arkoun, Religion and Against the Democracy, A Theoretical Approach, A paper presented in the Conference on the Religion and Democracy Organized by the Partiomentary Assembly of the Council of Europe, 27 Novembre 1998.

والمواطنية، بالمعنى الفلسفي هي: «تصوّر مجرد مشتق من تصوّر عيني هو المواطن.»[1] والمواطن هو الإنسان الذي استوطن أرضاً، انتمى إليها وتفاعل معها بعلاقات ومصالح مادية ومعنوية، لهذا اكتسب مفهوم المواطنية أبعاداً جغرافية واجتماعية وتعقيدات سياسية، حيث يعلن الفرد انتماءه وارتباطه ببقعة أرض، كذلك تفعل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ويعيشون على بقعة من الأرض، ويتفاعلون معها، لذا فإن أول ما يُطرح هو: هل من فروقات وتمايزات بين الإنسان والمواطن؟ فثمة حقوق للإنسان لها علاقة بشكل أو بآخر بالأبعاد القانونية الوطنية والدولية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، لكن ثمة واجبات أساسية للمواطن في مقابل حقوقه، وأي خلل يحصل في التوازن بين الحقوق والواجبات قد يدفع بالشعب إلى الانقسام والنزاع الداخلي، وقد يؤدي إلى حروب أهلية يمكن أن تطيح بمكتسبات المواطنين المادية والمعنوية، مما يستلزم ضرورة مراجعة لائحة الحقوق والواجبات في كل مرحلة مع ما يقتضي من تعديلات دستورية ملحَّة.

تشكِّل العدالة والحرية منطلقين فكريين للمواطنة وحقوق الإنسان. فعلى صعيد الحرية نجد حرية المعتقد، والرأي والتعبير، وإنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية ووسائل الإعلام الخاصة. وعلى صعيد العدالة، نرى الحق في التنمية، ورفض التمييز بين البشر، والمشاركة في نصيب عادل من الثروة الوطنية. ولعلها جدلية العلاقة بين العدالة والحرية في الفكر السياسي والاجتماعي التي تجاري تطور فكرة المواطنة وتواكب أبعادها المختلفة؛ إذ بقدر ما تقترب أبعاد المواطنة من جوهر القواعد الدولية لحقوق الإنسان نقترب من المواطنة العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاعتراف بالخصوصيات الوطنية والقومية والثقافية والدينية،

(١) نصّار، ناصيف، في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟ ط١، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٠م، ص١٥.

وحتى الحضارية، مع العلم أن هذه الخصوصيات لا تلغي وجود الحضارة الإنسانية المشتركة. هذا على الصعيد النظري، في حين نلمس على الصعيد التطبيقي تفاوتاً في تطبيقات المواطنة بين دولة وأخرى، على الرغم من المواثيق المشتركة وأحياناً النصوص القانونية المشتركة.

وعلى هذا، فالنظام السياسي السائد هو الذي ينبغي أن يرعى حماية الحقوق في إطار القضاء، فضلاً عن تنميط التقاليد والأعراف المسيطرة بآليات تحفظ الخصوصية، والانتقال من أبعاد أزمة مفهوم المواطنة إلى حقوق المواطنة الذي يتكامل بمنهجية السعي المستمر في الأطر المختلفة. ومن الملاحظ أن إشكاليات الأقليات في غير دولة، تشكل تطبيق مفاهيم الحقوق والحريات، ومشكلة في الاندماج الوطني حتى في تقرير المصير على المستوى المجتمعي. كما أنه لا يمكن إهمال التمييز ضد المرأة وبخاصة التهميش الاجتماعي والسياسي، فحتى في بلاد الغرب لم تستطع المرأة الوصول إلى أكثر من نسبة ٢٠ في المئة من مجموع أعضاء المجالس التشريعية، وبالتالي لا يزال العنف ضد المرأة قائماً ومستمراً، هذا في المجتمع الغربي فكيف به في الشرق؟ حتى لقد ذهب مفكرون عرب إلى الرأي ذاته معتبرين: «أن المساواة القانونية لم تكن سمة من سمات الأنظمة التقليدية العربية»[١].

وعلى هذا، يذهب برنارد لويس إلى أن مفهوم المواطنة غريب تماماً عن الثقافة الإسلامية؛ إذ إن مصطلح (Citizen) لا وجود له لا في العربية ولا الفارسية والتركية، وهي اللغات التي عبّر الإسلام بها عن نفسه، وكتب بها ثقافته ودوّن تراثه. من هنا تبرز أهمية الدعوة إلى الاعتراف بالمواطنية والديمقراطية كحقوق وواجبات لتكريس

(١) سمير أمين، «منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، في: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، تحرير سعد الدين إبراهيم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ص٣١-٣٣.

فكرة المشاركة الواسعة، والعمل الجدّي لإيجاد فضاءات الحرية والديمقراطية المسؤولة. ويشترط بذلك احترام الحريات والحقوق وإنهاء حالات تغييب المواطن عن دوره المجتمعي والإنساني، من خلال تدعيم فكرة العدل والتسامح والتعاون والتآزر. فالمجتمع الديمقراطي هو مجتمع المساواة والحرية، يعزز فكرة المواطن الحرّ من خلال تكافؤ الفرص والانخراط الإيجابي والفعّال للمواطنين في تطور الأمة ومستقبلها، ومن دون مواطنين أحرار في مجتمع ديمقراطي حرّ سيبقى مجتمعنا يعاني الفقر والقهر والحرمان، والاستبداد والتخلف، وستتراجع فرص النمو والتطور.

فما أحوجنا اليوم في عالمنا العربي لاستدعاء مفاهيم المواطنية والديمقراطية كي يحدد المواطن العربي درجة مواطنيته المعترف له بها في وطنه في القرن الواحد والعشرين، لأن أهمية المجتمعات تكمن بتطوير مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وأدوارهم الفاعلة في صياغة حياتهم، فتكتسب مفاهيم المواطنية والديمقراطية مضامين وأبعاداً تتجاوز استهلاكية الخطاب المعلن لبناء مجتمعات حقيقية ينعم فيها العربي بالتوفيق بين واجباته تجاه الوطن أو الدولة وبالتزاماته الخاصة. من هنا، فإن فلسفة المواطنية تتطلب فلسفة الديمقراطية، لأنه لا يمكن الوصول إلى فلسفة شاملة إلا بحصول تقدّم موازٍ وحاسمٍ في ميادين فلسفة السياسة والاجتماع والأخلاق وصولاً إلى فلسفة إنسانية شاملة.

لعل معالم تصنيف العنوان بين أزمة المصطلح أو التباسه، وترابطه أو تنميط تكامله بين فعالية تحديد المفهوم وهو المعلوم في خصوصيته، يفاعل معنى حقيقة المواطنة بين الأزمة والرهان، والحقائق والبيان، والأنماط والأوهام، والأحلام والجدوى في صورة الفعالية، وتفاعل الشعار بين عبء الأوطان الداخلي وأزمة احتضان الحقوق العالمية في بيانات الحرية، وإشكالية الوعي المأزوم في الهوية كتفصيل لا كتفضيل.

فالعلاقات التكاملية في العنوان هي رهان تفاعله وسبل التساؤل عنه، لأنها دلالة إسقاط وسقوط، وتحليل وتنميط الأجوبة، حيث أن المباني المؤسسة للآليات غير الناظمة مفهوم أزمته في ضمان الحق المكتسب ومفاعيله على التطور غير المحسوب، لتغير الظروف في الزمان والمكان.

وبما أن الندوات والتقارير، والمؤتمرات والأوراق البحثية هي لمحات معرفية إبستمولوجية على عنوان صعب، جوهره الإنسان وحقيقته التمزق والتشتت، الانفراد والتفرد في العالم العربي بين صناعة أحلام التنمية البشرية المستدامة، ورهانات تأطير التخلف بالوصايا والتدخل والعبثية والحروب، فإن التشاركية السياسية في الحقوق بين التطور والتمثيل لتطوير صناعة الوعي بالديمقراطية المدجنة بالتحول الوطني للاجتماع السياسي لا بد من أن يواكبها التنوع النمطي المؤسس، لتطوير العدالة والمواطنة والديمقراطية والسلام الداخلي.

الباب الثالث

المحور الثاني: البُعد السّياسي

المحور الثاني: البُعد السّياسي

رئيس الجلسة: د. عبد الله عويدات، أكاديمي ووزير سابق، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)

نبدأ الجلسة الثانية لهذا اليوم. ومع كل الآلام التي ذكرتموها جميعاً والتي أفضتم بها حول ما أصاب بيروت العزيزة، وما نرنو إليها كحاضنة للثقافة والفكر، فإننا أيها الإخوة نتحدث عن المواطنة السياسية التي قد تكون هي البداية الأولى لمصطلح المواطنة، حين كان أحرار أثينا يجلسون في مدرجاتهم ليصوّتوا على مَنْ سيحكمهم، ثم تطورت إلى جملة من الحقوق والواجبات، وأشيع هذا المفهوم بالجانب القانوني، ثم أُضيف إليه حق التمثيل والتعبير ثم الحقوق الاجتماعية والصحية والتعليم والثقافة إلى أن وصلنا إلى المواطنة الكونية الفاعلة، ثم المواطنة الافتراضية، وجميعها تقع ضمن حقوق الإنسان التي تجاوزت الحدود والقيود.

غالبية الوطن العربي لم يصل مواطنها اليوم إلى ما وصل إليه أحرار أثينا قبل الميلاد. وأذكر أن هذا المؤتمر هو الثالث أو الرابع لمنتدى الفكر العربي حول موضوع المواطنة، ونرجو أن يكون الإسهاب في الحديث عن المواطنة خطوة إلى الأمام في ظل هذا الظرف العربي القاسي والموجع لنا جميعاً. وفي هذا المحور سيتحدَّث مجموعة من الإخوة الباحثين، ويعقب ذلك مجموعة من المداخلات، فأهلاً بكم جميعاً.

الانتقال إلى الدولة المدنيَّة
من أجل المواطنيّة المتعدّدة الثقافات

د. **أدونيس العكره**، رئيس مركز تمّوز للدراسات والتكوين على المواطنيّة (لبنان)

إن المجتمعات العربية مجتمعات تعدّدية في تكوينها. فالتنوّع في أجناس البشر، والاختلاف الثقافي والديني والعقائدي في ما بينهم هو حقّ للأفراد والجماعات على السواء، والمواطنة ضرورة للاعتراف بوجودهم السويّ وضمانة لحقوقهم وواجباتهم من أجل العيش والبقاء معاً.

ففي هذه الفترة الأخيرة من تاريخ الفكر السياسي العربي الحديث أخذت تنمو وتتطوّر الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الديمقراطية وما ينبثق عنها من قضايا، ومفاهيم، وقيم، ومصطلحات، كالمواطنة، والحق في الاختلاف، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة، ومصدر السلطة ... بحيث شاع بصورة واسعة مصطلح التعايش السلمي باعتباره الغاية التي يضمن تحقيقَها وترسيخَها مفهومُ المواطنة الحاضنة للتنوّع والاختلافات المحقّة في العالم العربي. وقد نجح هذا المصطلح بنسبة عالية في صلاحيته بالدلالة على واقع الحياة العامة في دولنا العربية.

غير أن الحاجة إلى متابعة البحث والتفكير في موضوع المواطنة ما تزال تشكّل مطلباً أساسياً على مستوى شعوبنا، والعديد من السلطات الحاكمة، بالإضافة إلى الغالبية الساحقة من الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والطلابية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة على الساحة الاجتماعية والسياسية في بلداننا. لذلك نسأل: إذا كان التعايش السلمي قد أصبح واقعاً ومرغوباً، فلماذا نستمرّ في البحث عن مفهوم المواطنة خارج هذا النوع من التعايش المريح؟ ألا يستتبع التعايش السلمي تحقيق الحريات السياسية والفردية؟ أليس يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية بالإنصاف والمساواة بين المواطنين ضمن إطار التعايش السلمي القائم حالياً في مجتمعاتنا؟ ألا يستتبع التعايش السلمي قيام المواطنيّة الحاضنة لأشكال التنوّع والاختلاف في

حرية المعتقد، والتديّن، وحرية الرأي والتعبير؟ أليس يضمن واقع التعايش السلمي مشاركة المواطنين في الحياة العمومية داخل الدولة باعتبارهم مصدراً للسلطة؟ وبالسؤال المباشر: أين ما تزال تكمن المشكلة؟

سوف أسعى في مداخلتي إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تحديد مكامن المشكلة في التعايش السلمي نفسه، مع التركيز على دور الدين السياسي في نشوء هذا الواقع الضبابي حيث تختلط ميادين الفعل، والسلوك، والعقل، والإيمان، والمعتقد، والحرية، والسلام اختلاطاً دون تمييز بين الماهيات. فعندما تنحدر الحقيقة الدينية من ميدانها المطلق إلى الميدان النسبي وحقائقه السياسية التعاقدية، وعندما تخرج السياسة المدنيّة، النابعة من العقد الاجتماعي التأسيسي، عن دورها وتحشر نفسها في دائرة الدين، تتعطّل آليات السلام الأرضي، كما تتعطّل أيضاً شروط الخلاص السماوي. فكيف يمكن أن نعزّز مفهوم المواطن في مجتمعاتنا السياسية، ونتيح في الوقت نفسه للإنسان أن يؤمن بالله ويسعى إلى خلاصه الأبدي بأفضل الشروط؟ هذا ما سأسعى إلى الإجابة عنه في مداخلتي انطلاقاً من اقتناعي بأن شرط قيام المواطنية الديمقراطية هو الانتقال الديمقراطي دستورياً إلى الدولة المدنية الحاضنة للتنوّع والاختلاف، والضامنة لما تستتبعه المواطنيّة المتعددة الثقافات من حقوق وواجبات.

وأضيف هنا إلى أنني من أنصار الدولة المدنية والداعين إليها سواء في لبنان أو في العالم العربي، ولكني أنطلق من لبنان كنموذج، فبينه وبين الدول العربية الأخرى بعض التفاوت، ولكن الصورة العامة تبقى صالحة للمقارنة. والمحاضرون الذين سبقوني أشاروا إلى العديد من مواصفات المواطنة والمواطن، غير أنني سأقف عند البوصلة التي تقودنا إلى ماهية المواطنة والمواطن وتحديد مضمونها السياسي، ولا سيما أن فكرة المواطنة هي قضية سياسية تكوينية للهوية، لأننا نعيش في دول أنظمتها متناقضة ومنافية للدولة المدنية، علماً أن المواطنة لا يمكن أن تكون إلا في دولة ديمقراطية، ولكنني أقول دولة مدنية لأن نقائض الدولة المدنية تضرب الديمقراطية من أساسها، ونظاماها هما اثنان: النظام العسكري، والتوليتارية، فالسلطة فيهما

لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، وبالتالي الشعب ليس مصدراً للسلطة سواء أكان في الدولة التوليتارية أم في الدولة الدينية. أما الدولة المدنية فهي ذات نظام مصدر السلطة فيها هو الشعب، ولا تتبنى في دستورها ديناً معيناً، ولكنها بالمقابل تضمن لشعوبها الحق بحرية التدين والمعتقد وتحمي هذه الحرية على أن لا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام في المجتمع في هذه الدولة، وأن تكون حاضنة لكل التنوعات بصرف النظر عن معتقداتهم وإيمانهم الديني، ثم الاعتراف بحقوق المجموعات أو المتحدات أو الجامعات بشرط أن لا تؤدي إلى أن تفرض المجموعة المعترف بها قوانينها الخاصة على أبنائها، وخصوصاً إذا تعارض ذلك مع الحريات العامة للمواطنين التي تكفلها الدولة الديمقراطية. فالدولة المدنية تحقق للمواطن انتماءً عمومياً جامعاً يطمئنه على وجوده بهويته الجزئية وخصوصيتها، وتضمن لكل مواطن حريته في المعتقد واليقين الشخصي واختياره الديانة التي يريدها، وللجماعات الدينية حرية ممارسة شعائرها وفروضها ضمن حدود عدم الإخلال بالنظام العام، فهي تحمي التعددية في تكوين المجتمع وفي الدولة، وتضمن لها شروط البقاء بما يجعلها عاملاً مكوناً للمواطنين. فلا بديل عن الدولة المدنية في اعتقادي.

المصالحات التاريخيّة مبتدأ تحقيق المواطنة الحاضنة للتنوّع

أ. **عبد السلام بوطيب**، رئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم (المغرب)

هل يمكن تكييف العدالة الانتقالية لقيام مصالحات تاريخية لإنهاء الصراعات التي عانت منها بعض المجتمعات العربية على أساس الهوية، بغية تحقيق المواطنة الحاضنة للتنوع؟

غني عن القول أنّ أية رغبة لبلورة رؤية واضحة للمستقبل العربي قائمة على أسس ومبادىء المواطنة الحاضنة للتنوّع، والكرامة الإنسانية وأخلاقيات التضامن الإنساني، وحفظ حقوق المجموعات الثقافية والمكوّنات المجتمعية على مختلف المستويات، وتعزيز الحوار بينها والمشتركات الحضارية، والبحث عن إثراء نقاط التلاقي والالتقاء خدمةً لاستشراف الحلول للتحدّيات، يستوجب، وبالضرورة، التفكير العميق لإبداع خطة/منهجية سياسية حقوقية ترسم الطريق الدائم والمستديم لإنهاء الصراعات التي عانت، وما زالت تعاني منها كثير من المجتمعات العربية على أساس الهوية، وهي صراعات - كما جاء في الورقة التقديمية - أنتجت مظاهر متعددة الأشكال من العنف والتطرف، مما يهدد المستقبل بمزيد من التفتت والانقسامات، ويشتت الطاقات الضرورية لبناء المستقبل بأيدي أبناء الأمة ومقدراتها.

إن الوصول الى تحقيق هوية وطنية جامعة تمثل الانتماء الحقيقي للمجموع الوطني، الذي يكفل الحقوق المدنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويعترف بالجميع مواطنين ضمن مكوّناته، تترتب عليهم واجبات ومسؤوليات تجاه الصالح العام، وتكون مواطنتهم بموجب التشريعات مكفولة الحقوق، هو سيرورة طويلة وصعبة ومعقدة، لكنها غير مستحيلة، بل هي بالعكس، سهلة، خاصة عندما نتسلَّح بالذكاء الجماعي وبرغبة جلّ الأطراف، ونوفر منهجية حقوقية - سياسية؛ أي رزنامة من التدابير السياسية والحقوقية والاجتماعية لتحقيق الانتقال الى عالم يتسع للجميع.

لهذا، فإن الإسهام في بلورة رؤية واضحة لمستقبل المشرق العربي بالخصوص، يقوم على المواطنة الحاضنة للتنوّع، وعلى أساس من الكرامة الإنسانية، وأخلاقيات التضامن الإنساني، وحفظ حقوق المجموعات الثقافية وسائر أشكال التنوّع، وتعزيز الحوار بينها بتعزيز الحريات والتركيز على المشتركات الحضارية، يتطلب إقناع الفاعلين السياسيين والحقوقيين والنقابيين والأكاديميين في دول المنطقة المؤهلة، ليختاروا فيما بينهم صيغ منهجيةِ الانتقال، وهي متعددة، لكن -في اعتقادنا- أن أجود منهجية أبدعتها الإنسانية إلى اليوم في مجال المصالحات هي منهجية العدالة الانتقالية، التي خاضتها أكثر من دولة في شمال إفريقيا، ونجحت فيها، ولاسيما التجربة المغربية التي ينتظرها عمل طويل، خاصة وأن العدالة الانتقالية هي صيرورة طويلة وصعبة ومعقدة. ذلك أنه من المستحيل -خاصة في المشرق- المرور الى دولة الحق، والمواطنة الحاضنة للتنوّع على أساس من الكرامة الإنسانية، وأخلاقيات التضامن الإنساني، وحفظ حقوق المجموعات الثقافية وسائر أشكال التنوّع، وتعزيز الحوار بينها بتعزيز الحريات والتركيز على المشتركات الحضارية، دون الاحتكام -وبالضرورة بحثاً عن الاستدامة وعدم تكرار الانتهاكات والعودة إلى نقطة الصفر- إلى العدالة الانتقالية التي هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا وردّ الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس المواطنة الحاضنة للتنوع، ويعمل على تعميم منظومة حقوق الإنسان وثقافتها.

وبما أن الصراعات التي عانت منها بعض المجتمعات العربية على أساس الهوية في المشرق بالخصوص تجاوزت الحدود الدولية، وأنتجت بدورها -وبشكل أعنف- انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أوقفت مسار تقدمنا إلى المواطنة الحاضنة للتنوّع في المنطقة، فإن الأمر سيحيلنا هنا مباشرة إلى الاجتهاد الذي قمنا به في مركز

الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، والمعنون بـ «ميثاق المركز: العدالة الانتقالية بين الدول – مقاربة منهجية».

وبناء على المحور المحدَّد تناوله من قبلنا، أُشير إلى الخطوط العريضة في ميثاق مركز الذاكرة المشتركة: العدالة الانتقالية بين الدول – مقاربة منهجية، لمناقشته، والتفكير في ما إذا كان صالحاً لتبنيه للوصول إلى المواطنة الحاضنة للتنوع في المنطقة. مع استحضار «**إعلان مكناس**» لحوار الثقافات، لأنه كان تمريناً أولياً في هذا الصدد.[1]

(١) يُنظر قسم الملاحق في هذا الكتاب.

المواطنيّة: المحدّدات والرّاهن العربي

د. **وجيه قانصو**، مدير المعهد الملكي للدراسات الدينية في الأردن، سابقاً (لبنان)

يكتسب مفهوم المواطنة دلالته ومعناه من الفضاء السياسي الذي ينشأ في داخله، ومن قيم المجتمع التي يعتمدها في مرحلة من مراحل وجوده. فالمواطنة مفهوم مركَّب، يتحدَّد من خلال شروط انتماء الفرد إلى الجماعة السياسية، وموقعه ومكانته داخل هذا المجتمع؛ أي أن المواطنة فضاء سياسي وحقوقي وعلائقي، يتأسَّس على المشتركات والتباينات ودرجة التراتبيات بين الناس، وعلى هيئة النظام السياسي الذي يرسم أطر العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ويوزع الالتزامات وأوجه النشاط التي يتوقعها الحاكم من الناس، إضافة إلى الواجبات والتعهدات التي يتوقعها الناس من السلطة الحاكمة.

هذا يعني أن المواطنة هوية، لا مجرد حضور شخصي وحياة فردية، بل هي صفة إضافية وبعد آخر تضيفهما إلى الإنسان الفرد، لتجعل منه كائناً سياسياً واجتماعياً وحقوقياً معاً. فلا مكان لمواطنية في الصحراء أو الكهوف، بل هي حضور وفاعلية داخل الحياة العامة ومشاركة في قضايا يتعدى مداها رغبات الفرد الشخصية وتفضيلاته الذاتية. إنها السبيل إلى بناء الإنسان العام (Public Man)، الذي لا يقتصر تحقّقه على سلسلة مواقف خارجية يعلنها الفرد تجاه قضايا عامة، بل هي عملية بناء ذاتية للأفراد تجعل انتماءه إلى المجتمع واعتقاده بثقافته وولاءه للدولة التي تنظم شؤونه، ونمط حياة وقضية وجود وآداب تعبير وسلوك، وهو ما يجعل من المواطنة سبيل خروج للفرد من أنانيته وعزلته، وجسر اتصال وتفاعل مع الواقع الإنساني الذي يحيط به.

تعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنية بأنها «علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة»[1].

(1) Encyclopedia Britanica, "Citizenship".

وهذا التعريف يجعل المواطنة صفة لفرد، تنقله من شخص معني بأموره الخاصة فقط، إلى فرد يعيش داخل كيان سياسي، تقوم بين الفرد والدولة، وبينه وبين الأفراد أو الجماعات الأخرى داخل المجتمع حقوق وواجبات. فالمواطن عضو داخل جماعة سياسية يتمتع بحقوق وواجبات العضوية. وهي عضوية يمكن استخلاص ثلاثة أبعاد رئيسية لها[1]:

أولها: أن المواطنة وضعية قانونية شرعية، يتم التعرّف من خلالها على الحقوق السياسية المدنية والاجتماعية للفرد والجماعات الخاصة داخل الإطار السياسي الذي ينظمهما. وهي حقوق تتفاوت بين المجتمعات المعاصرة، وتتفاوت بين المراحل التاريخية للمجتمع الواحد، بحيث تتراوح بين غياب كامل لها، إلى اعتبارها ضمانة للتصرف الحرّ وطلب الحماية القانونية ضد أي قهر أو تعسف.

ثانيها: أن المواطن يعتبر فاعلاً سياسياً يشارك في المؤسسات السياسية؛ أي تنظر المواطنية إلى الفرد بصفته كائناً سياسياً لا يحيا حياة خاصة منفصلة، بل حياة تفاعلية مع نظرائه حول قضايا تتجاوز اهتماماته وترجيحاته الخاصتين.

الثالثة: أن المواطن عضو في جماعة سياسية توفر له هوية مميزة؛ أي أن المواطنة انتماء إلى مجتمع محدَّد تنظمه هيئة سياسية ذات بنية ونظام علاقة خاصين، فلا مواطنية في الصحراء أو داخل القبيلة أو ضمن الطائفة والدين. بل إن المواطنية صفة تتقوَّم بحقوق الفرد وواجباته داخل الدول فقط.

وبذلك فإن المواطنة شكل تتحدَّد به الهوية الاجتماعية-السياسية، وتستمد من النظام السياسي ونظام القيم الذي ينظم شؤون المجتمع، دلالتها وحقيقتها، وضيقها وسعتها وقوتها وضعفها. وهذا يعني أن المواطنية تحدد علاقة الفرد ليس بفرد آخر ولا بمجموعة خاصة، ولكن بالدولة بشكل رئيسي. فالهوية المدنية مصونة بالحقوق التي تسبغها الدولة، وبالواجبات التي يؤديها المواطنون الذين هم أشخاص

---

(١) كوهين، القومية والحرية: المثال السويسري، لندن، ١٩٥٦. راجع أيضاً: كيميليا، المواطنية المتعددة الثقافات: النظرية الليبرالية لحقوق الأقليات، مطبوعات كلارندون، أوكسفورد، ١٩٩٥.

مستقلون ومتساوون في أوضاعهم الشرعية. فالمواطنون الصالحون يشعرون بالولاء للدولة، ويدفعهم الإحساس بالمسؤولية إلى تأدية واجباتهم، وبالتالي فهم يحتاجون إلى المهارات المناسبة لهذه المشاركة المدنية.

وقد اتخذت المواطنية صوراً متعددة داخل أشكال سياسية متعددة على مدى أكثر من ثمانية وعشرين قرناً في التاريخ الإنساني. ويمكننا تمييز خمسة أشكال تجسَّدت عبر التاريخ وفي الراهن أيضاً من خلال الأنظمة الاجتماعية-السياسية التالية: الأنظمة الإقطاعية، الأنظمة الملكية، الأنظمة الاستبدادية، الأنظمة القومية، الأنظمة الديمقراطية. وهي أشكال ارتبطت بها المواطنية، واتخذت على التوالي وضعيات مختلفة عن بعضها بعضاً، بحكم أن كل شكل من هذه الأشكال تقف خلفه جملة ضوابط وقيم تحيط بالفرد وتحدد مكانته وتقرر أهليته في التصرف، وحدود استقلاليته.

فالعلاقة الإقطاعية هرمية تتجلى في الروابط بين التابع والسيد التي تحدِّد مكانة الفرد، ويتشكل النظام في طبيعة تبادلية العلاقة – الخدمات التي يقدمها من هو في الأسفل مقابل الحماية التي يؤمنها من هو في الأعلى، وبذلك تقوم المواطنة على الأهلية التي تحدد موقع الفرد في السُلَّم الاجتماعي.

أما في النظام الملكي، فيكون الملك حاكماً مطلقاً ويُتوقع من الرعايا شعوراً بالولاء للتاج ولشخص الملك الذي يجسِّد البلد، وقد تكون الملكية ملطّفة، بمعنى تَقيُّدها بدستور يكون فيها الملك محدد الصلاحيات بحيث يتخذ هذا الشكل من النظام طابعاً جمهورياً.

أما النظام الاستبدادي، الذي يضم جميع أشكال الحكومات الإخضاعية بما فيها الدكتاتورية والشمولية الحديثة، فهو نسخة محرَّفة من حكم الشخص الواحد، حيث تضمحل مرتبة الفرد حتى الانسحاق الكامل لغرض مركزي فيها وهو دعم نظام الطاغية، ويكون الشعور السياسي في هذا النظام هو حب مفتعل لشخص

الطاغية، حيث تكون الأهلية الوحيدة اللازمة للفرد هي إمكانية انخراطه في تجنيد الدعم للطاغية.

أما النظم القومية فقد طابقت بين الهوية الاجتماعية والهوية السياسية، وباتت الدولة دولة الأمة المتجانسة، التي لا تترك متسعاً للفرد في بناء ذاته وإيجاد حيز نشاطه الخاص بنحو مستقل عن منظومة القيم المشتركة، وهي قيم تطالب الفرد بالانصهار الكامل داخلها وإثبات أهليته في الولاء لها.

من الواضح أن البنية الهرمية في النظام الإقطاعي وتوقُّع الخضوع في الأنماط الثلاثة الأخرى تجعل هذه الأنماط غير متجانسة مع مفهوم المواطنية الذي نعرفه في زماننا.

أما الديمقراطية في الأنظمة الحديثة، فقد أصبحت المواطنية فيها جزءاً من الهوية والانتماء القومي، بعد أن رسَّخت الديمقراطية قيم استقلالية الأفراد ومساواتهم في المكانة والمشاركة المجانية في شؤون الدولة، بعد أن كانت تتحدد بقيم الثروة أو تقتصر على دافعي الضرائب.

وقد حدد مارشال ثلاثة أبعاد للمواطنية في ظل الديمقراطية: مواطنية مدنية تقوم على المساواة أمام القانون، ومواطنية سياسية تقوم على حق التصويت، ومواطنة اجتماعية تقوم على حق الانتفاع بخدمات الدولة الاجتماعية[1].

فالحقوق المدنية، هي مجموعة الحقوق التي تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما أن ممارسة هذه الحرية لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه

(١) ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، دار الساقي، ترجمة أصف ناصر ومكرم خليل، ٢٠٠٧، بيروت لبنان، ص. ١٤-١٥.

تعسفياً، وحقه في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، وعدم تعرضه لأي حملات غير قانونية تمسّ شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وكذلك حق كل مولود في اكتساب جنسية.

أما الحقوق السياسية فتتمثل بحق الانتخابات؛ أي المشاركة في تكوين السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات تصويتاً وترشيحاً، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلّد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل، والحق بالعمل في ظروف مُنصِفة، والحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، وكذلك الحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في الخدمات الكافية لكل مواطن. وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة، فالانتماء الذي هو أحد أسس المواطنية، لا يمكن أن يتحقق بدون تربية على قيم المواطنية، ولا نعني بذلك التربية ضمن الإطار المدرسي أو الجامعي فقط، بل يشمل تنمية وتعزيز مبدأ المواطنية بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها لكي تصبح قضية مجتمع بأكمله، تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام والتناغم.

ما تقدم يؤكد لنا أن المواطنة ليست مفردة سياسية قائمة بذاتها بمعزل عن النظام السياسي، وعن القيم المتجذرة في المجتمع، فالمواطنية ليست إلا مِرآة لشكل

النظام، وترجمة مباشرة لقيم المجتمع، لأنهما –أي النظام وقيم المجتمع- يُعرِّفا سعة أو ضيق مجال نشاط الإنسان، ويحددا ما يجب فعله وما لا يمكن الدخول فيه، ويخلقان الشروط وأطر العلاقات التي من خلالها يتعرف فيها المرء إلى ذاته، ويرى فيها موقعه في العالم من حوله.

من هنا فإن المواطنة ليست مجرد اكتشاف لحقوق وواجبات لم تكن معروفة من قبل، بل هي أيضاً صناعة وابتكار؛ أي خيار تقصده المجتمعات وتسعى إلى تطويره وتصويب وجهته وتقليل أخطائه. وهذا لا يحصل في لحظة، أو بقرار، بل هو حصيلة تراكم تجارب وخبرات إنسانية، وتعاقب أجيال، وإسهامات مفكرين، وفعل ناشطين اجتماعيين ومدنيين لتحسين شروط الحياة الإنسانية.

بصفتنا عرباً، فإن المواطنية تعنينا، لا في تداولها المبتذل في وسائل الإعلام، بل في دلالاتها الحقيقية، وضابطها الذي يكفل للجميع حقه، وفضائها الذي يحضن الجميع ويترك متسعاً للانتماءات المتعددة والثقافات المتنوعة، بحيث لا يحاسب أو يكافأ الفرد وفق معتقده أو لونه أو عرقه أو ثقافته، بل وفق ما يحققه وينجزه ويقدمه، من دون أن يعني التقصير خدشاً في وطنيته وانتمائه، فالمواطنة تحتفظ بالمساواة التي تضع الجميع في صف واحد مهما كانت اعتباراتهم المالية والطبقية ومهما كانت إنجازاتهم، وهي الأرضية التي توفر شروط الفاعلية السياسية للجميع مهما كانت إمكاناتهم، وهي الضابطة التي تمنع أحداً أن يصبح فوق القانون، أو أن يهمِّش أحداً ويصبح، بسبب فقره أو ضعفه، أعزلَ ولا معترفاً بدوره وكلمته ورأيه.

تعنينا المواطنية، لأنها السبيل الأساسي التي نخرج فيها من انتماءاتنا البدئيّة والبدائية ومن عصبياتنا العائلية والمناطقية والطائفية، التي تحوِّلنا إلى جماعات منفصلة عن بعضها بعضاً، ومستقلة في نظام مصالحها ومصالح أفرادها. فيكون التداخل بينها في حده الأدنى، ويكون الجامع بينها ليس بناء الجامع وتمتينه وعبور الناس معاً إلى أفق الأمة (Nation)، والهوية الوطنية الجامعة، والدولة السيدة التي تتوزع متطلباتها كما مواردها ومنافعها على الجميع بالتساوي، بل الجامع هو رسم الحدود الفاصلة وتقسيم مناطق النفوذ وتوزيع الغنائم.

المواطنة تأخذنا إلى حقل وجود آخر، ومستوى علاقة إنسانية أرفع، فهي بقدر ما تحرص على حفظ الخصوصيات وأن يتميز المجتمع بالتنوع، فلا مكان للتجانس والتماثل في قاموس المواطنة، بل الأساس والأصل في العلاقة هو الاختلاف والتباين في الرأي والتوجه والانتماء، ما يطلق طاقة الإنسان إلى أعلى مدى ممكن من التعبير والمبادرة الحرة. إضافة إلى كل هذا، فإن المواطنة ضمانة تحول دون السقوط في التشظي والصراع، بل تعيد الجميع إلى الهوية الجامعة والدولة الراعية المؤسَّسة على الأصل الإنساني المشترك والحق الإنساني الطبيعي الذي لا يملك أحدٌ انتزاعه.

مواطنية المجال العربي: ما يزال راهننا العربي عموماً، مع استثناءات قليلة، واقعاً إما ضحية للاستبداد الذي يلغي الفرد ويتلاعب بمكونات المجتمع المتعددة، وإما السقوط والانكفاء داخل انتماءات ضيقة وخصوصيات متوترة تعاني من أزمة بمجاورة الآخر والتواصل معه وحتى الاعتراف به. كل هذا بسبب أن المواطنة التي تحضن التنوع وترسخ المجتمع بين جميع المكونات ما تزال غائبة وواهنة. فالمواطنة، وإن كنا نرددها في وسائل إعلامنا ومنتدياتنا وخطبنا، إلا أنها ما تزال مشوشة في وعي الناس، وتستعمل لأغراض إيديولوجية تارة ودعائية أحياناً، من دون أن يسهم هذا التداول إلى إزالة موانع المواطنة ومعوقاتها، أو تحويلها إلى واقع فعلي وثابت.

فالمواطنية في المجال العربي ما تزال بعيدة عن التحقُّق الكامل، أو حتى التحقُّق في حدودها الدنيا. فالمواطنية يتحدد تقدمها وتأخرها، كمالها ومحدوديتها، بحسب طبيعة النظام السياسي. وإذا كان النظام يمنح أصحاب السلطة الصلاحية الكاملة والمطلقة في اتخاذ القرار من دون أن يكون هنالك مراجعة أو توازن مع هيئات تمثيلية، أو من دون أي دور للمواطن، فإن المواطنية تتقلص إلى علاقة الراعي بالرعية؛ أي الشكل السياسي الذي يحرم الفرد من أي حضور أو نشاط سياسيين، وتبقى المسافة الفاصلة بين الحاكم والمحكوم بعيدة لا تتوسطها جهة أو هيئة، وتنحصر العلاقة بين الحاكم والمحكوم بولاء المحكوم وطاعته الكاملة تجاه الحاكم، مقابل التزام الحاكم بحفظ المجتمع والدفاع عن قيمه، وحفظ حقوق الناس.

شكَّل هكذا نظام، نابع من فهم تاريخي عمَّم نفسه في القرون الوسطى في كل من أوروبا والعالم العربي والإسلامي، بأن مجريات السلطة ليست من شؤون المجتمع ولا تدخل ضمن نشاط الفرد، فالسلطة جزء من أحداث الكون الخارجية التي لا يملك الفرد أو المجتمع التحكم بها أو صناعتها، بل إن مجرياتها جزء من أحداث الكون والطبيعة[1]. كما أن المواطنة لم تكن تتعدى دخول الفرد ضمن رعاية الحاكم، ولا تتعدى انتماءه لتكوين اجتماعي خاص، مثل القبيلة أو العرق أو الطائفة.

هو أمر ظلت الأدبيات السلطانية تسوِّغه وتعمِّمه في الوعي، بأن السلطة جزء من قدر غيبي، وأن وصول الحاكم إلى الحكم بانتقاء واصطفاء إلهيين لا يمكن فهمه وتفسيره، ولا يملك الناس إزاءه إلا التسليم به والخضوع له، وهو فهم ظل سائداً لقرون عدة، واستعملته السلطة ووظفته وعممته إلى أبعد حد[2].

هذا لا يعني أن الفرد في المجال العربي والإسلامي كان محروماً من حقوقه، فدولة الخلافة كان لها تقليد عريق في تحقيق العدالة وتأمين الحماية والأمن للناس. إلا أن ذلك لم يكن على قاعدة الحق السياسي الممنوح للفرد، أو حتى الواجب السياسي الذي تلتزم به الدولة تجاه رعاياها، بل كان على أساس أن ذلك يؤمن قبولاً عاماً للسلطة، ويضمن استقراراً وبقاءً للحكم؛ أي نزع مسوغات التمرد والخروج على الحاكم.

وقد استمر هذا الأمر في بنى الدول ذات التكوين السلطاني. إلا أنه -مع الاحتكاك بالنظم الغربية، والاطلاع على أحوال الغرب وأفكاره- بدأ الوعي بالحقوق السياسية يزداد ويتوسع، فظهرت دعوات لإنشاء مجالس تمثيلية، للحدّ

---

(١) تاريخ موجز للعدالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

(٢) تجلى هذا في الأدبيات السلطانية التي جعلت السلطة شأناً غيبياً وسراً لا يمكن تفسيره. وحصرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم بدائرة الطاعة غير المشروطة من المحكوم، مقابل التزام الحاكم بحفظ المجتمع والدفاع عن وجوده وحماية معتقداته. راجع: السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي، إعداد يوسف إيبش، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٤.

من سلطة الحاكم أو الخليفة، وبدأت تظهر أحزاب تطالب بالحريات السياسية، واعتبارها مقوماً جوهرياً لكينونة الإنسان ووجوده[1]. هو تحوّل أخذ يشتدّ في بدايات القرن العشرين، خصوصاً مع تنامي الوعي القومي العربي، ونشوء دولة الاستقلال التي حملت معها وعوداً عالية بالحرية والتنمية والتقدّم والوحدة. وهي وعود لم يتحقَّق أكثرها، لا لأن السلطة والهيئة الحاكمة لا تريد ذلك، فالمسألة ليست مسألة حُسن أو سوء نية من أحد، بل لأن استراتيجيات النهضة والنمو لم توفر المقدمات العلمية للنمو أو الشروط التاريخية للنهضة، وأغفلت المكونات التقليدية للمجتمع القابعة في القعر والراسخة رسوخ الصخر في وعي الناس وتقاليدهم وعاداتهم[2].

وبالرغم من أن دولة ما بعد الاستقلال أدخلت هيئات تمثيلية ومؤسسات دستورية، إلا أنها حافظت على بنية الحكم السلطاني، التي سمحت بإنشاء شبكة علاقات وقوى لها سلطة الهيمنة والوصاية على الأشكال الدستورية والتمثيلية للحكم. كما أن الدولة أخذت تُراكِم مظاهر حداثة من دون أن تنشئ ذهنية حداثة وتعمم تفكيراً عقلانياً في المجال العام، ومن دون أن تعمل على زحزحة البنى التقليدية داخل المجتمع من مرجعيتها وتعطيل فاعليتها في أوساط المجتمع. فكان لدينا تحديث من دون حداثة، وكان لدينا انتخابات من دون ديمقراطية، وكان لدينا قانون يتعرض لانتهاكات مستمرة من دون وجود جهة دستورية تمنع ذلك أو تحاسب المنتهكين.

يمر العالم العربي حالياً في حالة ارتباك واضطراب شديدين، لكنها علامة واضحة على أن الماضي السياسي لن يعود، وأن أشكال الأنظمة السياسية التي تصادر قرار الفرد وتضطهده لن تعود، فالماضي ما يزال مُمثلاً بقوى يهمها عودة

(١) تجلى هذا في الحركات الليبرالية المبكرة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. راجع: العرب والحداثة، لعبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٥٥-١٢٠.

(٢) عبد الله العروي/الإيديولوجية العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥.

عقارب الساعة إلى الوراء، كما أن نُظم المصالح القديمة ما تزال كامنة في أكثر من مجال، داخل المجتمع والدولة والمؤسسات التقليدية، وتقاوم أي جهد أو مسعى للتغيير، والتي قد تتلبس في كثير من الحالات بلباس ثوري ونضالي[1].

لا ننسى أن التحول إلى الديمقراطية، وبناء ذهنية عقلانية، تسهِّل تحديث الحياة وتؤمِّن شروط نجاح أية نهضة، هي عملية تاريخية، تتحرك في مسارين متوازيين ومتداخلين: أحدهما تغيير هيكلية النظام لتوسيع حرية الفرد وضمان حضور فعلي في عملية اتخاذ القرار السياسي. وثانيهما التحوّل داخل المجتمع عبر تغيير الذهنيات وبنى الثقافة ونُظم العلاقات، التي تقوم على احترام حق الفرد بالتعبير وحريته التامة في المعتقد. بذلك لا تعود المواطنية حقاً، بل خياراً اجتماعياً عاماً.

ليست المواطنية قراراً نتخذه في لحظة تاريخية أو زمنية معينة، بقدر ما هي عملية تاريخية تحصل وتتبلور ويتشكل الوعي بها في التاريخ نفسه. هي ليست طفرة تاريخية بقدر ما هي تاريخ أمة أو شعب، ما يجعلها فعل صناعة وابتكار ومسار تحول وارتقاء. العبرة هنا في تأمين مقدماتها والتفكير في الشروط الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية التي تجعلها ممكنة.

(١) تجلى هذا في القوى الأصولية التي ركبت موجة الربيع العربي وانخرطت في داخلها، لكن لا لغاية التغيير والتحول نحو الديمقراطية، وإنما لأنهم رأوا فيها فرصة للوصول إلى السلطة والإمساك بزمام الحكم.

مـداخـــلات

د. ابتسام مصطفى، المديرة التنفيذية لمؤسسة صوت النيل الإخبارية (مصر)

أشكر صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال على هذه المبادرة التي ستسهم في تنمية الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي. وتعزيتي الحارة لأشقائنا اللبنانيين في مصابهم الذي هو مصابنا جميعاً. وتجنُّباً لتكرار ما ورد في مداخلات السيدات والسّادة الحضور، أقف في مداخلتي عند التشريعات الإسلامية والمسيحية فيما يخصُّ مشاركة المرأة السياسية، وهو أمر يستحق الوقوف عنده لردم الفجوة في تطبيقات التشريعات. فمعظم دول العالم يعتمد الأغلبية، فيما بقية فئات المواطنين تكون مهمَّشة، وهذا مبعثه هشاشة الممارسة السياسية في الوطن العربي، فمعظم الممارسات السياسية في وطننا العربي هي ممارسات صورية، وحين أردنا إدخال تقنيات جديدة أدخلناها بصورة خاطئة، كما هو الحال في قضايا تمكين المرأة؛ إذ تم تمكينها في الحياة السياسية في الوطن العربي بالقوة، مما أحدث فجوة في نشأة المرأة السياسية، فبدلاً من تمكين المرأة عن طريق تحديد نسبة معينة في القوائم، فرضنا المرأة على المجتمع، هكذا يُفرَض على الشعب اختيار المرأة بالقوة، والأصل والأولى أن نمدّ المرأة بالأدوات والإمكانيات والتوعية الثقافية والسياسية المجتمعية التي تجعلها قادرة على أن تتفوق على منافسها سواء أكان رجلاً أو امرأة أخرى. والأمر نفسه ينطبق على تمكين الشباب. فالتمثيل السياسي لكلا الفئتين ينبغي أن يكون وفق آليات المنافسة السياسية المُعزَّزة بالقانون.

أما المواطنة في الوطن العربي فهي ذات شقين، الأول يتعلق بالمواطن، والثاني يتعلق بالدولة. فالدولة القوية تمنح مواطنها حقوقه وتلزمه بواجباته. فتحقيق الحياة الديمقراطية يتطلّب بعض الدكتاتورية، فالحرية المطلقة تعتبر منفذاً من منافذ التفكيك المجتمعي والتعدي على حقوق الآخرين، وفق أسس وقواعد المواطنة

وشروطها، ومهمة الدولة هي الحفاظ على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذها بكل حزم. وهنا لا بدّ من تغيير ملامح الرؤية السياسية في تحقيق المواطنة، وأتمنى على المواطن العربي أنْ لا يكتفي بالمسار السمعي والانسياق وراء الدعوات المغرضة، وأن يسود توجهاته المسار الثقافي والفكري، وهي المَهمَّات التي تنتظر منتديات الفكر.

أ. عبد الناصر المودّع، باحث ومحلل سياسي (اليمن)

سلام الله على الجميع، وشكراً لمنتدى الفكر العربي، وأخص بالشكر صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، راعي هذا المؤتمر، وأحيي جميع المشاركين.

النقطة التي أحب أن أتوقف عندها في مداخلتي هي المواطنة كمفهوم وممارسة، وأنها لم تتجذَّر في ثقافتنا وتاريخنا، فالثقافة السياسية في العالم العربي بدرجاتها المختلفة، هي ثقافة سلطوية وتقوم على التمييز الذاتي عن الآخر، الذي هو داخل إطار الدولة نفسها، وتلك التي تقوم على فكرة الرَّعيّة والتي تصل في حالتها القصوى إلى حد ثقافة القطيع، والخضوع المطلق للسلطة. فمبدأ المواطنة لم يترسخ. حتى في فترات الليبرالية العربية، وحالياً في بعض الدول التي بدأت الخطوة الأولى نحو الديمقراطية، ما زالت المواطنة جنينية، ولم تبلغ ليكون مفهوم المواطنة جزءاً من الثقافة العامة. والتاريخ يشير إلى أن مبدأ المواطنة يتحقق بطرق عدة، والطريق السهل والمثالي -إلى حد كبير- يكون من خلال وجود تعددية سياسية ونظام ديمقراطي يحمي هذه المواطنة، فهل هذا المنهج هو المنهج الفعّال والدائم الذي يصلح لكل المناطق؟

أثبت الواقع أن التعددية في لبنان وفي العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم تؤدِ إلى غرس مفهوم المواطنة، بل أدت إلى غرس مفهوم الطائفة ومفهوم ما دون الدولة، وبالتالي لم يتحقَّق هذا المنهج وهذه الآلية لتعزيز مبدأ المواطنة كما يجب أن يكون. وثمة مفهوم للمواطنة تحقَّق في بعض الدول التي لا نستطيع أن نصفها بأنها ديمقراطية،

كسنغافورة، على سبيل المثال، التي حققت مبدأ سيادة القانون ومبدأ المواطنة بشكل صارم من قبل سلطة غير ديمقراطية. فلِمَ لا نفكر بآليات وننفتح على أفكار أخرى لتحقيق مبدأ المواطنة؟

وأشير هنا إلى أهمية سيادة القانون، فهذه نقطة البدء لتحقيق مبدأ المواطنة. فسيادة القانون ومبدأ المساواة أمام القانون، هو المدخل الصحيح الفاعل لتحقيق مبدأ المواطنة في عالمنا العربي على أساس حقوقي.

الباب الرابع

المحور الثالث: البُعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

المحور الثالث: البُعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

رئيس الجلسة: د. عدلي قندح، مستشار اقتصادي ومالي، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)

السيدات والسادة المشاركون، أسعد الله أوقاتكم جميعاً، أحييكم من مقر منتدى الفكر العربي في العاصمة الأردنية عمّان ونستأنف مؤتمرنا المعنون «المواطنة الحاضنة للتنوع في المجال العربي: الإشكالية والحل»، وذلك في هذه الجلسة، التي تدور حول محور البُعد الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المواطنة الخاصة بمفهوم إدارة التنوع في إطار تعظيم القواسم المشتركة والمحافظة على التنوع في تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا هو المفهوم الشامل لهذا المؤتمر، وقد ركّز سموّ الأمير الحسن في كلمته في حفل الافتتاح على مفهوم المواطنة الشاملة التي تعزز الانتماء في الدول العربية كافة، وأيضاً تحدث بشمولية أوسع عن هذا المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعمل على زيادة الانتماء في الأوطان والمجتمعات، وفي الوقت نفسه المحافظة على التنوع في إطار احترام الخصوصيات التي تخصّ كل دولة، وتخصّ كل مجتمع. ويتناول المحور الاقتصادي مجموعة من الإشكاليات التي تؤثر في المواطنة، وبشكل أكثر تحديداً إشكاليات التأثير السلبي للاقتصاد الريعي على المواطنة والمواطن، ودوره، والعلاقة بين الفرد والدولة والمكان في إطار القدرة على التحمُّلية للموارد والاقتصاد، والحلول التي تعالج القضايا المتعلقة بتقرير المصير المؤسسي كإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة مثلاً والتكافل الاجتماعي، فضلاً عن ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية ومسؤولية الدولة في بناء الهوية لاقتصادها الوطني. وسيتناول المتحدثون المفاهيم وأدوار كل فئات المجتمع، وخاصة دور الحكومات ودور القطاع العام والقطاع الخاص، والتشاركية بين هذه القطاعات في سبيل إحداث النمو والتنمية المستدامة في مختلف الدول، وخاصة في منطقتنا العربية، لتعزيز مفهوم المواطنة وتعزيز مفهوم التنوع، وبالتالي إحداث تنمية بشكل شمولي تستفيد منها فئات المجتمع كافة.

كيف يُدرَك مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط اليوم؟

د. عبير كايد، أكاديمية وباحثة في شؤون المواطنة (فلسطين/الولايات المتحدة الأميركية)

الشقّ السياسي

أمام التحديات التي ما زالت تعيشها المنطقة منذ ما يقارب العشر سنوات الأخيرة، جلبت رياح التغيير لبعض دول المشرق العربي تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً، عزَّز من التساؤل الشعبي لمفهوم المعنى الواقعي والفعلي للمواطنة لدى المواطن بالمشرق العربي. فما علاقة المواطنة كهوية وطنية بالنظام الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، في ظل انعدام منظومة اقتصادية متينة في مجال التنمية المستدامة لمعظم دول المنطقة؟ ربما هو عدم فاعلية القانون في بعض الحالات وانتهاء صلاحية التشريعات القانونية الهشة بغية تفعيل العمل في الإصلاح الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي والتي يعمل بها تاريخياً حتى الساعة في بعض الدول. فبالرغم من نشأة هذه القوانين في دول ذات سيادة وسلطة تشريعية نافذة عريقة، إلا أنها في معظم الأحيان تبقى دستوراً وحبراً على ورق لا أكثر، فهل هناك معضلة قانونية تعيق عملها؟

هناك ما يعرف بالنظام المطلق الذي مهّد لتلك الهشاشة وفعَّلها عبر احتواء القانون بانتهاك القانون نفسه، وقد تتعدَّد وجوه الأنظمة في المنطقة، فيصبح الحاكم الفعلي في نظام السلطة المطلقة أو المركزية السياسية، فبالرغم من وجود مجلس شورى أو برلمان ديمقراطي تبقى السلطة المطلقة خطراً مباشراً على الديمقراطية الحديثة وإرساء المواطنة كعقيدة وطنية ومبدأ وطني يتطلب المشاركة الشعبية وتبادل المسؤوليات بين الحاكم والمواطن، خصوصاً في ظل امتعاض المواطن العربي من غياب تطبيق أدنى مستوى من منظومة ومعايير حقوق الإنسان العالمية، التي هي في البداية مسؤوليته الشخصية كي يطالب بها ويعزز أهميتها في النظام التعليمي منذ الصغر، بالإضافة إلى حرمان بعض الأنظمة من ممارسة المواطنين حقوقهم

المدنية الثقافية والفكرية والسياسية تحت ذريعة ما يسمى اليوم «محاربة الإرهاب»، فعلى الدولة فتح باب الحوار المباشر مع مواطنيها كي تضمن سلامة الأمن القومي والفكري والسياسي للوطن وللشعب وذلك باحترام آرائه، وذلك للحيلولة دون أي جهات خارجية من الاصطياد بالماء العكر وتأليب الرأي العام داخلياً، فالمواطنة أيضا حق ثقافي وفكري يعزز الانتماء الوطني ويبني جسوراً من الثقة طويلة الأمد مع السلطة القائمة.

فعلى سبيل المثال، فالتوريث كنظام «تقليد دستوري» بلا دستور في بعض الدول، قد يكون خطراً على تفعيل المواطنة كهوية وطنية كما يراه البعض، لكن لا علاقة للتوريث بالمواطنة، كون المواطنة تضمنها القوانين التشريعية التي يسنّها البرلمان أو مجلس الشعب بإيعاز من النواب الذين يمثلون الشعب، والحاكم يُصادق عليها في بعض الأحيان، وذلك حسب النظام القائم لتلك البلاد، سواء كان في سلطة مطلقة أم في نظام ملكي أم جمهوري، لكن في بعض الحالات قد يعلو وجوده على سلطة القانون الفعلية، فيسود النظام المستبدّ ليجعل من المواطنة ورقة تقايض بها الحاكم والمواطن، ولا ينظر إليها باعتبارها عقداً اجتماعياً مبنياً على تبادل المسؤوليات والواجبات القانونية كما قال الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو.

فكيف ندرك عمق مفهوم المواطنة في المشرق العربي في ظل أنظمة متعددة النفوذ دون الحاجة لحركات احتجاجية شعبية؟

الشقّ الاقتصادي/ التنمية المستدامة

مع تنامي مستوى الفقر والبطالة وتراجع الخدمات الاجتماعية في معظم دول المنطقة، وتراجع سوء نظام الطبابة الصحي، تتراجع نزعة المواطنة تلقائياً، فالمواطنة تبادل مصالح ومنفعة لا شعارات منقوصة المحتوى. لذا فإن ارتفاع معدل البطالة لدى معظم دول المنطقة يزيد من سلبية تقبُّل المواطنة كهوية وطنية، مقابل غياب لافت لدور الدولة للحد من الفقر ومحاربة الجهل الوطني بقيمة الوطن، وبالتالي تتخبط الحكومة فتعجز عن إيجاد فرص عمل للمواطن عبر تعزيز الإنتاج

الذاتي في الصناعات الوطنية، إضافة الى هدر المال العام والفساد، وغياب الرقابة المالية ومحاربة الفساد قضائياً بصورة مستمرة، لا بطريقة عشوائية انتقائية.

أما الاستثمار داخلياً، فنلاحظ -منذ عقود- هروب أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال العرب إلى الخارج، فتستثمر أموال وثروات المنطقة في العالم الأول الذي يستفيد منها لبناء التنمية المستدامة الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الإنتاج المحلي، فتنتعش أسواقه وتزدهر بلادهم، ويعم الفقر المشرق العربي مما يسهل استقطاب بعض الأفراد إلى الانخراط في أعمال إرهابية للحصول على المال.

ومن أهم أسباب عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار داخلياً هو الوضع الأمني والاستقرار السياسي والاقتصادي، بحثاً عن أرضية اقتصادية آمنة نحو أسواق عالمية أوروبية وأميركية، كونها مضمونة الأرباح وتنظمها لوائح قانونية مضمونة التطبيق، فتحمي المستثمر والمستهلك معاً، فالبيئة الأمنية تعتبر اللبنة الأساسية لإرساء مفهوم «**المواطنة الاقتصادية**» كي يعيش المواطن باكتفاء ذاتي دون الحاجة للهجرة إلى الخارج، وبذلك فإن الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي يجذب المستثمر العربي إلى خارج المنطقة، لينمي ماله في كنف سلطة دولة القانون والمواطنة، فيخسر الشرق بذلك المواطنة والاستثمار معاً.

ففي بعض الدول تبلورت الرؤية المستقبلة للمواطنة كي تمنح الشعوب حقوقها المدنية على جميع المستويات، لكن إلى الآن لا يوجد آلية لتطبيقها على الأرض لعدة أسباب. ولا يخفي على أحد أن التأثير الجيوسياسي أصبح أهم محرك للتفاعل الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي والسياسي وتوحيد مطالب الشعوب في المشرق العربي كما عكسته موجة الاحتجاجات الشعبية في العشر سنوات الأخيرة، مقارنة بالشعوب الغربية التي قطعت شوطاً كبيراً في انتزاع تلك الحقوق المدنية بفضل تطبيق المواطنة الدستورية. وقد يتساءل البعض عن مفهوم المواطنة العربية،

ويقارنها بالمواطنة الغربية، وعن سبب فشل بعض الأنظمة القائمة بأن توفر وتمنح المواطنة غير المشروطة!

الشقّ الاجتماعي والثقافة الشرقية

السؤال الواقعي الذي ربما يطرحه الجميع اليوم عن المعنى الحقيقي والدقيق للمواطنة العربية، في ظل مجتمع شرقي محافظ تتفاوت به الطبقات الاجتماعية في مستوى التعليم والخبرات والمعرفة إضافة إلى المستوى الاقتصادي هل المواطنة هي تلك الهوية لجنسية بلد ما، التي تمنح المواطن العيش بكرامة وفي كنف نظام ديمقراطي ومؤسسات قانونية نافذة تكفل للمواطن حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات متناثرة، وفي بعض الأحيان قبلية تقليدية تحاول قدر الإمكان الحفاظ على هويتها القبيلية لا الوطنية؟ فهل القبلية عائق أمام المواطنة المتمدنة؟ وكيف يعيش المواطن في مجتمع ما يضمن المساواة في الحقوق المدنية بين جميع الطبقات الاجتماعية المختلفة ومع الآخرين دون تمييز عرقي أو طائفي أو ديني؟ إنَّ منح المواطنة غير المشروطة يفرض احترام المواطن لسيادة القانون فلا يوجد وطن مثالي دون عوائق اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، لكن التفاوت الكبير بين الشرق والغرب عزَّز من بروز تلك الفجوة التي أصبحت إشكالية وطنية في الوقت الراهن.

التوازن الجغرافي في التنمية الاقتصاديّة
وأثره في تعزيز المواطنة والانتماء / الأردن أنموذجاً

د. **إياد أبو حلتم**، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمّان (الأردن)

ثمّة نسب وأرقام جوفاء، ولهذا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن النمو الاقتصادي يجب أن ينعكس على المجتمعات كافة داخل الدولة القطرية وداخل المجال العربي بعدالة وتوازن، فالتوازن الجغرافي مطلوب حتى نشعر بالعدالة. فمن أهم أهداف المواطنة الحاضنة للتنوع وإدارتها وتعظيم القواسم المشتركة هو الحفاظ على كرامة الإنسان، فحين يشعر المواطن بأن كرامته في وطنه محفوظة فإن هذا سيعزز شعوره بالمواطنة وبالانتماء. فالعامل الاقتصادي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في انطلاقة ما يسمى بالربيع العربي في الدول العربية، وشعور الأطراف الجغرافية بالظلم نتيجة عدم توزيع الموارد داخل الدولة القطرية نفسها، فمعظم النشاط الاقتصادي وفرص العمل ظلّت تتركّز في منطقة محددة غالباً في العاصمة، لهذا لاحظنا أن النموذج التونسي بدأت فيه أحداث الربيع العربي بعيداً عن العاصمة؛ أي في الأطراف.

علينا أن نميّز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فهما مفهومان مختلفان، فالنمو الاقتصادي هو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما في فترة معينة. أما التنمية الاقتصادية فتهدف إلى توزيع موارد الدولة وإيجاد فرص عمل، وإلغاء التفاوت أو التشوّه بين المجتمعات المحلية ومعدلات الفقر والبطالة. وفي الحالة الأردنية نجد تفاوتاً كبيراً في معدلات الفقر والبطالة بين إقليم الوسط مثلاً وإقليم الجنوب، حيث نجد الفقر أكثر انتشاراً، ونسب البطالة المرتفعة أكثر بين الشباب، وفرص العمل غير متوفرة في الجنوب كما هي متوفرة في عمّان مثلاً. وهذا هو ما يضعف الشعور بالانتماء للبلد. لذا فإذا أردنا أن يشعر المواطن بالأمان الاقتصادي فعلينا أن نوفّر للمواطن حياة كريمة ومستوى معيشة ورفاهية وأن نشعره بالعدالة.

يوجد في الأردن (١٢) محافظة موزعة على ثلاثة أقاليم: إقليم الشمال، وإقليم الوسط، وإقليم الجنوب، بواقع (٤) محافظات في كل إقليم، ومعظم سكان المملكة (٣٩٪) يعيشون في العاصمة عمّان، و(١٥٪) في الزرقاء، و(١٨٪) في إربد. ونلحظ أن (٧٧٪) من النشاط الاقتصادي والاستثماري هو في ثلاث مدن هي: عمّان والزرقاء وإربد، وهذا يؤدي إلى الاختلالات والتشوهات ويؤدي إلى الهجرة المعاكسة أو الهجرة من الريف إلى الحضر وإلى المدن، وبالتالي يؤدي إلى اختلالات اجتماعية وبنيوية تؤدي بدورها إلى ضعف تعزيز المواطنة والانتماء. وتشير جداول دائرة الإحصاءات العامة، إلى أن نسبة الفقر في المملكة كمعدل هي (١٤,٤٪)، لكن إذا نظرنا إلى نسبة الفقر في محافظات أخرى نجدها تصل إلى (٢٥,٦٪)، منها (٢٥٪) في محافظة عجلون فهي المحافظة الأفقر في الأردن. وكذلك يوجد تفاوت في دخل الأسرة من ١٢,٠٠٠ إلى ٩,٠٠٠ آلاف حسب وضع المحافظة نفسها، وهذا يشير بشكل واضح إلى أن عوائد التنمية وموارد الدولة ليست موزعة بشكل متوازن، وحين أقول متوازن أقصد نسبة إلى عدد السكان، وهذه إشكالية، فالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات الأردنية المتعاقبة في تحفيز المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص لتحقيق توزيع أكثر توازناً عبر المحافظات لم تُجدِ نفعاً في حل مشكلة التفاوت على أكثر من صعيد، مما يؤثر سلباً على تعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء. وأعتقد أن هذا هو الحال في دول عربية أخرى.

لا شك أن السبب الرئيسي في ضعف التنمية في الأطراف يعود إلى عدة أسباب على رأسها ضعف الموارد البشرية، وضعف البنى التحتية والخدمات الأساسية، والبُعد عن التجمعات السكانية الكثيفة، وضعف منظومة النقل وارتفاع التكاليف التشغيلية. لقد ركزت الحكومات على الحوافز الضريبية للقطاع الخاص، وأثبتت كثير من الدراسات أن المستثمر لا يتطلَّع إلى الحوافز الضريبية التي تتحقَّق بعد أن يحقق الربح، لكنه يتطلع إلى تشجيع الحكومات له في تقليل الكلف التشغيلية ليحقق الربح ومن ثم يحصل على إعفاءات من ضريبة الدخل. فلا بد من تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لمشاركة القطاع العام، فالحكومة وحدها لا تستطيع أن تحقِّق أبعاد

التوازن المناطقي والجغرافي وتوزيع المنشآت الاقتصادية. فسياسات التحفيز وتقلبها مع تعاقب الحكومات متقلّبة. ففي الأردن طرحنا «رؤية الأردن ٢٠٢٥»، وهناك خطة أخرى للتحفيز الاقتصادي من عام ٢٠١٨-٢٠٢٢. وأود أن أشير إلى دراسة حديثة صدرت عن البنك الدولي تشير إلى أنه بالرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الحكومة الأردنية أو الحكومتان الأخيرتان في توزيع عادل للتنمية، إلا أن التباين موجود بشكل واضح وصارخ في المعدلات، فما زال التباين وما زالت الخطط الموضوعة غير فاعلة من أجل تحقيق التوازن. لا شك أن توجيه الاستثمار في البنى التحتية ومنظومة النقل وتعزيز اللامركزية مهم جداً، فلا يوجد في الأردن تجربة حديثة في موضوع مجالس المحافظات وتوسيع الموارد المالية من الحكومة المركزية إلى تلك المحافظات. وإشراك القطاع الخاص مهم جداً في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وكذلك لا بد من ثبات التشريعات باتجاه تحفيز أكثر للقطاع الخاص، كتخفيض تعرفة الكهرباء على سبيل المثال، كما لا بد من وجود تناغم بين هذه المجالس في المحافظات والحكومة المركزية والقطاع الخاص من خلال تأسيس مجلس أعلى يجمع هذه الجهات، من أجل أن يكون هدفها الكبير هو تعزيز التنمية وتعزيز التوازن في المحافظات الفقيرة بعدالة أكثر.

مـداخـــلات

الأمن الغذائي المرتبط بالأمن المائي العربي

أ. **ريم النجداوي**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الإسكوا (الأردن)

تحقيق الأمن الغذائي لا يتأتى إلا بمواطنة حقّة، وتحقيق المواطنة السليمة والوصول إلى هذه المواطنة الحاضنة للتنوّع لا تتأتى في ظل انعدام الأمن الغذائي. فما هو الأمن الغذائي؟ حين يتمتع البشر كافة وليس فئة معينة من شرائح السكان بفرص الحصول في جميع الأوقات على أغذية كافية وسليمة ومغذية ليعيشوا حياة نشطة وصحية يكون الأمن الغذائي قد تحقق لهم. وقد تم اعتماد الأمن الغذائي كحق من حقوق المواطنين وجزءاً أساسياً من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. وتحقيق ذلك على المستوى المجتمعي يتطلّب العديد من الإجراءات. فالعلاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والأمن المجتمعي. ففي المنطقة العربية يوجد أكثر من ٥٠ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويوجد ١١٠ مليون شخص يعانون من البدانة، وهي أحد أشكال انعدام الأمن الغذائي؛ أي أننا نعتمد في الغذاء على المواد الغذائية غير الصحية كالسكر والزيت والزيوت والكثير من الكربوهيدرات والقمح والمواد التي ندعمها في سياساتنا الاقتصادية والتي تؤدي إلى خلل في الأمن الغذائي.

لدينا (٢٤) مليون نازح داخلي ولاجئ يعانون في حصولهم على الغذاء، وثمة نسب مرتفعة جداً لتقزُّم الأطفال تصل إلى ٢٣٪؛ أي ربع العدد الإجمالي للأطفال. وهناك نسبة من النساء اللواتي يعانين من فقر الدم في سن الإنجاب يصل إلى ٣٥,٥٪، فضلاً عن ثلث النساء اللواتي يعانين من مشاكل صحية نتيجة السياسات الخاطئة للأمن الغذائي، وكذلك الأطفال الذين يولدون ولديهم مشاكل صحية، مما يعني أنَّ أمننا المجتمعي مهدد، فنحن نعتمد بشكل كبير على الاستيراد وليس لدينا أرقام دقيقة على مستوى الوطن العربي الإقليمي، وما بين ٦٠- ٨٠٪ من المياه المستخدمة في المنطقة العربية تعتمد على القطاع الزراعي ومع ذلك نعتمد على

الاستيراد، فأكثر من ٢٥٪ من القمح المستورد على المستوى العالمي يكون للمنطقة العربية، بينما نحن نشكل ٦٪ من سكان العالم، وهذا يعني أننا نستورد ما قيمته (١١٠) بليون دولار سنوياً للمنطقة العربية للغذاء. وثمة خلل في البيانات، فالبيانات التي أوردها الدكتور إياد هي لعام ٢٠١٠ ونحن في العام ٢٠٢٠. نحن في الإسكوا ندعو إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي، وندعو إلى تفعيل الصندوق العربي الطارئ للأمن الغذائي الذي صدر تأسيسه بقرار من الجامعة العربية ولم يتم تفعيله. لا بد من التنسيق والتعاون الإقليمي وتوفير ممرات آمنة لتقديم المعونة الغذائية للمناطق التي تشهد هجرات ونكبات. وشكراً.

أ. **كريم حسن**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا-الإسكوا (لبنان)

أودّ أن أشير إلى دور مركز «الإسكوا» للتكنولوجيا في دعم الأمن الغذائي وريادة الأعمال، من أجل تعزيز المواطنة في المشرق العربي وفي الدول العربية كافة. فمما لا شك فيه أن الوطن العربي يعاني من التصحّر التكنولوجي بالرغم من توفر الكفاءات الفردية والاستثمارات الضخمة، وذلك يرجع بشكل كبير إلى محدودية وعجز آليات نقل المعرفة والتكنولوجيا بشكل عام في الوطن العربي، خاصة في مجال إنتاج الغذاء والزراعة. فمركز «الإسكوا» للتكنولوجيا يعمل على بناء منظومة متكاملة لدعم نقل المعرفة والتكنولوجيا في الوطن العربي، وهذه المنظومة أطلقنا عليها ما يسمّى عجلة التكنولوجيا والابتكار، وهي مكونة من أربعة محاور:

المحور الأول: إنتاج ونقل المعرفة في مجال التكنولوجيا والتنمية المستدامة

أود أن أشير هنا إلى المنصة المعرفية التفاعلية التي يعمل عليها مركز «الإسكوا» للتكنولوجيا بالتعاون مع زملائنا من «الإسكوا» وآخرون من خارج الأمم المتحدة، وهي منصة معرفية تفاعلية في مجال إنتاج التكنولوجيا العربية، تحت مسمى «ديار» باللغة العربية وبالإنجليزية اختصاراً لجملة Driving Innovation in the Arab Region (قيادة الابتكار في المنطقة العربية) فهي منصة سوف تسترجع العلم والتكنولوجيا إلى ديارها الأصلية في الوطن العربي، وسوف تشتمل على الصندوق بأدوات خاصة بالتكنولوجيا الزراعية وإنتاج الغذاء المحلي.

المحور الثاني: بناء القدرات التكنولوجية على المعرفة التي تم إنتاجها سابقاً، ونستهدف هنا الشباب ورواد الأعمال والحكومات والمبتكرين والمخترعين من الدول العربية كافة.

المحور الثالث: دعم تنفيذ المشروعات التكنولوجية على المستويات المختلفة، سواء على مستوى الحكومات أو المجتمعات أو الأفراد.

المحور الرابع: دعم البيئة المواتية التمكينية Enabling Environment، وهي لإنتاج وتعميم التكنولوجيا الزراعية والخضراء في كل الدول العربية. وأغتنم هذه الفرصة لدعوتكم جميعاً للمشاركة معنا في بناء وتعميم هذه المنظومة في الدول العربية كافة.

أ. محمد النابلسي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأردن)

شكراً دكتور عدلي، وشكراً للمنتدى على استضافتي في هذا المؤتمر وشكراً أيضاً لصاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال على متابعته الحثيثة لنا خلال تحضيرنا لهذا المؤتمر. عادة ما نربط المواطنة بالمشاركة السياسية، ونربط المواطنة بالأمور الاجتماعية وبالأمور الدينية، لذا علينا الآن أيضاً التفكير في إيجاد طريقة تربط المواطنة بالمشاركة الاقتصادية، ولا يتم هذا إلا من خلال المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية وليس فقط من خلال التمثيل في مجلس النواب، فما لمسناه في بلداننا العربية أن القرارات الاقتصادية دائماً تخرج من الحكومة ولا يكون هناك مشاركة فاعلة لممثلينا في مجلس النواب في هذا الشأن. ولا نستطيع الحديث عن مشاركة في صنع القرارات الاقتصادية دون حوار حول القرارات الاقتصادية، فالحوار الفعّال غائب بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن عدم ثبات هذه التشريعات، فهذه التشريعات لا تُبنى على خطط دائمة بين القطاعين العام والخاص.

ما زلنا نتغنى بالتكامل الاقتصادي العربي منذ عقود لغاية اليوم ولا نعلم إلى أين وصل هذا التكامل الاقتصادي العربي، وما دور المجلس الاقتصادي العربي، ولا نعلم لغاية اليوم ما دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق عن جامعة الدول العربية، فأين كان هذا المجلس في الأزمات، ولنأخذ أزمة كورونا مثالاً. لذا يجب أن

يكون لدينا خطة عربية واضحة لبناء تكامل على الأقل في الأزمات طالما لم نستطع أن نبني التكامل خلال العقود الماضية. وهذا يدعونا كمنتدى ومجتمعين من الدول العربية كافة وخصوصاً دول المشرق العربي أن نفكّر فيما بيننا في بلورة آلية وخطط مشتركة ونقلها إلى حكوماتنا من أجل أن يكون هناك نوع من أنواع التكامل، وأن لا نعمل بنظام الفزعة كما كنا نعمل في السنوات الماضية. وكما تفضل صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، حين تحدث عن موضوع المعونات، وأنه يجب أن تكون المعونات بناءً على دراسات وبيانات مدروسة تحصر الحاجات الموجودة والمتطلبات اللازمة. فالتنمية المستدامة ليست مسؤولية حكومية؛ أو مسؤولية الدولة، بل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع من مؤسسات المجتمع المدني ومن قطاع خاص ومن حكومة، ولا نستطيع الوصول إلى هذه التنمية دون أن يكون هناك بيننا حوار فعّال وبنّاء نصل فيه إلى توافقات حول الخطط والبرامج وصولاً إلى التنمية المستدامة وتعزيزها.

أ. نظمي عتمة، رئيس مجلس الأعمال الفلسطيني الأردني (الأردن)

لا بد من تعديل بعض التشريعات وتسييرها وتسهيلها حتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره في موضوع التمكين للمواطنة الحاضنة للتنوع في الجانب الاقتصادي. وهنا أؤكد على ما تفضل به د. إياد أبو حلتم وأ. محمد النابلسي في موضوع التشريعات، فلا تزال الفجوة قائمة بين الجهة المشرِّعة والقطاع الخاص حتى يتوافقوا ليصلوا إلى ما يخدم هذه الأفكار. لا بد إذاً إذا أردنا أن نستفيد من الأمر أو أن ننجز فيه من أن ننظر إلى التنوع في المواطنة بوصفه عنصر قوة للاقتصاد. فكثير من الدول كما نرى ونعلم وندرك أنها تستقدم الكفاءات من الخارج، سواء الكفاءات المتخصصة ذات الإمكانيات العلمية المرتفعة، أو حتى العمالة الفنية بجميع أشكالها حتى العمالة البسيطة منها. ولا بد أن ننظر لهذه الكفاءات على أنها عنصر قوة، وبالتالي لا بد من تنظيم التشريعات على هذا الأساس، للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة أصلاً، وبهذا يخدم الاقتصادُ المواطنةَ ويعززها في البيئات الحاضنة للتنوع. ومن الضروري تحفيز القطاع الخاص بمجموعة من الحوافز التي

تُقدَّم عبر تشريعات واضحة وفيها الكثير من العدالة حتى في ظل وجود تشريعات إيجابية لكنها للأسف تكون ضحية بيروقراطية التنفيذ فتؤدي إلى نتائج سلبية أكبر من عدم وجود التشريع أصلاً.

تعقيب صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال

أشكر كل المتداخلين اليوم .. أعتقد أنَّه بإمكاننا أن نتحدث عن Driving Innovation in the Arab Region (قيادة الابتكار في المنطقة العربية) كما تفضل الأستاذ كريم حسن في إطار ÉCOSOC[1] المأمول، وهو دور «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» في منطقة المشرق. فحين نقارن بعضنا ببعض كدول أذكِّركم بالـ SCAP «المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول جنوب شرق آسيا»، فعند اطّلاعنا على خرائط التجارة البينية بين هذه الدول نجد أنها كلها معتمدة على بعضها البعض Independent ومتكاملة، في حين لو أجرينا مقارنة بين التجارة المتبادلة بيننا نحن العرب وتجارتنا مع الخارج، نجد أن الأخيرة أكثر بكثير من تجارتنا الداخلية.

ومن الضرورة بمكان تحديث التشريعات وتكاملها في الإقليم، فما يصلح من هذه التشريعات المعمول بها الآن في دولة قد لا يتلاءم مع ظروف أي دولة أخرى، وهذا من بديهيات التجارة، فالتنمية المستدامة التي نسعى إليها هي التنمية المستدامة الشمولية، بمعنى أن يتوفر فيها البعد القانوني بأبعاده الإجرائية التنفيذية ومشاركة الجميع.

وللقوات المسلحة في الإقليم دور في كثير من الدول ومنها نحن، ويبدو هذا في تأسيس صناعات فرعية تكاملية لغايات الصيانة، وتوفير استيراد القطع أو ما إلى ذلك، ومن ثم أصبحت في بعض الدول جزءاً أساسياً من المنظومة الاقتصادية؛ أي بمعنى آخر تحقُّق الشمول في إدارة الموارد الوطنية بما في ذلك موارد القطاع الخاص

(١) أُنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٤٦، بوصفه أحد الأجهزة الرئيسة الستة لهذه المنظمة. ويعتبر بمثابة القلب لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وموارد القطاع العام. وقد تحدث بعض الإخوة عن وجوب إشراك القطاع الخاص في الحوار الوطني البناء. ولكنني أود أن أشير هنا إلى غياب نظام معلومات وطني، تتوافر فيه البيانات العلمية الإحصائية الكافية للاستفادة منه في تحقيق التكامل بين الرؤى والأفكار على أساس احترام الآخر، وعلى أساس المشتركات فيما بيننا، كما أشار الأستاذ نظمي عتمة. وما أشار إليه بعض المشاركين من وجوب عصف أفكار يمهد للقرار السليم، هو أمر على غاية من الأهمية، على أن يكون بعيداً عن المشاركة الشكلية عند وقوع الحدث أو لاتخاذ مواقف من بعضنا بعضاً.

إنَّ التقدم الهائل في مجال المعلومات قد جعل أدوات مخرجاته عنصراً مهماً لعمليات التخطيط والتطوير والتنمية، فما بالكم إذا كان في سياق مجلس اقتصادي إقليمي على غرار جنوب شرق آسيا، فالملكية والجمهورية والتقدمية والليبرالية وكل أشكال النظم لا تشكل عائقاً أمام مثل هذا التقدم على صعيد الأبعاد المكانية للحدود السياسية، والمعابر الدولية وتعظيم استعمالات الأراضي، والتقسيمات الإدارية وإجراء مسح كامل يحقق هدف هذه المنظومة في فعالياتها الاجتماعية والاقتصادية كافة من خلال المشاركة المالية أو في المصادر الطبيعية أو البينية. فالمسؤولية تعني تحمُّل المسؤولية تجاه هذه المحاور، فلا توجد هنالك مناطق محظورة، وبهذا يتحقق أيضاً الأمن والدفاع المشترك. فأي دولة تملك الأرض وما عليها وما تحتها من موارد. فحين نتحدث عن التفكير عبر القطري بما يشمل الفضاء والطبقات الأرضية ونستثمر المعلومات استثماراً علمياً، نكون بهذا على طريق التكامل. وأقولها بمنتهى الأسف وأنا أشير إلى إلغائنا في الأردن سلطة المصادر الطبيعية التي كانت بحق الذراع الميداني للدولة الأردنية.

أرجو أن يكون لدينا الجَلَد لإشراك الجميع في وضع تصور جديد، وهنا تكمن قدرتنا على التخطيط، ليس في ذلك شك. ولكن إرادتنا في الإقدام على التخطيط هي الإشكالية كما يبدو لي، وشكراً.

الباب الخامس

المحور الرابع: البُعد الاجتماعي

المحور الرابع: البُعد الاجتماعي

رئيس الجلسة: د. رانيا بدر، مدير عام «أكيوفيا»، عضو لجنة المؤتمر (الأردن)

السيدات والسادة

مرحباً بكم إلى هذه الجلسة لمناقشة البُعد الاجتماعي في إطار المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي؛ موضوع مؤتمرنا، ستكون لدينا أوراق مقدّمة من المتحدثين والمتداخلين في هذه الجلسة تتناول عدداً من التجارب الواقعية العربية، وكلها مما له صلة وثيقة بالأوضاع والتطورات الاجتماعية والتأثير المتبادل بين عدد من القضايا الثقافية والإعلامية وشؤون التكنولوجيا والاقتصاد على المجتمع ونظامه نحو التطور والتقدم.

كما يشمل البُعد الاجتماعي معالجة الإشكاليات الأساسية المتعلقة بالفجوة بين المجتمع والدولة، ومقومات الأمن الديمقراطي الذي يحقق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والحصول على حق التعليم وحق العمل والرعاية الصحية والتنقل بحرية.

المواطنة الحاضنة للتنوّع والتداخل القَبَليّ

د. ياسر مسعود، المدير التنفيذي لمنظمة «نبتة» الخيرية للتنمية - نهر النيل/ باحث في العلوم الدبلوماسية والسياسية والاجتماعية (السودان)

تمهيد: في المراحل الأولى من حياة الإنسان كان النظام الاجتماعي بسيطاً وغير معقد، فالجماعات البشرية قليلة العدد تفصل بينها مساحات شاسعة من الأرض وترحال الإنسان من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والغذاء والكلأ، أدى إلى التداخل بين مختلف المجموعات البشرية، وزيادة الروابط والعلاقات والأنشطة الاجتماعية والثقافية بين مختلف الكيانات البشرية، فظهرت كثير من المصطلحات التي تفسِّر بعض الظواهر ومنها مصطلح التداخل السكاني ومصطلح الأمن القومي. فإذا كانت الجغرافيا تمثل المكان، فإن التاريخ يمثل الزمان، ولا يمكن الفصل بينهما. هذا التداخل أوجد نوعاً من التفاعل الإيجابي، والتداخل السكاني، والحراك الاقتصادي، على الرغم من أن فترات متقطعة شهدت توترات وأزمات قلَّ وجودها مع تقارب النُّظم السياسية. فحركة السكان بثقافاتهم وأديانهم ومعتقداتهم وأنماطهم الاقتصادية واستقرارهم وتمازجهم أوجد نوعاً من الاستقرار والتقارب بين الدول والممالك، ومثلت امتدادات ديمغرافية وحضارية وثقافية للمجموعات، بعد إعادة ترسيم الحدود في فترة الاستعمار، تواصلاً وأنماطاً مشتركة من السمات والصفات المتقاربة في الوحدات السياسية المتجاورة. كما تحتل مسائل الحدود الدولية، مكانةً كبيرةً في العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة، لارتباطها بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدول اختصاصها، بسبب التداخل السكاني بين الدول. وعليه جاءت نزاعات الحدود في العقود الأخيرة من الزمان، في مقدمة أسباب التوتر الدولي، والتأثير على العلاقات الدولية بين أطرافها، وربما تتحول إلى مواجهات عسكرية إذا لم تُفضّ بالطرق السلمية.

جاء مفهوم المواطنة فى الدولة الحديثة كواحد من الآليات التى تساعد الدول (خاصة الدول متعدّدة القبائل) على المحافظة على أمنها الداخلي سواء الاجتماعي أو الثقافي أو حتى السياسي، وكذلك أمنها الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي.

تقدّم هذه الورقة لمحة حول العديد من المفاهيم وربطها مع بعضها وكذلك بالمواطنة، مثل مفهوم القبيلة، و العلاقة بين العصبية والقبلية، ومفهوم العصبية القبلية أو الصراع العصبي، وأيضاً حول مفهوم الشعب والسكان والتداخل السكاني، كما سوف تتناول التداخل القبلي، والتداخل الإثني، والتداخل العرقي، والذي أصبح سمةً تميز العديد من دول العالم في أوربا وآسيا وإفريقيا. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وجود الظاهرة، هو التعددية العرقية، وهي السمة التي تميز دولة اليوم، إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تتمتع بتجانس سكاني كامل، وقد كشفت الدراسات التي أجريت مؤخراً في هذا الصدد، أنه من بين (١٣٢) دولة مستقلة في العالم حتى وقت إجراء الدراسة، لا توجد سوى (١٢) دولة تتمتع بالتجانس.

أيضاً نتطرق إلى التعددية المجتمعية، ومميزاتها والفرق بين مفهوم المواطنة عن القومية وعناصرها وأسس المواطنة والاندماج الوطني، فالدول الحديثة، تستطيع بفضل صيغة المواطنة الحاضنة للتنوع أن تعيد فحص الخطابات المناوئة والمؤسسة لفكرة علو أحد العناصر على عناصر أخرى، بفرض المواطنة الكاملة على الجميع، وتشكيل مؤسسات (حتى تلك القبلية منها) لكي تساهم في دعم هذه الفكرة، مما يعني تجسير الهوة التي نشأت في مراحل تاريخية سابقة، كانت - في الغالب - محكومة بمفاهيم أخرى غير عصرية. فالمساواة الكاملة والشفافية في تسيير الأمور، والأخذ في الاعتبار بالاستحقاقات القانونية التي تدعم هذا التوجه، مسألة أساسية، بعدها تشرع الدولة في بسط مظلتها على جميع المواطنين، وتبسط روح المساواة على أرض الواقع بعد اعتمادها نظرياً.

هناك أهمية تعزيز المواطنة للمصالحات القبلية التي تساهم بدورها في البُعد الاجتماعي للأمن القومي للدول، فالإنسان هو العامل المؤثر في الأمن الوطني، وهو

القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المعني بتحقيق أمنه، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً. ويعطى هذا المفهوم أهمية بالغة للبُعد الاجتماعي للأمن الوطني، حيث يكون المطلوب، حُسن إعداد المواطن ليؤمِّن ذاته وغيره. ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده (تراثه). ويهدف هذا البُعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع وإلى تماسك نتيجة لتوازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البُعد الشخصية المميزة للمجتمع وميراثه الحضاري وعاداته وتقاليده والإطار الديني والثقافي للمجتمع. وتتطلَّب دراسة هذا البُعد دراسة شاملة للأبعاد الأخرى والإمكانات التي يمكن أن يقدمها البُعد الاجتماعي لتهيئة المواطن الصالح وكيفية استغلال عامل البُعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى.

مـداخـــلات

الإعــلام والثـقـافــة والمجتمــع

أ. **شيرين نبيل**، كبير مذيعي ومقدمي البرامج في إذاعة «صوت العرب» - القاهرة (مصر)

مع تطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات لم يعد الإعلام مجرد أداة لتوصيل المعلومة أو نقل الخبر أو حتى وسيلة للتسلية والترفية، بل أصبح أداة فاعلة في تشكيل العقل والسلوك البشرى والوجدان الجمعي والثقافات العامة لدى الشعوب والمجتمعات.

ومما لا شك فيه أن الإعلام الجديد - أو كما يطلق عليه الإعلام البديل أو الإعلام الاجتماعي؛ ويتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب» وغيرها - قد كسر الحواجز الاتصالية بين المجتمعات البشرية، وسمح للأفراد من ثقافات مختلفة و هويات متعددة بالتواصل المباشر والمستمر، ونتج عن ذلك ظهور قيم جديدة هي قيم الإعلام الجديد.

ومما لا شك فيه أن للإعلام الجديد خصائص تميزه مثل التفاعلية واللاتزامنية والمشاركة والانتشار والكونية، واستخدام العديد من الوسائط لتوصيل الرسالة للمتلقي، كما أنه يمتاز بحرية التعبير والتواصل المستمر والفعال بين المرسل والمتلقي، والذي لا يتوفر بشكل كبير في الإعلام التقليدي من صحافة وإذاعة وتليفزيون.

لقد بات الإعلام الجديد من أكثر الوسائل تأثيراً في الرأي العام وتحديداً لاتجاهاته، بل أصبح مصدراً مهماً للثقافة والمعرفة وانتقال الخبر وقت حدوثه، ومن هنا تأتي أهميته وخطورته في نفس الوقت. وهذا لا ينفي سلبيات الإعلام الجديد من انتهاك للخصوصية، وعمليات نصب واحتيال، وعدم حماية الملكية الفكرية، والتنمر، وغسيل الأموال، وغيرها من انتهاكات قد تحدث عبر هذا الفضاء

الإلكتروني الشاسع، ناهيك عن بث بعض أنواع التطرف وعدم قبول الآخر، ونشر رسائل كراهية قد تحض على العنف والطائفية وغيرها.

وهنا يأتي دور الحوار الثقافي الإعلامي الراقي عبر منصات إعلامية رصينة واحترافية، وجهات إعلامية تتمتع بالشفافية والمصداقية، وهي مطالبة بسرعة بث الأخبار الصحيحة ومواكبة الحدث، ومواجهة الشائعات وتحليل الأحداث بشكل حيادي راقٍ، بالإضافة إلى دور الإعلام التقليدي في الوقت الراهن في تعزيز وتدعيم المواطنة وحقوق الإنسان وقبول الآخر، وتشكيل ثقافة مجتمعية مستنيرة، وخلق جو من الترابط بين فئات وأطياف المجتمع، وإرساء قيم الانتماء وقبول الرأي والرأي الآخر دون عصبيات أو انقسامات.

وذلك يتم من خلال حوار راقٍ يعتمد على الثقافة والاستنارة والمعرفة وحرية التعبير، واحترام حقوق الغير ونبذ العنف والكراهية والتطرف. وهذا ما نسعى إليه في شبكة «صوت العرب» التي تعد منبراً لكل أطياف المجتمع المصري والعربي دون تمييز أو إقصاء، لتوحيد الصف العربي، ولدعم حقّ المواطنة في جميع أنحاء الوطن العربي.

أ. علا بياض، باحثة وإعلامية ورئيسة تحرير مجلة «عرب أستراليا» - سدني (أستراليا)

أثبت التاريخ فشل كل المحاولات التي أرادت إلغاء التنوع والاختلاف من أجل دين واحد أو ثقافة واحدة أو مذهب واحد، بل إن الحفاظ على هذا التنوع هو مصدر قوة المجتمعات المتحضرة، فلم يكن العالم العربي بحاجة أكثر من اليوم لعقود اجتماعية جديدة، تتم عن طريق دساتير جديدة تعترف بالمواطنة المتساوية الحاضنة للتنوع المطلوب للمجتمع. فالمواطنة الحاضنة للتنوّع الثقافي هي نتاج قبول التنوّع ضمن المجتمع الواحد، وتحفيز الحوار والتفاعل الحضاري بين مكوناته في سياق الحياة العامة، من خلال اعتباره مصدر تعزيز للتعايش المشترك واعتبار الشراكة مع المواطن الآخر على الرغم من اختلافه الثقافي أو الديني جزءاً من عملية بناء الذات الفردية والمجتمعية.

تمثّل الثقافة حاضنة أساسية للتغيير، ولا يمكن إنجاز مشروع حقيقي ناجح ومتواصل دون بيئة ثقافية صالحة ودون اعتراف بالآخر واحترام خصوصياته، فالثقافة تمثّل الوعاء الذي يمكن أن تزدهر فيه التنمية، وهي القدم الثانية التي يمكن للمجتمع أن يسير بها على طريق التقدم.

ويعد تعزيز مكانة المرأة في التقاليد الثقافية لمجتمعات المنطقة من مستلزمات تحقيق مواطنة حاضنة للتنوّع الثقافي، فالمواطنة لها مكونات تُبنى عليها، ولكي تكتمل شروط المواطنة وتؤدي دورها المنشود بشكل فاعل لا بد من العمل على مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية وعلى رأسها مؤسسات التعليم.

ومع بزوغ عصر العولمة وثورة المعلومات تكونت قناعة لدى التربويين أنه لا يمكن للتربية المعاصرة أن تحقق أهدافها ما لم يلحظ النظام التعليمي إصلاحاً وتغيراً ملحوظاً، حيث يعد تطوير المناهج التربوية وتوفير مناخ محفّز ومنفتح وديمقراطي داخل الفصول الدراسية، وكذلك فإن دور الجامعة يُعدّ فاعلاً في بناء المواطنة الفعّالة كأساس للتماسك الاجتماعي القائم على قبول التنوّع والنجاح في إدارته، وربما من مكامن قوة التعليم العالي هو أنه يضم نخباً فكرية لديها رغبة في التغيير.

ولوسائل الإعلام دورها في تعزيز التعايش السلمي والمواطنة المشتركة وتداول وجهات النظر المتعددة، وإسماع الأصوات المختلفة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب، فالمواطن الواعي بإمكانه المساهمة على نحو أفضل ونشاط أكبر في عملية صُنع القرار في المجتمع. وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي لها دور إيجابي، وعلى الحكومات حذف خطاب الكراهية من وسائل التواصل الاجتماعي، إما من خلال إيجاد اتفاقية مع شركات الأمن السيبراني أو من قبل الدولة نفسها. فمما لا شك فيه أن بناء السلام وترسيخ قيمة التسامح في المجتمع مرهون بعدد من الشروط وعلى رأسها العدالة وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين بصرف النظر عن اختلافاتهم، كما أن إدراك التنوّع في الحياة الإنسانية هو السبيل لتكريس قبول الاختلاف وقبول الآخر أو الاستعداد للحوار معه.

يحتاج العقل العربي إلى جمع الشتات والإصلاح والخروج بتصورات جديدة للتخلص من الصراعات والخلافات القديمة، والبحث عن هوية موحدة عربية ومشتركة قائمة على التسامح والتنوّع، تستطيع التعايش مع هويات أخرى، للبحث عن المشتركات، وهو ما يمكن أن نسميه المواطنة العالمية التي تستند إلى الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلم المجتمعي، لجني مردود السلم الاجتماعي وآثاره الإيجابية، ففي ظله يمكن تحقيق التنمية والرخاء والازدهار، حيث يتجه الناس نحو الإنتاج والعطاء، وتتركز الاهتمامات وتتعاضد الجهود والقدرات والمهارات في خدمة المجتمع، وشكراً لكم.

أ. جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط - عمّان، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)

لدي ملاحظتان ليس إلا، الأولى: تتعلق بالتكنولوجيا، أو إشكالية استمرارنا في استهلاك التكنولوجيا المصنّعة من قِبل الآخرين، وهذا يتأثر بالاقتصاد من جهة ويتأثر به الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي، من حيث إنه المضمون والشكل وشروط الاستخدام والأسعار المكلفة بل والتحكم بالإنترنت مثلاً. فالمضمون الذي يقوم اليوم في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي يجب أن ينسجم مع مضمون التراث والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والدينية في المجتمع العربي بكل تنوعاته، والمضمون القائم حالياً لا يتفق مع قيمنا، ويدار من جهات ذات ثقافة ومفاهيم ومقاربات وحضارة أخرى، ويتعلّق بالمفاهيم الإنسانية، لكنها تختلف معنا في كثير من العادات والتقاليد والحقوق. ولو أخذنا أي نموذج من نماذج الإعلام الحديث والجديد لنقارن مضمونة مع ما نحن عليه لا نجده يتفق معنا كثيراً، ولذلك لا مانع من أن نستهلك التكنولوجيا القائمة اليوم، لكن لا بد من السعي إلى تصنيعها في بلادنا فلدينا شباب وخبراء وعلماء يعملون في أوروبا وأمريكا والصين في المصانع، بل عندنا مكاتب بعض الشركات الكبرى في بلادنا يعمل فيها شبابنا ويخدمون بالتالي اقتصاد الآخر وثقافته، لأنه ليس لهم مجال في العالم العربي. فالمحافظة على الطاقات الشبابية تعني محافظتنا على كفاءاتنا التكنولوجية واقتصادنا وحضارتنا وهويّتنا من الغزو الغربي والشرقي، لنحمي العقل العربي من استخفاف وسائل التواصل الاجتماعي المليئة بالتزوير ومليئة بالفبركة ومليئة بالادعاءات والإشاعات الكاذبة.

الملاحظة الأخرى: تتعلق بالأمن التقليدي والإعلام الحكومي العربي، فقد تمكّن الإعلام الجديد من غزو الإعلام التقليدي، فإذا شاهدت أي فضائية أو إذاعة ستجد أن الذي ينقلونه في الأخبار وفي البرامج وفي المعلومات عن الأحداث ليس من إعداد المراسلين في كثير من الأحيان، وإنما من وسائط التواصل الاجتماعي، بمعنى أنهم يتأثرون مباشرة بوسائل التواصل الاجتماعي، وهي معلومات تنقصها الدّقّة. والإعلام التقليدي إعلام مستقل عن الإعلام الجديد ويستطيع أن يُقدم للمواطن ما يشبع حاجاته الفعلية ويطور تفكيره وقدراته دون أن يلجأ إلى إعلام جديد رقمي، والإعلام التقليدي ما زال موجوداً في العالم العربي، وهو إعلام حكومات يدافع عنها ويواليها، ولا حظَّ للمجتمع بأطيافه وأحزابه وتنوعاته فيه. وهذا أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الشباب العربي وفي كل العالم العربي الاتجاه نحو الإعلام الجديد، والبدائل الجديدة، ولذا أدعو إلى إعادة النظر بالإعلام التقليدي المستقل منه والحكومي على حد سواء دون التدخل بالمضمون، إلا إذا خرج عن العادات والتقاليد والقانون، أو بثَّ الكراهية والتطرف.

أ. يوسف الحسبان (الأردن)

الحديث أو الإشارة للطبقة الوسطى غائب عن كلمات المتحدثين، سواء أكان في الدولة القطرية أو على مستوى الإقليم، وهي الطبقة التي تعتبر عصب الحيوية المستدامة في أي مجتمع. فالتنمية الشمولية لا بد أن تكون شمولية في ميادينها ومتوازنة في حقولها وتتجاوب مع احتياجات الإنسان المستقبلية.

أشير إلى وجود اختلالات البنى التحتية على مستوى الإقليم العربي التي تؤثر على الأمن الإنساني وعلى العدالة وعلى المشاركة، وتؤثر في طبيعة الثقة بين المواطن ودولته، لأن الطبقة الوسطى وهي الطبقة الأساسية في أي مجتمع من حقّها أن تجني ثمار التنمية والمشاركة فيها.

كما أشير هنا إلى «الميثاق الاقتصادي العربي» الذي صدر عن المنتدى في العام ٢٠١٥ وتحدث عن التنمية الإقليمية العربية المشتركة بما يحقق عنصر المواطنة على مستوى الإقليم. وأتوجه بسؤالي للسيدة علا بياض: هل تستطيع المواطنة الوطنية أن تصمد أمام فكرة المواطنة الكونية أمام كل هذه الانقلابات في العلاقات الدولية؛ عولمة بلا أنسنة وبلا رحمة؟ والسؤال الثاني: من الذي يعيق عملية التربية على المواطنة في الدولة القطرية؟ هل هو خلو مناهج التعليم أم التنشئة الأسرية أم غياب التدريب؟ أكتفي فقط بهاتين النقطتين وأتمنى إعادة طرح موضوع المواثيق التي طرحها سموّ الأمير الحسن بن طلال حول «الميثاق الاقتصادي» و«الميثاق الثقافي»، فهي تجيب على كثير من القضايا التي طرحها المنتدون.

رد أ. **علا بياض على مداخلة أ. يوسف الحسبان:** حين نتحدث عن المواطنة وكيف تتأسس في المجتمع وتنمو، نذكّر بدور المرأة وتأثيره الكبير في حال حصولها على كل حقوقها كاملة، لتنشئ جيلاً يعرف معنى المواطنة. وتغيير المناهج الدراسية ويسهم في التربية على المواطنة منذ الصغر، مما يساعد على تقبل المجتمع وتقبّل الآخر وتقبل التنوّع، فنحن عندما نذهب إلى دول الغرب نندمج بسرعة ونتقبل الآخر، وكذلك نتقبّل تنوع الدين والثقافة والمجتمع، لكن في بلادنا ما زالت هذه القضايا بحاجة لوعي أكبر.

د. وجيهه البحارنة، رئيسة جمعية البحرين النسائية للتنمية، وعضو منتدى الفكر العربي (البحرين)

المواطنة الحاضنة للتنوع عنوان كبير وملهم ويستحق بذل كل هذه النقاشات والجهود من أجل تحقيق هذا النوع من المواطنة، ولذلك نأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بمخرجات عملية تساهم في تعزيز المواطنة الحاضنة للتنوّع، لكن علينا أيضاً أن ننزل إلى أرض الواقع، فلا يمكن التعويل على دساتيرنا في بلداننا العربية وعلى بعض التشريعات التي تنص على أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات ... إلى آخر هذه العبارات البراقة التي لا نجد لها تحقيقاً على أرض الواقع. لذلك نرى في بعض البلدان تمييزاً ملحوظاً بين فئات معينة مختلفة في

الديانة أو في الطائفة أو المذهب أو العرق أو النوع الاجتماعي أو الجنس بين الرجل والمرأة، فكيف يمكن لهذه الفئات المنتقصة حقوقهم، والذين لا يحظون بكل المزايا التي يحظى بها المواطنون الآخرون أن يكون لديهم الانتماء والعطاء والولاء للوطن وخدمته كما يجب. المواطنة الحاضنة للتنوع هي أن الوطن يحتضن جميع المواطنين دون تمييز. وأبرز مثال على ذلك قوانين الجنسية، فمن حق المواطنة اكتساب حق الجنسية للأبناء حين تكون متزوجة من غير جنسيتها، يجب أن يكون متاحاً للمرأة مواطنة كما هو متاح للرجل. وكذلك ما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تتحقق وبكل أهدافها السبعة عشر من دون أن تتحقق مواطنة حاضنة للتنوع.

أ. جواد الحمد (الأردن)

تتحقق المواطنة من زاويتين، **أولاً**: العدالة، وتشمل العدالة السياسية والعدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وهذا مرتبط دائماً كله بالعدالة الاجتماعية التي تشكل ولاء وانتماء للدولة وتشكل بالتالي مواطنة فاعلة. **ثانياً**: الحريات، إذ ينبغي تعزيز الحريات العامة في العالم العربي، فلا عبرة بالحالات الفردية، فالحريات العامة هي الحاضنة الأساسية للتنوع وقبول الآخر.

د. إياد أبو حلتم (الأردن)

الطبقة الوسطى هي شبكة أمان اجتماعي لأي مجتمع، لكنني حاولت التركيز على المناطق الأشد فقراً، لأنها قد تكون مصدراً محتملاً للقلاقل بسبب عدم قدرة الدولة على إدارة التنوّع. وفي حالة غير حالة الأردن يمكن أن يكون سكّان هذه المحافظات أو المقاطعات من إثنيات أو أديان مختلفة، مما يزيد المشكلة عمقاً ... أما فيما يخص موضوع «**الميثاق الاقتصادي**»، فمن الأجدى أن نبني على المواثيق السابقة، و«الميثاق الاقتصادي» لعام ٢٠١٥ الذي تبناه منتدى الفكر العربي، يجب أن يكون أساساً لأي أوراق بحثية اقتصادية.

تعقيب صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال

إنّ تعبير Education لا يعني فقط الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، وإنما يتضمن حصيلة المعارف والمعلومات التي يكتسبها المتعلم متضمنه ما لديه من Tactical Thinking الفكر التحليلي، وهذا لا يتحقق إلا بتوفّر المعلومة المناسبة والعصرية التي تؤسس لفكر تنموي واستنارة عقلية في التعاطي مع منظومة الحياة بمختلف آفاقها. وقد ذكرت في جلسة أخرى من هذا المؤتمر أننا حصدنا Suicide انتحاراً مجتمعياً بحروبنا الداخلية، وحصدنا Eco سابقة في الانتحار البيئي.

ومرة ثانية أعود للربط ما بين نظام المعلومات الشامل والموجَّه إلى الفئات المختلفة، فأنظمة التعليم في عالمنا العربي تخلو تماماً من المعلومة المعاصرة التي ربما لا تروق للحاكم. لقد آن الأوان أن نفهم أن العالم يراقبنا بدقة فلا يرى أصحاب الرأي أن تكوين الرأي يبدأ بالمعلومة السليمة، فمهمة التعليم أن يوفّر مضامين تأخذ بالحسبان مكونات المجتمع كافة. ومجلة «عرب أستراليا» نموذج للتمازج بين الفكر المهاجر والفكر الوطني. فقضية التواصل كما يقولون يجب أن تكون بلا قيود أو حواجز. ومرّة أخرى أقول إن العالم الخارجي ينظر إلينا على أمل أن نكون مواطنين عالميين، وفي مرحلة ما قد يكون الذين هاجروا أقرب إلى المواطنة العالمية، لأن المواطنة في الداخل في أزمة بسبب الاقتتال المستمر في ظل غياب حقائق ثابتة Hard Facts، وخيارات صعبة Hard Choices، ومعلومات صلبة Hard Data. فلا توجد معلومات ذات قيمة تسمو فوق الاختلافات والاجتهادات التي لا تأخذ من هنا وتأخذ من هناك. فدعونا نفكر جذعياً أفقياً ولا نفكر بإدخال المعلومة من قبل صانع التكنولوجيا في الخارج فحسب، بل نعتمد على بعضنا بعضاً وعلى المعلومة الحقيقية إذا كنا حقيقة عرباً.

الباب السادس

المحور الخامس: التعليـــم

المحور الخامس: التعليم

رئيس الجلسة: د. علي محافظة، أستاذ التاريخ الحديث، الجامعة الأردنية وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)

نبدأ هذه الجلسة التي يدور محورها حول التربية والتعليم والمواطنة. فالتربية على المواطنة موضوع في غاية الأهمية وأساسي يجب أن يدخل في مناهج الدراسة في جميع مراحل التعليم العام. وهذا ما تؤكده الدراسات التربوية العامة والخاصة التي تناولت موضوع المواطنة في البلاد العربية، وهو موضوع أُثير خلال العقود الزمنية الأربعة الأخيرة، وأخذ بعداً مهماً وواسعاً بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي في العام ٢٠١١ وبعد ذلك.

وهذا الموضوع له صلة وثيقة بالهوية الوطنية والهوية القومية للأمة ولكل بلد عربي. وتختلف أيضاً المناهج في التربية والتعليم في ما يتعلق به اختلافاً واضحاً بين البلاد العربية، ولكن جامعة الدول العربية وضعت قبل سنين عديدة دراسات واسعة حول هذا الموضوع، كما أن منتدى الفكر العربي منذ نشأته ركز على الطابع الوطني والطابع القومي. وقد أشار صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال إلى هذا البُعد المهم الذي لا بد من أخذه بعين الاعتبار، لأن الوضع بين البلاد العربية يقتضي إعادة النظر في كثير من الأمور التي اجتزناها أو مررنا عليها، وواجهتنا عقبات وصعوبات كثيرة في سبيل تحقيقها. ولهذا جاءت هذه الندوة في موعدها ومكانها وأهميتها في هذه المرحلة الزمنية التي تجتازها الدول العربية مجتمعة. وسيتحدث في هذه الجلسة د. ندى علي بن شمس؛ رئيسة تطبيق التعليم الإلكتروني في الإدارة في مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل في البحرين، وسيكون موضوع ورقتها:

«المواطنة في العصر الرقمي»، ود. وفاء الخضراء من الجامعة الأميركية في مادبا بالأردن حول «المواطنة المنقوصة للنساء والفتيات في كتب التدريس من وجهة نظر النوع الاجتماعي»، وهناك مداخلات لكل من: أ. سمر كلداني مديرة جائزة الحسن للشباب حول «التربية على المواطنة»، والمهندس أُسيد العيطان من مؤسسة جائزة «تميّز» وسيتناول موضوع «التعليم والتكنولوجيا نحو رفد الاقتصاد المعرفي».

المواطنة في العصر الرقمي

د. ندى علي بن شمس، رئيسة تطبيق التعليم الإلكتروني للإدارة في مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل (البحرين)

حين نتناول المواطنة بالتعريف، لا نضيف تعريفاً مختلفاً عما عرّفها به غيرنا من تعريفات، ولا ننهض برأي مختلف يضاف إلى ما سبقه من آراء. وحسبنا في ذلك أن كل الآراء التي قيلت بشأن تعريف المواطنة ليست إلا دائرة متصلة بالأخرى التي تحيطها ولا تنفصل عنها لتشكل ما يعبِّر عن عمق ارتباط المواطن بوطنه عبر مجموعة من الاستحقاقات على كلا الطرفين، لتشكل ما يعرف بالحقوق والواجبات.

فحقوق المواطن وواجباته هي لمصلحة التنظيم السياسي الذي يعرف بالدولة (الوطن) كحاضن للمواطن. ومن هنا اختلفت الآراء في التعريف، وهو في الأصل ليس اختلافاً إنما هو تنوّع ينبع من المنهج المتبع في التعريف.

وفي ضوء ذلك، يمكن لنا تعريف المواطنة بأنها علاقة قانونية أو رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة.

فالعلاقة القانونية بين الفرد والدولة تنظمها الأداة القانونية المعروفة في العالم وهي (الجنسية)، فمن حق كل دولة أن تحصر عدد مواطنيها عن طريق رابطة قانونية تعبر عن انتماء الفرد لهذه الدولة أو تلك، ويترتب على هذه العلاقة مجموعة من الالتزامات والحقوق التي تعزِّز مفهوم المواطنة وتجذّره عبر الممارسات اليومية.

وفي ضوء هذه العلاقة القانونية يتمثل دور المواطنة في التساوي بين الأفراد بصرف النظر عن جنسهم أو لونهم أو دينهم أو طائفتهم (الانتماءات الفرعية).

ومن هنا يتطلَّب الحديث عن الرابطة السياسية بين الفرد والدولة، التطرق إلى ما يتفرع عنها من مفاهيم ومصطلحات، ومن ذلك مثلاً:

١- المساواة أمام القانون.

٢- تكافؤ الفرص لكل المواطنين.

٣- حق المشاركة في الحياة العامة.

٤- الولاء والانتماء للوطن.

وفقاً لما سبق، نجد أن هناك من يعطي تعريفاً للمواطنة انطلاقاً من معيار العلاقة القانونية بين الفرد والدولة (الجنسية)، وهناك من ينطلق في التعريف من معيار العلاقة السياسية فيعطي تعريفاً ذا طابع سياسي يتناول فيه الحقوق والواجبات. ونعتقد أن هذه الاختلافات ليست إلا عناصر تكاملية لتحديد مفهوم المواطنة، بحيث لا يمكن أن يكون أحدها بديلاً عن الآخر.

فالبُعد السياسي للمواطنة يتجلى بإحساس الفرد بانتمائه إلى هذا الوطن بما يمثل من مؤسسات الدولة والنقابات والجمعيات والأفكار حول الشأن العام، وهذه الأمور لا تتبلور لدى الفرد ولا تؤثر فيه إلا عن طريق الولاء، لتعطى ثمارها بما يؤدي إلى تجذير مفهوم المواطنة وتحقيق السلم والأمن المجتمعي في أنحاء عالمنا المعاصر.

ولا توجد فكرة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية...إلخ إلا وتأثرت إيجاباً أو سلباً بتطور وسائل الاتصال الإلكترونية بأدواته المختلفة (إنترنت، واتساب، وغير ذلك من وسائل التواصل الاجتماعي ... إلخ). وقد كان من نصيب فكرة المواطنة شيء من هذا التأثر، وتجلى وضوح هذا التأثير في الأحداث التي ألمت بعالمنا العربي المعاصر ابتداءً من عام ٢٠١٠ والتي سميت بأحداث الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، سوريا...إلخ) وهذا ما يدعونا إلى التساؤل الأهم، وهو: ما مدى تأثير هذا التطور على فكره المواطنة؟

جواباً على ذلك نقول باختصار شديد: إن فكرة المواطنة إذا كانت مفاهيمها تدور لعقود من الزمن في الإطار المحلي وتعيش في شرنقة إقليم الدولة ويحكمها معيار الجنسية كأداة تحدد علاقه المواطن بالدولة التي يحمل جنسيتها، و يلتزم بقوانينها من حيث الحقوق والواجبات التي بمجموعها، نطلق عليها (حق المواطن). إلا أن التطور المذهل في وسائل الاتصال قد كسر حاجز الوطنية الإقليمية ليتعداها إلى الفضاء الأوسع، ونقصد هنا الفضاء الكوني. وهو ما يدعونا إلى التساؤل: هل أن مفهوم المواطنة في إطار الدولة الوطنية قد أخذ بعداً آخر، وهو المفهوم الإنساني للمواطن ليلتقي مع أخيه الإنسان في الخلق في أرجاء المعمورة من الكرة الأرضية؟ لقد حصل كل ذلك بفعل تطور وسائل الاتصال التي تترك آثارها بسرعة وخلال لحظات.

المواطنة المنقوصة للنساء والفتيات في كتب التدريس من وجهة نظر النوع الاجتماعي

د. وفاء الخضراء، الجامعة الأميركية/مادبا (الأردن)

هنالك الكثير من الأوراق التي نظرت إلى التحديات والحلول الجوهرية والبنيوية، لنتمكن من الوصول إلى المواطنة الجامعة والحاضنة أو المواطنة العابرة لكل الهويات. وأيضاً هناك أوراق تحدثت عن ضرورة الانتقال من سياسة الهوية Politic of Identity إلى سياسات التلاقي وهي Politic of Athinty وتحدثت عن أنواع التلاقي الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والعسكري، هناك أوراق تتحدث عن ضرورة ربط هذه المواطنة بالأمن الاجتماعي والإنساني والديمقراطي وتقاطع كل أشكال الأمن الراهن مع بعضها بعضاً، ولكن التحدي الكبير هو كيف تتقاطع، هذه الديمقراطيات من الأمن الإنساني والمجتمعي والديمقراطي مع الأمن العسكري والأمني، هذا هو التحدي الكبير. وتوجد بعض الدراسات وبعض الأوراق تحدثت عن هذا، وعالمياً أيضاً توجد دراسات تتحدث عن عسكرة المواطنة وخصخصة المواطنة.

إن هذا المؤتمر مهم جداً لأنه يأخذنا من هذه المساحات والفضاءات التي يتم فيها عسكرة المواطنة وخصخصتها إلى مساحات جديدة تتحدث عن المواطنة الحاضنة والجامعة. فثمة تحدٍّ كبير راهن وخاصة في المنظومة التعليمية التعلمية في المدارس وهي المواطنة الرقمية في ظل جائحة كورونا وفي ظل التعلُّم الإلكتروني الراهن. فالكتب المدرسية أول شكل من أشكال العقد الاجتماعي بعد الأسرة، والبيئة التعلُّمية هي المنصة الأولى التي تُبنى فيها المفاهيم والمعتقدات والقيم والخيالات، إضافة إلى عادات التفكير والسلوكيات، وعبرها يتشكل لدى الأجيال صورة الذات وصورة الآخر. وقد قمت بتحليل المادة المقروءة والمرئية فحللت الخطاب والسرد

واللغة والصور والأشكال، وفي تحليلي ركزت على قضيتين، القضية الأولى كيف تُنتَج وتتشكل من الهويةِ الهويات الجنسانية لكل من الذكر والأنثى، وكيف تُنتَج مع منظومة المواطنة.

لقد ركزت منظومة المواطنة على عضوية الفرد في المجتمع وعلاقته مع مكونات هذا المجتمع ومع الدولة والمؤسسات. ثم نظرت أيضاً إلى كيف يتقاطع هذا الخطاب وهذا السرد مع المكان والزمان والأشياء، وكانت النتائج كالآتي: حين نظرت إلى المواطنة في سياقها السردي التاريخي اللولبي، وسياق المكان، والسياق الشيئي، والسرد وتقاطع هذا السرد مع السياق التاريخي، وجدت أنه في المراحل الأولى الدراسية تم التركيز على التاريخ الإسلامي، وخاصة فترة النهضة الإسلامية والفتوحات وتاريخ تأسيس الإمارة والمملكة الأردنية الهاشمية، وقد غيّب هذا التأريخ النساء بفترة تاريخ تأسيس الإمارة والمملكة، وهذا ما سمَّيته النزوح الأول للنساء والفتيات الذي هو (Displacement Narrative and Discount). إذاً ليس هناك مشاركة لها سياق تاريخي تشرعن وتُبنى عليها مشاركة المرأة.

كما نعلم فالمواطنة يجب أن يكون لها سياق مكاني في المجتمع، مثل الملاعب وساحات التدريب في الجامعات والمختبرات والمكتبات والحدائق ... إلخ، وأيضاً هناك الدولة ومؤسساتها التي تُصنَع فيها كل القرارات، وهناك أيضاً المساحات العسكرية الأمنية، فوجدت أن هناك تأثيراً تاماً لهذه المساحات، والتأنيث الوحيد الذي حدث في المساحات هو في المساحات الخاصة داخل المنزل أو في الحدائق أو في المدارس وأسرَّة المستشفيات. إذاً هناك حَجْر للنساء في مساحة محدودة، لأن المشاركة المكانية غير موجودة، وهذا يبين أن هناك نزوحاً آخر للنساء. وحين ننظر إلى الهوية الجنسانية للذكر نجد أن هنالك مشاركة متعددة عميقة متنوعة ومرنة في كل المساحات. ثم إذا نظرت في ما يسمى (Subject Object Association) أو علاقة الأفراد بالأشياء داخل النصوص، ومن حيث رمزية ودلالة الأشياء وعلاقتها مع الأفراد، ستجد أن

الرجل والفتى مرتبط دوماً بكل أنواع المساحات وكل أنواع الأشياء؛ مرتبط بالفرجار وبالكتاب وبالدبابة والعلم والكتب المدرسية والطائرة والجبال والأنهار وفي كل شيء، أما النساء فارتبطت بأشياء محددة، مثل أدوات المطبخ وميزان الحرارة كممرضة في المستشفى، وارتبطت أيضاً بالحدائق. إذاً هناك تغريب آخر للنساء في علاقتهن مع الأشياء، وليس فقط تغريبهن ولكن تشييء النساء.

القضية الأخرى حين نظرت في مبحث اللغة العربية، وجدت أن الإنسان يمثل الذَّكر، فالفعل المتحرك تم تذكيره والفعل الساكن تم تأنيثه، والفاعل تم تذكيره والمفعول به تم تأنيثه، وأسماء العلم تم تذكيرها والأسماء العادية المرتبطة بالقيادة والوظائف وصنع القرار والخطاب الديني تم تذكيرها كذلك، وتم تهميش النساء وإقصائهن، وهذا ما يسمى بالإبادة الرمزية (Symbolic Autaiotion of Women in Language)، فاللغة هي التي تشكل الوعي لدينا، وتشكل الفكر وعادات التحليل والإدراك، وإذا كان هناك إبادة رمزية للنساء في هذه اللغة فعن أي مواطنة نتحدث؟ وإذا أردنا المواطنة الجامعة والحاضنة علينا أن نعيد النظر في الكتب المدرسية وفي المناهج والبيئة التعليمية حتى نخرج ببيئة هيكلية تحتية عميقة، فهذه هي التي تشكّل لنا أدوات واستراتيجيات تشكيل المواطنة الحاضنة.

مداخـــلات

التربية على المواطنة

أ. **سمر كلداني**، مديرة جائزة الحسن للشباب (الأردن)

أتشرف بمعرفتكم ولكم مني كل الاحترام والتقدير كناشطين وعاملين من أجل تعزيز السلام، والسعي نحو مجتمعات إنسانية مستقرة ومتعايشة. فالتعليم بحاجة إلى استراتيجية عمل للدولة ككل، كونه يحتل موقعاً مهماً وأساسياً في عملية التربية على المواطنة. وتستهدف التربية تأسيس قيم مرتبطة بها، فهي ليست تربية معرفية بل تربية قيمية بالدرجة الأولى. وكلما نمت ثقافة الفرد في مؤسسة المدرسة تربوياً وفي وسائل أخرى تتعلق بالنشاط، إضافة إلى الإعلام، فإننا نكون أمام فضاء جديد للتربية على المواطنة، ونقصد بذلك المستوى الثقافي المجتمعي.

نحن بحاجة إلى ثقافة عقلانية، ومدنية، وتنويرية، وديمقراطية كحاضنة للتربية على المواطنة، من خلال التكوين المعرفي والسلوكي والوجداني للفرد، القائم على نسق قيمي يستند إلى مبادىء الحقوق والحريات والمساواة، ويُعلي من شأنه وحياته وكرامته وانتمائه إلى المجتمع الإنساني.

ومن الجدير بالذكر أن جوهر الأديان في كل العالم يتوافق مع حقوق الإنسان وجميعها تدعو إلى التآخي والتراحم والعيش المشترك. والاختلاف في المذهب ضمن الديانة الواحدة يجب أن لا يكون سبباً في النزاعات والخلافات. لكنّ التحدي هو كيف نستطيع إيجاد أجواء المواطنة التي يتقاسمها الجميع، وخاصة فيما بين الشباب، بصرف النظر عن الانتماءات الدينية أو الطائفية والعرقية، إذ إن التعليم وقبول التعددية كمكتسبات والثقافة الاجتماعية تؤدي للوصول إلى جيل يؤمن بالمواطنة العالمية، ويسعى بطريقة التفكير والسلوك المؤدي إلى بناء عالم يتسم بالمزيد من العدل والسلام ومقومات البقاء. كما أن الديانات لا تميز إنساناً عن آخر، وتعتبر أن الإنسانية هي التي تجمع الجميع معاً بصرف النظر عن اختلافاتهم الطبيعية.

والتنوّع العرقي موجود في جميع دول العالم، ويفترض أن يثري هذا التنوّع الثقافة والتركيبة الاجتماعية، وكذلك التفاوت الاقتصادي بين السكان من شأنه أن يفاقم من الصراعات الموجودة على اختلاف أنواعها في المجتمعات، واستناداً إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية والنظم التعليمية عليها أن تُجسِّر الفجوة بين الأغنياء والفقراء بما يساعد على تعزيز مفهوم السلم الاجتماعي.

وحين أتحدث عن تجربة بلدي الأردن في مجال تعزيز المواطنة وتكريس حقوق الإنسان، فإنني أشير إلى الدستور الأردني للعام ١٩٥٢، وكذلك قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان والتشريعات الناظمة لحقوق المواطنة، مما يسهم في تعزيز التكامل بين مكونات النسيج الوطني في الأردن، والذي يضم أطيافاً متعددة وديانات وأعراقاً متنوعة، كما احتضن الكثير من الضيوف العرب وغيرهم الذين فروا من الصراعات الدامية في بلدانهم مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا، واستظلوا في قوانين حماية الدولة الأردنية دون تمييز، وتمتعوا بكامل حقوقهم والاحترام الكامل لكرامتهم الإنسانية، وهي من القيم السامية التي ركز عليها سموّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، في حديثه أمام الأكاديميين في جامعة العلوم والتكنولوجيا في أيار/مايو العام ٢٠١٧، موضحاً أن التعليم حق إنساني يشكل في جوهره أساس تنمية الإنسان والمجتمع، بما يمكّن من تحقيق التمكين والتفويض من أجل المواطنة، ومشيراً إلى أن التعليم من أجل المواطنة الحاضنة للتنوّع يهدف إلى نشر القيم والمعارف والمهارات الحياتية التي تقوم على احترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتنّوع، والمساواة، والاستدامة البيئية، والسلام.

كما أشير إلى توجهات المجتمع الأردني التي تسير وفق توجيهات القيادة الهاشمية ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، المتسمة بالعقلانية والوسطية والاعتدال والتسامح وقبول الآخر، حيث أشار جلالته في ورقته النقاشية السابعة إلى أن بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة؛ وليس هناك «أمة تنهض بغير التعليم، وأن لا شيء يعادل التعليم في مسيرة بناء الدول، وتغيير وجه العالم إلى الأجمل والأكمل والأفضل، فهو يشكل أرضية مشتركة

لفهم الآخر، وتعميق قيم التسامح بعيداً عن الغلو والتعصب ... كما لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمناهج دراسية تفتح أمام أبنائنا وبناتنا أبواب التفكير العميق والناقد، وتشجعهم على طرح الأسئلة وموازنة الآراء، وتعلمهم أدب الاختلاف وثقافة التنوع والحوار ... إننا نتطلع إلى أردن قوي يقدم لأبنائه خير تعليم ويؤهلهم لأن يواجهوا تحديات الحياة، ويقيموا أعمالاً ناجحة، ويمارسوا حرفاً قيمة، وينشئوا أُسراً متآلفة، ويبنوا مجتمعاً متماسكاً.

ولأهمية زرع المحبة والترابط وتقوية العلاقات الإنسانية أرسى سموّ الأمير الحسن بن طلال المعظم قواعد برنامج «جائزة الحسن للشباب» منذ العام ١٩٨٤ في مدرسة البكالوريا في عمّان، كمشروع تجريبي على غرار جائزة دوق أدنبرة الدولية، والذي يجسد فلسفة المبادئ الإنسانية للفرد والمجتمع، وتعد الجائزة إطاراً عالمياً للتعليم اللاصفي، حيث لاقت قبولاً كبيراً من الشباب والمجتمع والمؤسسات الرسمية والأهلية، ما أدى إلى انتشارها في جميع أرجاء الأردن، وزيادة أعداد المشاركين فيها، وزفت للوطن نخبة من حملة الجوائز الذين تميزوا بعملهم وعلمهم حيثما وُجِدوا، فهم أعضاء هيئة تدريس في الجامعات، وأطباء ومهندسون، ومعلمون وإداريون ناجحون، وضباط في الأجهزة العسكرية، وآباء وأمهات أسر خلوقة ... إلخ.

وقد أكد دولة رئيس الوزراء في الأردن د. عمر الرزاز حين كان وزيراً للتربية والتعليم على الدور القيادي للتربية والتعليم في تغلُّب القيم الدينية السمحة، والوسطية وقبول الآخر على نزعات التطرف والتعصب، مشيراً إلى أن محاربة التطرف تكون: بمحاربة الجهل، وبث المعرفة، وبث قدرة الطالب على التفكير بصوت عال، وناقد وبنّاء، وتعليم ذلك، والتحول من التهميش والإحباط إلى الثقة بالنفس.

وإنني بوصفي أردنية عربية أدين بالمسيحية لأشعر بالاعتزاز بالمواطنة في بلدي الأردن، حيث أتمتع بكامل الحقوق والحريات التي نصَّت عليها التشريعات، وأتيحت لي فور تخرجي فرص العمل في التعليم في مدارس المملكة الخاصة والحكومية،

وحظيت بحب الطلبة والزملاء طوال حياتي، وفي عملي في جائزة الحسن للشباب منذ نشأتها في مدرسة البكالوريا - عمّان حتى الآن. وهذه سمة عامة للمجتمع الأردني الذي يتسم بالتنوع والتعددية الدينية (مسيحيون ومسلمون)، والعرقية (عرب، شركس، شيشان، كرد، أرمن).

ختاماً، يجدر بنا التعريف بالتعليم من أجل السلام، ومدى الابتعاد عن السلام في بعض الدول وخاصة التي تعاني من النزاعات، فالمدارس لها دور كبير في إرساء ثقافة السلام بين النشء، ما يوجب الوصول إلى مدارس آمنة توفر أجواء الطمأنينة للطلبة، والحماية والاحترام بها كمناطق سلمية، وهذا من مسؤولية الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف في المدارس، وتوفير أجواء السِّلم للأطفال لكي يتعلموا، وللمعلمين ليقوموا بالتعليم في أجواء صحية وآمنة. فموضوع التربية على المواطنة يُعدُّ جزءاً لا يتجزأ من موضوع التنمية المستدامة؛ إذ لا يمكن إنجاز تنمية شاملة ومستقلة بمعناها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، دون تربية متوازنة وعقلانية ومدنية، تقوم على أساس المساواة.

التعليم والتكنولوجيا نحو رفد الاقتصاد المعرفي

المهندس أُسيد العيطان، جائزة «تميّز» (الأردن)

نشكركم جميعاً لإتاحة الفرصة لنا كشباب في أن نكون ضمن هذه القامات الفكرية والعلمية والأدبية الكبيرة، لنقدم نبذة تطبيقية عن تجربة قمنا بها فيما يتعلق باستغلال التكنولوجيا في رفد المخزون المعرفي والفكري للشباب، ففي جائزة «تميُّز» اعتمدنا منذ العام ٢٠١٢ على التكنولوجيا بأن تكون هي وسيلة التواصل وكسر جميع الحواجز بين الدول والثقافات، ليتم تبادل الخبرات والاكتساب المعرفي، بصرف النظر عن البُعد الثقافي في مختلف الدول، وتمكنا من الوصول إلى أغلب دول العالم (٧٦ دولة) وللطلاب الموجودين في هذه الدول في أكثر من ١٢٠ جامعة، وكان يشارك معنا في نشاطاتنا أكثر من ٨٨ محكّماً من مختلف دول العالم.

هدفنا في جائزة «تميُّز» تحفيز الشباب نحو العمل العام، وتحفيز الدور الفكري الشبابي، وخصوصاً في منطقتنا، وتسليط الضوء عليه أمام العالم كله وأمام أوساط الفكر في مختلف دول العالم، ليس فقط بمشاركة منا كمهندسين شباب من منطقة الشرق الأوسط، بل كنا سبّاقين ومبادرين بمشاركة من مختلف دول العالم، إذ تمكنّا من إيصال المبادرة إلى طلاب من تشيلي والصين وأوروبا وإفريقيا ومختلف دول آسيا ودول الشرق الأوسط، ونجحنا في تعزيز المخزون الفكري لشباب هذه الدول، مع مراعاة الاختلافات بين البيئات والثقافات والديانات. وبالتالي أبرزنا صورتنا كشباب عربي. وقد نجحنا في رسالتنا بحيث أخذت جامعات عالمية تعتمد منصتنا للتواصل والتبادل المعرفي وتبادل الخبرات مع الطلاب ومع الشباب المعماريين، وقمنا بتعزيز ما يسمى بالمكتبة، أو مصدر الثروة الفكرية والمعرفية لتكون متاحة للجميع Online مثل جامعة Coventry، في بريطانيا وجامعة ميلانو بوليتكنيك في إيطاليا، والعديد من الجامعات حول العالم التي تشارك معنا باستمرار بخبراتها والمعلومات التي لديها. فقد نجحنا في استغلال التكنولوجيا، لأنها سهَّلت الوصول إلى الجميع، وسهَّلت علينا تعزيز التنوّع الفكري لمخزوننا حتى نكون مرجعية ونؤسِّس قاعدة فكرية وقاعدة معرفية للجميع.

المهندس أحمد الملاك، جائزة «تميّز» (الأردن)

مداخلتي ستكون تطبيقاً لما ذكره الزميل المهندس أسيد العيطان، فواحدة من مشكلاتنا الرئيسية في التعليم المعماري العربي هو الفكر المعماري العربي. فالتعليم دائماً ما يلجأ إلى تجريد المشكلات، مما جعل العمارة تبدو تجريدية أو رمزية، ولذلك حاولنا الاستفادة من التنوّع الذي حصلنا عليه نتيجة التشبيك بين المؤسسات والأشخاص والمجتمع المعماري العالمي، ما أتاح لنا أن نثري الفكر المعماري العربي. وهو أحد الأمثلة التي اعتمدناها في المسابقة التي قمنا بتنظيمها نحن جائزة «تميُّز»

في العام ٢٠١٧، حيث أطلقنا مسابقة إعادة إعمار المناطق المحررة في العراق وكانت قبل استعادة الموصل، والهدف منها تقديم حلول إبداعية وأفكار ريادية لمشكلة الإسكان لاستيعاب مليون نازح دُمّرت مساكنهم بسبب الحرب، وشارك في المسابقة أكثر من (٣٠٠) شخص، من مختلف الأماكن، وجميعهم قدموا أفكاراً كانت نتيجة لمقاربات تصميمية تعلموها في جامعاتهم، كما قدموا أفكاراً مختلفة لحل مشكلة محلية تعاني منها الموصل. وبهذا أصبح عندنا مصدر للمعلومات يمكن أن يستخدمه الطلاب بعد المسابقة بعد إعلان النتائج وتوزيع منشورات المسابقة للطلاب في الجامعات العراقية بالذات وبعض الدول العربية، وقد تغيَّر تفكير الطلبة ومقاربتهم لحل المشكلات التصميمية، وحدث تغيُّر ملحوظ في مشاريع التخرج العراقية. وبهذا أسهمنا ولو قليلاً بتغير معايير التقييم في الجامعات العراقية. وأشير هنا أنه لا يوجد مكان ثابت للجائزة، فليس عندنا مركزية، فالكل يُعتَبر مركزاً.

المهندس عماد عبد الله، عضو منتدى الفكر العربي، هيوستن (الولايات المتحدة الأميركية)

مسألة المواطنة مهمة جداً فالتعامل أحياناً مع المواطن يكون كشماعة وليس بصفته فرداً، مما يتطلب العمل على تغيير هذه النظرة، والنظر إلى الجانب المتعلق بكفاءات المواطن، ومن حيث كيفية التعامل كمسؤول في شركة أو في مجلس إدارة، وكيفية النقاش البنّاء. وهناك عدة طرق منها المشاركة في المنظمات الطلابية على تنوعها، ووجود وسائل الإعلام في الجامعات والمدارس يعطي إمكانية التدريب من خلالها، ويمكن للمواطن التطوع لتقديم الخدمات للمواطنين وللدولة والمجتمع، وهناك أيضاً القيام برحلات إلى الدول العربية المجاورة لمعرفة ما هو العالم العربي، فهناك تصوّر أن الدولة مسؤولة عن تقديم العمل لجميع المواطنين، فالدولة مسؤولة عن تقديم مشاريع البنى التحتية وتسهيل المعاملات والمواطن أيضاً عليه مسؤولية.

هناك مسألة المصير الاقتصادي للمواطنين، فكيف يمكن لهذا المصير أن يكون جماعياً؟ فإذا أنت استثمرت في إحدى الشركات للأسهم أصبحت جزءاً من

هذه الشركة بصرف النظر عن المالك وعن المسؤولية، وأصبحت مصلحة الشركة هي مصلحتك الذاتية ومصلحة الوطن. والأمر نفسه ينطبق على الاستثمار في الأراضي. فالدولة مسؤولة عن تسهيل إمكانية المشاركة الاقتصادية من خلال القوانين لتأمين التراخيص للشركات الخاصة، وهناك أيضاً مسؤولية على الدولة وهي تأمين مناخ ثابت للحفاظ على قيمة العملة المحلية وعلى قيمة الاستثمارات التي يقوم بها المواطن.

أ. ناصر المصري، عضو منتدى الفكر العربي (الكويت)

مداخلتي تتعلق بارتباط المواطنة بالحرية والقدرة على إبداء الرأي والشعور بالأمان بعد أن تقدم رأيك وأفكارك. وتتعلق بالمواطنة وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، والمواطنة وقضية الارتباط بالوطن والدفاع عنه.

فالشباب بحاجة إلى غرس الانتماء في نفوسهم، ولا يتحقق هذا إلا إذا عالجنا مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب، لذا اضطر شبابنا للهجرة، بعد أن يئسوا من سماع التنظيرات.

وأثنّي على ما تفضل به المتحدثان عن تخصيص جائزة للفكر الإبداعي في المجال المعماري، فمثل هذه الجائزة ستحوّل الأفكار ومشاريع التخرج إلى مشاريع تطبيقية فعلية تصنع فرص العمل وتساعد على بقائهم في أوطانهم. وأتمنى أن يقود منتدى الفكر العربي مسيرة تحويل أفكار الشباب ومشاريع تخرجهم والمخترعين والمبدعين إلى واقع، عن طريق صناديق التنمية العربية وتأمين الدعم الممكن من خلال صناديق الزكاة ومصارف الزكاة الثمانية، أو من خلال الأوقاف، واستخدام ريع الوقف الموجود لتحويل بعض أفكار الشباب إلى واقع لتوفير فرص العمل.

ما زالت جامعاتنا غارقة في الطرح النظري للتعليم، فجائحة كورونا منحتنا الفرصة للتعليم المفتوح Online والحاجة لربطه بالاقتصاد المعرفي ...

تعقيب من صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال

أستميحكم عذراً بأنني تداخلت في وقت أرى فيه الأيدي مرفوعة رغبة في الحديث. ومن باب الاستجابة الفورية للأخ ناصر المصري الذي تحدث من الولايات المتحدة وذكر أهمية تفعيل المشاريع والأفكار المبدعة، أرجو منه العمل على المتابعة مع الأمين العام لمنتدى الفكر العربي د. محمد أبو حمور، وأن يتم الاتصال فوراً مع د. ضياء الدين عرفه الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي أتشرف برئاسته وتأسيسه، وذلك لإدراج اقتراحه قيد التنفيذ.

أود أن أذكّر بموضوع الزكاة وأن المشروع عالمي إنساني وليس إسلامياً بالضرورة، لأن أبواب الزكاة هي للإنسانية بكاملها، وهو مشروع تبنَّته مجموعة من الدول من بينها ماليزيا وإندونيسيا التي تقدم الزكاة لمخيمات اللاجئين هنا في الأردن، وكذلك في آسيا الوسطى مبادرات عظيمة في هذا الشأن. وسؤالي الأساسي لكم جميعاً هو: لماذا الصكوك الإسلامية في أوروبا؟ فقد أصرّ رئيس وزراء بريطانيا السيد ديفيد كاميرون على تحويل لندن إلى مركز إسلامي للصيرفة وللصكوك، في حين أننا نبقي موضوع الزكاة محدوداً ومشروطاً لفئات محدودة من المجتمع، فلماذا لا نوسع أفقنا فيما يتعلق بالزكاة لتبنّي مثل هذا الإبداع؟

أشير في هذا السياق وأذكّركم بما تحدثت به عن أنواع الكوارث ومنها الكوارث الأساسية الناتجة عن قوى الطبيعة، والكوارث التي يمكن التنبؤ بها كالمجاعات والأوبئة وغيرها، والكوارث الاجتماعية كالاقتتال بين فئات المجتمع. وخذوا بعين الاعتبار الدعوة التي أكررها مرة أخرى ومرات لبناء نظام معلومات إقليمي شامل والفضاء العام الفكري، فنحن نفتقر إلى فضاء عام فكري بسبب استحواذ الدولة أو غرف التجارة والصناعة. وقد آن الأوان أن نفهم أن الكل له حق الحديث ولنا حق الاستماع والرد في ما يتعلق بتنمية ما يسمى الفكر التحليلي المبني أساساً

على الأبعاد الأساسية التي يجب أن تغطي كحدٍّ أدنى النظام المعلوماتي الإقليمي. وذكرت لكم مثلاً من جنوب شرق آسيا وهي أنظمة مختلفة ذات توجهات مختلفة، ومع ذلك يعتمدون على بعضهم بعضاً، وذكرت لكم مثلاً من إفريقيا، فلماذا لا يوجد رصد للفكر العربي المشرقي قبيل احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها في أيلول/سبتمبر من السنة الحالية (٢٠٢٠)؟ وميثاق الأمم المتحدة كما أوضحت لكم أسهم في كتابته (٣٥) خريجاً من الجامعة الأميركية في بيروت AUB من مجموع الذين شاركوا في هذا العمل من أصقاع العالم، ومنهم رؤساء وزراء سابقين لسوريا والعراق ولبنان، وهناك باحثون قدَّرهم العالم قبل أن نقدّرهم نحن، وكأنَّ الحديث مع الخارج فضيلة والحديث بيننا رذيلة – لا سمح الله – وبناء الفضاء العام Public Space هو ديدننا في منتدى الفكر العربي، وهو رأس مالنا. أشكركم على حُسن الاستماع.

الباب السابع
الجلسة الختامية وإعلان التوصيات

الجلسة الختامية وإعلان التوصيات

(الثلاثاء ١١/ ٨/ ٢٠٢٠)

كلمة ختامية لصاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال

في سياق الحديث عن التحديات التي تواجهها البشرية، نتحدث اليوم عن مجال المعلومات الذي أُطلق عليه إعلامياً: الاستنارة في مجال التفكير والاستبصار. ونشير هنا إلى تقارب الإنترنت مع أجهزة الاتصالات المتنقلة التي بدأت في العقد الأول من هذا القرن، فأصبح أقوى من اختراع الهواتف الذكية في العقد الثاني، بإظهاره توافر المعلومات للبشرية على نطاق واسع. وتستوقفنا مساهمة جامعة يورك في كندا وجامعات ومواقع أمريكية متعددة من أستراليا. وقد كان للتكنولوجيات اللاسلكية لنقل البيانات/الجيل الثالث G3 والجيل الرابع 4G والتطور طويل الأمد LTE والجيل الخامس 5G، الدور الرئيسي في الانفجار الأُسّي المُضَاعِف لتبادل المعلومات. وهذا عزّز ما بات يعرف بالبشرية المستنيرة التي لم يسبق لها مثيل. فلا حدود لتفاقر الإنسان المادي أمام التفاقر القيمي والمعرفي الذي يوظف المعلومة الصلبة Hard Data أو Hard Actions. وتشكّلُ السيطرة والتحكم في هذه السلطة أو القوة التي تؤدي إلى البشرية المستنيرة تحدياً، فإبقاء حلقة التحكم مفتوحة يمكن أن يكون أمراً مدمراً.

نحن بحاجة إلى مرصد عربي أو مرصد إقليمي للرصد والمراجعة والبحث، والخوارزميات، والتحكم التكيفي، والحوكمة، مما يمكن أن يكون أداة للتنمية والازدهار، فالسلام والاستقرار ضروريان لهذا الهدف، يعني ذلك أن علينا أن نضمن معلومات تعمل من أجل السلام وليس ضده. وليس من الضروري أن نكرِّر مع كل طالع شمس ونؤكِّد أهمية المساعدات الغذائية وضمان وصولها بشكل مباشر للأكثر تضرراً. وإذا كانت مثل هذه

الضرورات تنطبق على آلاف اللاجئين الذين يقتحمون الحدود الأوروبية، فهل نرى على الواقع ما نادى به مؤتمر كازابلانكا/الدار البيضاء في العام ١٩٩٤ من تأسيس صندوق عالمي يشجع على البقاء في هذه الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والدول الإفريقية، التي يعاني المواطن فيها من ظروف المعيشة القاسية.

ينبغي أن يكون هناك نموذج دقيق للتحكم بالمعلومات والمعالجات البشرية المستنيرة عند الحديث عن الفرق بين حرب المعلومات وسلام المعلومات. نوجِّه هذا النداء إلى العالم، ولكني أود أن أستذكر معكم أننا لا نتناول العامل السياسي الذي يفاقم فشل المنظمات التابعة للشبكة الدولية لإدارة الكوارث عند قيام الأقطار المنكوبة والمتبرعة بالمناورات السياسية. يستحيل أن تُجمِع كل الأطراف على تأكيد حق السيادة على الإدارة الإنسانية للكوارث، ولهذا قد يكون هناك -على سبيل المثال- غموض حقيقي في تحديد متى يصبح النقص المزمن في الأغذية مجاعة، ولكن ما أكثر الحالات التي اختارتها الحكومات لأسباب تتصل بالاستقرار السياسي الداخلي وغيره من العوامل المتشابكة به لتحمُّل تعبئة الجهات المحلية والدولية القادرة على توفير الإغاثة بدلاً من الإقرار بأن الكارثة قد حلَّت.

أما الأطر الوطنية لإدارة الكوارث ولإدارة العقيدة -وكأنما العقيدة والوطنية صنوان- فأقول إن القيم التي تجمعنا هي تلك القيم التي حفزت المرحوم الإمام موسى الصدر للذهاب مع قيادات مسيحية ودرزية مختلفة يومياً لمنطقة الكرنتينا في بيروت للمساعدة المباشرة لتضميد الجراح، فكانوا القدوة. ونرى بالأمس مستشفى القديس جرجس يُنسَف بصورة وحشية. مَنْ يتقدم على الأصوات من القطاع الطبي اللبناني الذي يعتبر إخلاء المستشفى وبحق عملاً نموذجياً لم يسبق له مثيل، ذلك المستشفى الذي لم يغلق منذ تاريخ تأسيسه، فالمسألة بالإطار الوطني لإدارة الكوارث هي مسألة إدارة الموارد الوطنية كافة، وقد يكون السبب في التركيز على

الأطر الوطنية لإدارة الكوارث سبباً مبرراً ولكنه أيضاً أضعف الأطر في هذا المجال، الذي يهدف إلى بناء منصة جديدة من العمل الإنساني، وهو برنامج جديد قبيل مرور ٧٥ عاماً على ذكرى تأسيس الأمم المتحدة من قبل الإسكوا ومقرها بيروت. نرجو دائماً أن ينظر إلى الإسكوا أو ما يشبه ذلك أنها حكومة إقليمية بمعنى اقتصادي واجتماعي، تخاطب العالم على أساس من دستور السلوك الإنساني الذي وُضع في المواثيق والدساتير الدولية، ولكنه بحاجة إلى تفعيل عملي على صعيد هذا الإقليم الذي هو مستثنى من أقاليم العالم على ما يبدو في مثل هذا التواصل.

ذكرنا خلال أحاديثنا لقاءات جنوب شرق آسيا، وكذلك لقاءات الدول الإفريقية في غرب إفريقيا، فلماذا لا يُسمَح لنا بمثل هذا الالتقاء؟ هل لأسباب داخلية أو لأسباب سياسية عالمية؟ ليست المسألة مسألة جلد للذات اليوم أيها الإخوة والأخوات، ولكن النظرة المنطقية الشاملة تتطلب علاقة منطقية للتصورات والأحكام بالمعنى الفلسفي وليس فقط القضائي. أين المسؤولية عبر العقود الماضية ومن المسؤول عن العقود المقبلة؟ وأين نحن من تعزيز المسؤولية الأخلاقية المشتركة كما ذكرت؟ حين تتحدث عن البُعد القانوني للمواطنة، كيف سيطبق أو ينفذ هذا البُعد القانوني دونما نظام سلوكي نتبعه جميعاً كإقليم وليس كفسيفساء أو صوامع عرقية وطائفية وما إلى ذلك؟

وأقرّ مع د. إيلي الهندي من مؤسسة «أديان» أن المواطنة الحاضنة ضمانة للاستقرار في العالم العربي وبأننا لا نرى إلا حلاً وحيداً يقوم على المواطنة الحاضنة للتنوّع، حيث تكتسب هذه المواطنة بُعداً خاصاً في عالمنا العربي بحكم مركزية الهويات والانتماءات.

أما مداخلات د. ماغي عبيد أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية فما أحوجنا اليوم في عالمنا العربي لاستدعاء مفاهيم المواطنية والديمقراطية.

أشد على أيديكم جميعاً وأقول كيف ومتى؟ إنني شخصياً لست من الأمراء الأثرياء، ولكن أبحث عن ذلك النفس الكريم أو تلك النفوس التي تستطيع بعد هذا اللقاء الهام أن تظلّ مرفوعة، وربما الصوت العربي الوحيد المرفوع في هذه الأيام.

لم نحظَ طبعاً في ذكر الـ "BBC" أو في "France 24" أو في إذاعات العالم، لأن إذاعات العالم لا تسمع إلا للمسار الأول، ونحن المسار الثاني أو مسار المجتمع المدني، و نكرر في كل لقاء كما فعل رئيس الجلسة د. عبد الله عويدات حين استمعنا إلى د. أدونيس العكرة، رئيس مركز تموز للدراسات والتكوين، عن المواطنة والذي يجيب في ورقته عن التساؤلات التالية: إذا كان التعايش السلمي قد أصبح واقعاً مرغوباً فلماذا نستمر في البحث عن مفهوم المواطنة خارج هذا النوع من التعايش المريح لنا جميعاً؟

أخي أ. عبد السلام بوطيب، رئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية، أعود مرة ثانية وأقول المصالحة لا بل والمصلحة بدءاً هي غاية الحكومة، وهي مصلحة الجميع حين نتحدث عن تجربة الاجتهاد الذي قام بها مركز الذاكرة المشتركة، ونشد على يده حين يتحقَّق في منهجية العدالة الاجتماعية الانتقالية مزيد من الوعي ومزيد من التواصل مع الشباب ومع الجيل الجديد.

حدثتنا د. ابتسام مصطفى من مصر عن تمكين المرأة وإعطائها دورها السياسي، وتمكين القوى البشرية بصفة متكاملة، بما في ذلك ريادة المرأة في الأعوام القادمة، وخاصة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية في البنود السبعة عشر. فكما نعلم لم نفلح في هذا العالم في تأطير هذا البُعد الهام، فلماذا لا تكون منطقتنا: المشرق العربي نموذجاً لذلك؟

الهوية الواحدة ليست عامل توحيد كما ذكر أ. عبد الناصر المودّع من اليمن، فالحل الأنجع هو دولة سيادة القانون والدولة المدنية. وهو ما ذكره د. عبد الحسين شعبان هي دولة ليست دينية، بل بالعكس هي دولة تحترم كل الاجتهادات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في إطار الفضاء العام للحوار المؤسِّس. يجب أن يتوفر للوطن مؤسسات قوية تخدم المواطن وتساهم في بنائه، وحين يُقال لا بد من بناء نظام عربي موحَّد، والاستثمار في التكنولوجيا الاقتصادية، وفتح الاقتصاد والتكنولوجيا للمرأة، فهذا يستدعي السؤال: أين التكامل بين دول القدرات المادية إن كانت عربية أو كانت غير عربية المجاورة لدول الكفاءات. ومرة ثانية أتساءل: أين الصندوق التعويضي للكفاءات لتعليمهم حيث هم، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع العزل التعسفي للكفاءات العربية؟

نحن نبحث دائماً عن جذب وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية، ولكن في سياق مردودها ووقعها الإيجابي على مواطننا العربي، ففي الأردن أيها الإخوة والأخوات تضاعف عدد السكان ست مرات، ولا توجد دولة في العالم تضاعف بها عدد السكان أربع مرات خلال هذه الفترة الوجيزة، والأردن ثاني دولة تتأثر من شحّ المياه في العالم.

يرتبط الأمن الغذائي بالأمن المائي العربي، لكننا نتحدث عن المياه تارة ونتحدث عن الغذاء تارة أخرى وبعد ذلك نتحدث عن الملاذ، فأين تلك النظرة لبناء المنصة أو العتبة التي ننطلق منها إلى الإنتاج؟ نتحدث عن «الإسكوا» ودعمها لصندوق أدوات التكنولوجيا الزراعية، ودعم التنمية التمكينية، وسؤالي أين عمالقة المؤسسات الزراعية والغذائية التي استمعنا لرئيس أحدها وهو أمريكي السيد بيزلي يتحدث عن توفير (٥٠) ألف طن من القمح إلى لبنان، فأين الاستثمار في الزراعة والمزارعين؟ لاحظت في

البرتغال قبل فترة مدرسة متخصصة في تدريب رعاة الماشية، وأعتقد أن استعادة قدرتنا على بعض المهارات التقليدية خاصة في مجال الغذاء أمر سلوكي وفني يتطلب منا المزيد من الاهتمام، خاصة عند فقداننا للأنواع الثمينة من أصول الماشية.

أما ما طرحه أ. محمد النابلسي بخصوص المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، فأرجو من التجمعات الأردنية كافة أن تعتبر هذه مبادرة لمنتدى الفكر العربي وفرصة لها في أن تطور أفكاراً أو مقترحات، ونحن على استعداد أن نطوِّر معكم ونشبِّك معكم ومع مؤسسات علمية في هذا الشأن وخصوصاً في مجال التنمية المستدامة، فنحن معنيون بالإطار الفكري للشراكة بين الحكومة والقطاعات المختلفة، وأرجو أن نضع أُسساً لمثل هذه الشراكة وهذا التعاون.

القطاع الخاص لا يستطيع التحرك وحده، فلا بد من النظر في تنوّع المواطنة كعنصر اقتصادي، وعلينا أن نعمل للبناء من خلال توجه وطني شامل للمعلوماتية، لنفسح المجال للكفاءات، ونعلم تماماً أين هي، فمتى سينتقل هذا المقترح من التشريع الموجود في دوائر القرار إلى تشريع مقبول من فئات المجتمع كافة؟ وتعلمون مقصدي من هذا الكلام.

ما هو تصوركم للإعلام ودوره؟ أنا فرد لا أستطيع أن أقوم بأكثر من الحديث معكم وإليكم، وأستطيع مخاطبة العالم، ولكن أين العمل المؤسَّسي الذي ينتظرنا في هذا المنتدى؟ وكيف نفكر عملياً في حاضنة مواطنة، بمعنى أن نحتضن Incubate مؤسسات مدنية لنشبِّك معها في أستراليا أو في جامعة York Canada «يورك كندا»، وبالمناسبة هذه الجامعة وجامعة York University UK «يورك بريطانيا» هي الجامعات الوحيدة التي اهتمت بأسباب انتقال اللاجئين قبل خروجهم من أوطانهم.

وتعقيباً على ما تفضلت به د. ندى علي شمس، رئيسة تطبيق التعلم الإلكتروني في إدارة مشروع جلالة الملك حمد في مدارس المستقبل في البحرين، أؤكد ضرورة الاهتمام بالمواطنة في العصر الرقمي، وعلينا في هذا المجال، بل بمقدورنا أن نهتم في توزيع المهام مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، أو أية مراكز شبيهة، وأن نتكامل فضلاً عن التنافس فيما بيننا، لأننا في أمس الحاجة لوقفة مصارحة مع بعضنا بعضاً.

أما المواطنة المنقوصة للنساء والفتيات في كتب التدريس من وجهة نظر النوع الاجتماعي، كما أشارت د. وفاء الخضراء، فيتطلب فريق عمل متخصص لاستحداث المفقود كما يقال اليوم. وأشكر الجامعات على الاستجابة لدعوتي إلى إيجاد منصة للتعليم الافتراضي، فنحن بحاجة لمواطنين حقيقيين وليس افتراضيين، فتلك الحقيقة لا تأتي بالاقتراح المبدع ولكن تأتي بتنفيذ الاقتراح على أرض الواقع. وأشكر المبادرات الشبابية والسيدة سمر كلداني على مسألة التربية على المواطنة، وأعلم تماماً أنها أمضت أربعين عاماً بهذا المجال في جائزة الحسن، وأقدر جهودكم جميعاً.

وقد أخذت بعين الاعتبار بالتوصية التي أوردها السيدان أحمد ملاك وأسيد العيطان من جائزة «تميُّز»، وسأحاول أن أتابع معكم في الأيام القادمة.

يجب أن نطور كفاءات المواطن ضمن مفهوم الشبكة التي اقترحناها
JOSTA Jordanian and Science Technology in America
ASTA Arab and Sciences Technology in America

واليوم نبحث عن الكفاءات كما يبحثون عن الكفاءات كسبب للتواصل معهم. فارتباط المواطنة بالحرية والقدرة على إبداء الرأي هذا هو دَيْدَنُنا في أن نطور القدرة على ممارسة الحرية المسؤولة، وأسوأ أنواع الحرية هي الحرية من ضوابط المسؤولية كما أسلفت.

لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك عليكم، ولكن شعرت أنَّ من واجبي ترتيب التوصيات و«نداء عمّان». وأقول لكم نحن جميعاً في قارب واحد، فالمواطنة التي نريدها هي المواطنة التي من شأنها تحفيز الحوار والتفاعل الحضاري بين مكونات المجتمع، كما تمثل الشراكة مع المواطنة بالرغم من الاختلال الثقافي أو الديني الذي هو جزء من عملية بناء الذات الفردية، فندعو إلى السلام والاستقرار فيما بيننا وفي حاضرنا ومستقبلنا ومستقبل أطفالنا.

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، وأدعو لكم بعودة سليمة لحياتكم اليومية، ولكن تذكروا أننا دائماً بفضل التكنولوجيا الحديثة قريبون من بعضنا بعضاً، وسعيد أنه جرى في فترة الانتظار بداية الجلسة شيء من الحوار المرتجل بين المشاركين، فنحن بحاجة إلى مزيد من ذلك، وأرجو من إعلامنا أن يتبنى مسؤولية إعلام المعلومة وليس إعلام الحدث عند وقوع الفاجعة والجائحة وما إلى ذلك. أشكركم جميعاً وأسلّم عليكم.

نـداء عمّـان

في أجواءٍ مُفعمةٍ بالثقةِ والأمل، وعلى الرغم من التداعيات التي فرضها انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) على بلداننا العربية والعالم أجمع، فقد التأم مؤتمر «المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي: الإشكالية والحل» عبر تقنية الاتصال المرئي (Zoom) بدعوة من منتدى الفكر العربي، وبرعاية ومشاركة مؤسِّسه وراعيه صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، ومشاركة واسعة من باحثين وخبراء وشخصيات فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية عربية.

وألقى سموُّه كلمةً افتتاحية جامعة، تُعدّ بمثابة مرشد ودليل عمل لتحقيق الأهداف التي سعى إليها المؤتمر، بما تضمنته من طروحات أثارت المزيد من النقاشات والحوارات والإضاءات على مدى جلسات المؤتمر خلال يومي ١٠ و١١ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، والتي صبّت جميعها في تعميق وتعزيز مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع من زواياه المختلفة؛ القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي إطار منظومة حقوق الإنسان والدولة المدنية المتعدّدة الثقافات، وبما يحقق المصالحة الوطنية في محدِّدات واقعنا العربي الراهن، وذلك بربطها بالجوانب الاقتصادية والإعلامية والأمن الإنساني، بما فيه الأمن الغذائي والصحي، ودور التعليم والتربية وتمكين المرأة، في نطاق حزمة متكاملة ومتداخلة لرفد مفهوم المواطنة الحيوية.

وفي إطار نقاش وحوار حول الآفاق المستقبلية ودور النخب الثقافية والفكرية العربية، قرَّر المؤتمر إصدار هذا النداء بعنوان «نداء عمّان» وهو موجه إلى الملوك والرؤساء والقادة العرب، وذلك انطلاقاً من رسالة المنتدى التي واصل نشرها على مدى حوالي ٤٠ عاماً، حيث تحلّ ذكرى تأسيسه بعد فترة قصيرة، وأساسها «**تجسير الفجوة بين صاحب القرار والمفكرين، والربط بين الفكر والمواطنة من خلال المجتمع المدني**»، في إطار علاقة تصالحية تقوم على الاحترام المتبادل، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للحاق بالعالم المتقدم، وفقاً لمبادئ المواطنة

المنفتحة والفاعلة التي ترتكز على قيم الحرية والمساواة والشراكة والمشاركة والعدالة، ولا سيّما العدالة الاجتماعية.

ولعلّ تلك الرسالة تعزّزت واغتنت بعد أربعة عقود من الزمان بالعمل والنشاط والحيوية والتعددية الفكرية والثقافية والتجديد، والدعوة إلى إعلاء قيم التسامح والسلام واللّاعنف والتضامن والمشترك الإنساني، بما يعزّز التواصل والتفاعل من خلال الحوار وقبول الرأي والرأي الآخر والحق في الاختلاف في إطار الوحدة، بحيث يؤدي ذلك إلى «**تعظيم الجوامع وتقليص الفوارق**»، بمعنى الدعوة إلى تصحيح العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين الدولة والمجتمع، وعلى نحو تكون فيه هذه العلاقة تصالحية وليست تصادمية، وتكاملية وليست تدافعية، وهي رؤية تقوم على فهم عميق للعالم المعاصر، وما حصل فيه من متغيّرات ومستجدات وما تفضي إليه من تطورات وآفاق، على الرغم من التحديات التي تواجهها والتي عبّر عنها صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال منذ تأسيس المنتدى.

وفي إطار هذه المعطيات أصدر المؤتمر «نداء عمّان» متضمناً الآتي:

١. أعرب المشاركون في المؤتمر عن **التضامن مع لبنان وشعبه** في مواجهة المحنة - الكارثة التي حلّت به إثر انفجار مرفأ بيروت يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وقد دعا سموّ الأمير الحسن بن طلال في افتتاح المؤتمر إلى أن «لا نترك بيروت (بوابةَ الشرق ومنارة العرب) في نكبتها. ومثل هذا النداء هو إحياء وتجديد ودعوة لإعلاء قيمة التضامن بيننا نحن العرب، والمشرقيين خاصة، ولا سيّما في الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها الأمة العربية».

٢. **اعتبار المواطنة الركيزة الأساسية في الدولة العصرية** التي تقوم على حكم القانون، والتي لا غنى عنها لإحداث الإصلاح والتطور المنشود، ولاسيّما بتعزيز الهويّة الجامعة والموحّدة والمتنوّعة والمتعددة في آن، وتأكيد احترام حقوق المجاميع الثقافية، وخصوصاً **في المجتمعات المتعددة الثقافات والديانات**.

٣. **تعزيز تكافؤ الفرص في إطار المواطنة المتساوية** وإلغاء مظاهر التمييز والاستعلاء لأسباب دينية أو طائفية أو إثنية أو سلالية أو لغوية أو لأي اعتبار، انطلاقاً من

المساواة في الكرامة الإنسانية، **وهو ما تبشِّر به الأديان**، وبما يتساوق مع منظومة حقوق الإنسان.

٤. **العمل على تحقيق المساواة الفعلية والمشاركة الفاعلة والشراكة الحقيقية في إطار حكم القانون**، وإلغاء كل مظاهر الإقصاء أو الإلغاء أو التهميش أو الانتقاص من المساواة بين البشر، الذين ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة.

٥. **الانطلاق من قيمنا الإنسانية وتراثنا الغني للانسجام مع التطور الكوني الدستوري والقانوني** المتطلِّع إلى تحقيق اندماج عالمنا العربي في الحداثة والعقلانية والقيم الإنسانية المشتركة لبني البشر جميعاً، وبقدر احترامنا للتقدم العالمي وأننا جزء من الحضارة الكونية، فعلينا في الوقت نفسه التمسك بخصوصيتنا، دون انغلاق.

٦. **التوجّه على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى العربي القومي والجماعي للاحتفال بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة** ومطالبتها باتخاذ مواقف إيجابية من الحقوق العربية، ولاسيّما حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، **وكذلك ضمان الكرامة والحقوق الإنسانية لشعوب اليمن وسوريا والعراق وليبيا.**

٧. العمل على إقامة علاقات متوازنة بين البلدان العربية واحترام سيادتها ومصالحها المشتركة ومنافعها المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، انطلاقاً من رؤية استراتيجية بعيدة المدى أساسها «**وستفاليا عربية**»، بالإشارة إلى أن معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م قد أوقفت الحروب الطائفية والدينية في أوروبا التي راح ضحيتها ملايين البشر. وهي دعوة لوقف الاحترابات المذهبية والطائفية التي تأجَّجت في منطقتنا، والتي قامت على أساس التعصّب وكانت وليدة التطرّف، وأنتجت عنفاً وإرهاباً لا مثيل لهما، خاصة مع اتساع دائرة العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيما القاعدة وداعش فيما بعد، والتي ارتكزت على تكفير كل رأي مخالف وتجريمه. وكذلك الدعوة إلى **تعزيز مبدأ حرية الدّين والمعتقد في بلداننا.**

٨. في الوقت نفسه، العمل على تحقيق فكرة «**وستفاليا مشرقية**»، نظراً إلى أن أربعة شعوب أساسية تعيش في المنطقة هم: العرب والترك والفرس والكرد، ولا بدّ من إقامة علاقات متوازنة بينهم أساسها التسامح واحترام مبادئ السيادة وحق تقرير المصير، وحلّ المشاكل في ما بينها بروح الإخاء والمشترك الإنساني، وعلى أساس قواعد القانون الدولي، ووفقاً لمبادئ السلم والأمن الدوليين، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها لحلّ المنازعات أو الخلافات. وكان منتدى الفكر العربي بمبادرة وتوجيه من رئيسه وراعيه قد عقد مؤتمراً في ٢٠١٨/٧/٢٢ بعنوان «الأعمدة الأربعة»، بمشاركة نخبة من المثقفين يمثلون الأطراف الأربعة المشار إليها.

٩. العمل على تأكيد حق ممارسة الشعائر الدينية بحريّة ودون إكراه أو تمييز، ووفقاً لمبادئ المواطنة المتساوية، بما يضمن حق إحياء التراث الثقافي واللغوي لجميع المجموعات الثقافية التي تعيش في البلدان العربية.

١٠. السعي **إلى إبرام عقد اجتماعي جديد** يعتمد على مبادئ المواطنة، ويعزّز من شرعية الحكم، ويبني قواعد مشتركة للعيش معاً وفي إطار حكم القانون وسيادته.

صدر عن:

مؤتمر «المواطنة الحاضنة للتنوع في المجال العربي: الإشكاليّة والحلّ»

(١٠-٢٠٢٠/٨/١١)

منتدى الفكر العربي، عمّان، الأربعاء ١٢ آب (أغسطس) ٢٠٢٠.

الملاحق

ملحق (١)

برنامج المؤتمر

منتدى الفكر العربي

برعاية ومشاركة

صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم

مؤتمر

المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي
الإشكالية والحل

عمّان/الأردن؛ ١٠-٢٠٢٠/٨/١١

(عبر الاتصال المرئي ZOOM)

(اليوم الأول: الاثنين ١٠/٨/٢٠٢٠)	
الجلسة الافتتاحيّة	١١:٠٠-١٢:٠٠

- **الكلمة الرئيسية**
  صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم
- **كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي**
  د. محمد أبوحمّور
- **كلمة ضيف الشرف**
  د. مصطفى الفقي - مدير مكتبة الإسكندرية (مصر)
- **كلمة المشاركين**
  د. نايلة طبارة – مديرة معهد «أديان» (لبنان)

(اليوم الأول: الاثنين ١٠/٨/٢٠٢٠)

الجلسة الأولى

١٢:٠٥-١:٣٠

المحور الأول : البُعد القانوني

رئيس الجلسة: د. ليث نصراوين

أستاذ القانون الدستوري/الجامعة الأردنية (الأردن)

البُعد القانوني للمواطنة

- **د. عبد الحسين شعبان**، نائب رئيس جامعة اللاعنف – بيروت، وعضو المنتدى (العراق)

الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول التي تعاني من الحروب الأهلية

- **أ. نسرين عامر**، باحثة في مجال حقوق الإنسان/ رئيسة تحرير صحيفة «مدافعات» (ليبيا)

المواطنة الحاضنة للتنوع: ضمانة للاستقرار في العالم العربي

- **د. إيلي الهندي**، كبير مدربي معهد المواطنة وإدارة التنوّع في جمعية «أديان» /أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية ومنسق مواد حقوق الإنسان/ جامعة سيدة اللويزة (لبنان)

«حقوق الإنسان وحقوق المواطنة في العالم العربي»

- **د. ماغي حسن عبيد**، أستاذة الفلسفة/ كلية الآداب - الجامعة اللبنانية (بيروت)

المحور الثاني : البُعد السياسي

رئيس الجلسة: د. عبد الله عويدات

أستاذ أصول التربية/ جامعة عمّان العربية،أكاديمي و وزير سابق (الأردن)

الانتقال إلى الدولة المدنية من أجل المواطنة المتعدّدة الثقافات

- **د. أدونيس العكرة**، رئيس مركز تموز للدراسات والتكوين على المواطنة (لبنان)

المصالحات التاريخية مبتدأ تحقيق المواطنة الحاضنة للتنوع

- **أ. عبد السلام بوطيب**، رئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم (المغرب)

المواطنة: المحددات والراهن العربي

- **د. وجيه قانصو**، مدير المعهد الملكي للدراسات الدينية في الأردن- سابقاً (لبنان)

❖ **مداخلات**

- **د. ابتسام مصطفى**، المديرة التنفيذية لمؤسسة صوت النيل الإخبارية (مصر)
- **أ. عبد الناصر المودَّع**، باحث ومحلل سياسي (اليمن)

(اليوم الثاني: الثلاثاء ١١/٨/٢٠٢٠)

١٠:٣٠ - ١٢:٠٠

الجلسة الثانية

المحور الثالث: البُعد الاقتصادي والتنمية المستدامة

رئيس الجلسة: د. عدلي قندح

مستشار اقتصادي ومالي (الأردن)

كيف يُدرَك مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط اليوم على الشق الاقتصادي/التنمية المستدامة

- **د. عبير كايد**، أكاديمية وباحثة في شؤون المواطنة (فلسطين/ الولايات المتحدة الأميركية)

التوازن الجغرافي في التنمية الاقتصادية وأثره في تعزيز المواطنة والانتماء (الأردن أنموذجاً)

- **د. إياد أبو حلتم**، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمّان (الأردن)

❖ **مداخلات**

الأمن الغذائي المرتبط بالأمن المائي العربي

- **أ. ريم النجداوي وأ. كريم حسن**، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)
- **أ. محمد النابلسي**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأردن)
- **أ. نظمي عتمة**، رئيس مجلس الأعمال الفلسطيني الأردني (الأردن)

المحور الرابع: البُعد الاجتماعي

رئيسة الجلسة: د. رانيا بدر

مدير عام شركة «أكيو فيا»، عضو لجنة المؤتمر (الأردن)

المواطنة الحاضنة للتنوع والتداخل القبلي

- **د. ياسر مسعود**، المدير التنفيذي لمنظمة نبتة الخيرية للتنمية–نهر النيل/ باحث في العلوم الدبلوماسية والسياسية والاجتماعية (السودان)

❖ **مداخلات**

الإعلام والثقافة والمجتمع

- **أ. شيرين نبيل**، كبير مقدمي برامج في شبكة راديو «صوت العرب» (مصر)
- **أ. علا بياض**، باحثة وإعلامية، ورئيسة تحرير مجلة «عرب أستراليا» - سيدني (أستراليا)
- **أ. جواد الحمد**، مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط - عمّان (الأردن)
- **د. وجيهة البحارنة**، رئيسة جمعية البحرين النسائية للتنمية (البحرين)

الجلسة الثالثة

المحور الخامس : التعليم ١٢:٠٥ - ١:٠٠

رئيس الجلسة: د. علي محافظة

أستاذ التاريخ الحديث / الجامعة الأردنية (الأردن)

المواطنة في العصر الرقمي

- **د. ندى علي بن شمس**، رئيسة تطبيق التعلم الإلكتروني للإدارة في مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل (البحرين)

المواطنة المنقوصة للنساء والفتيات في كتب التدريس من وجهة نظر النوع الاجتماعي

- **د.وفاء الخضراء**، الجامعة الأميركية/ مادبا (الأردن)

❖مداخلات

التربية على المواطنة

- **أ. سمر كلداني**، مديرة جائزة الحسن للشباب (الأردن)

التعليم والتكنولوجيا نحو رفد الاقتصاد المعرفي

- **المهندس أسيد العيطان والمهندس أحمد الملاك**، جائزة «تميّز» (الأردن)

الجلسة الختامية وإعلان التوصيات ١:٠٠ - ١:٣٠

- **صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم**
- **د.محمد أبوحمّور** (الأمين العام لمنتدى الفكر العربي)
- **إعلان «نداء عمّان» والتوصيات:** قرأ «نداء عمّان» في الجلسة: **أ. كايد هاشم**، نائب الأمين العام للشؤون الثقافية/منتدى الفكر العربي

ملحق (٢)

صـــور مـن المؤتـمـر

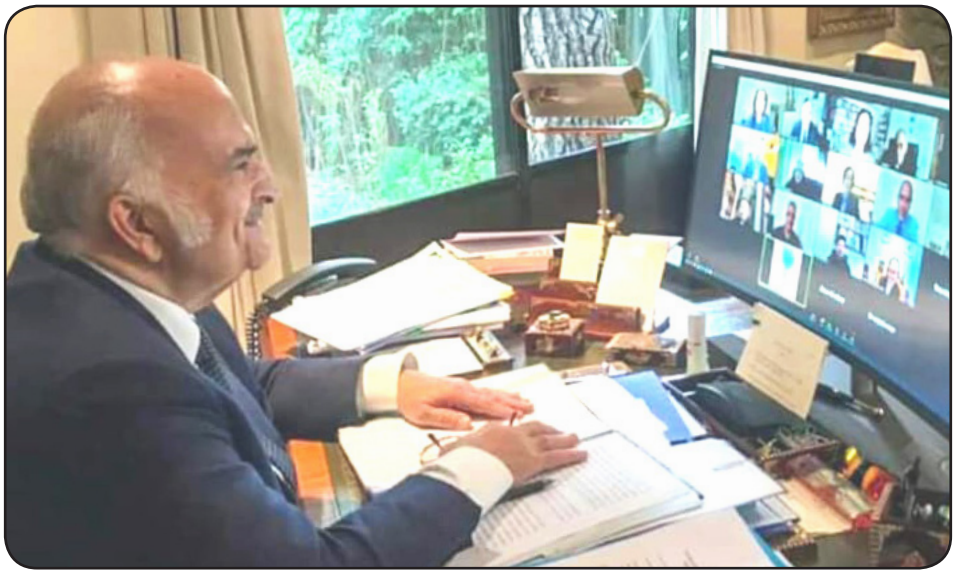

صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه
مؤتمـر

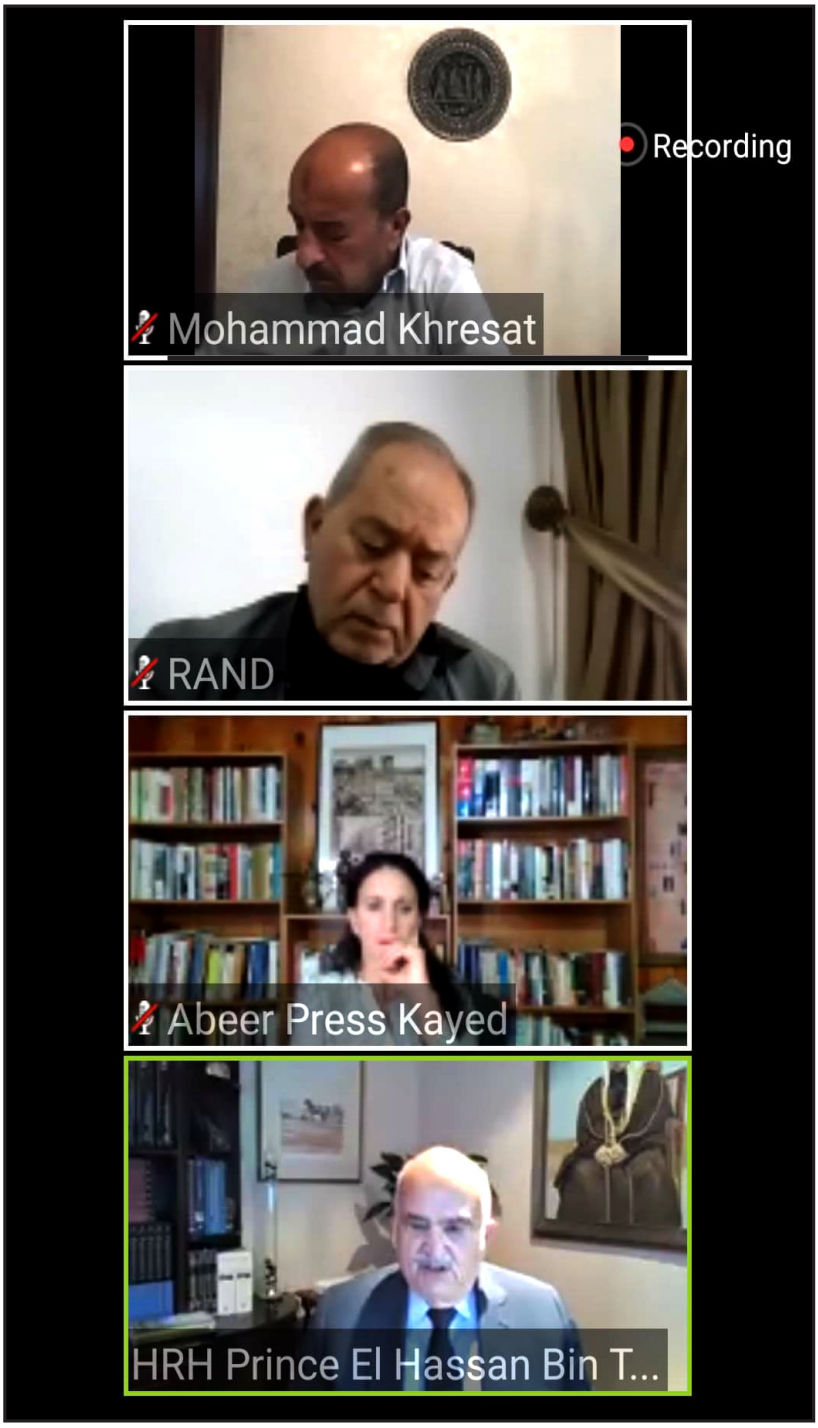
Recording
Mohammad Khresat
RAND
Abeer Press Kayed
HRH Prince El Hassan Bin T...

Recording
Sherin Habashy
ادونيس العكرة
Shada Nasser

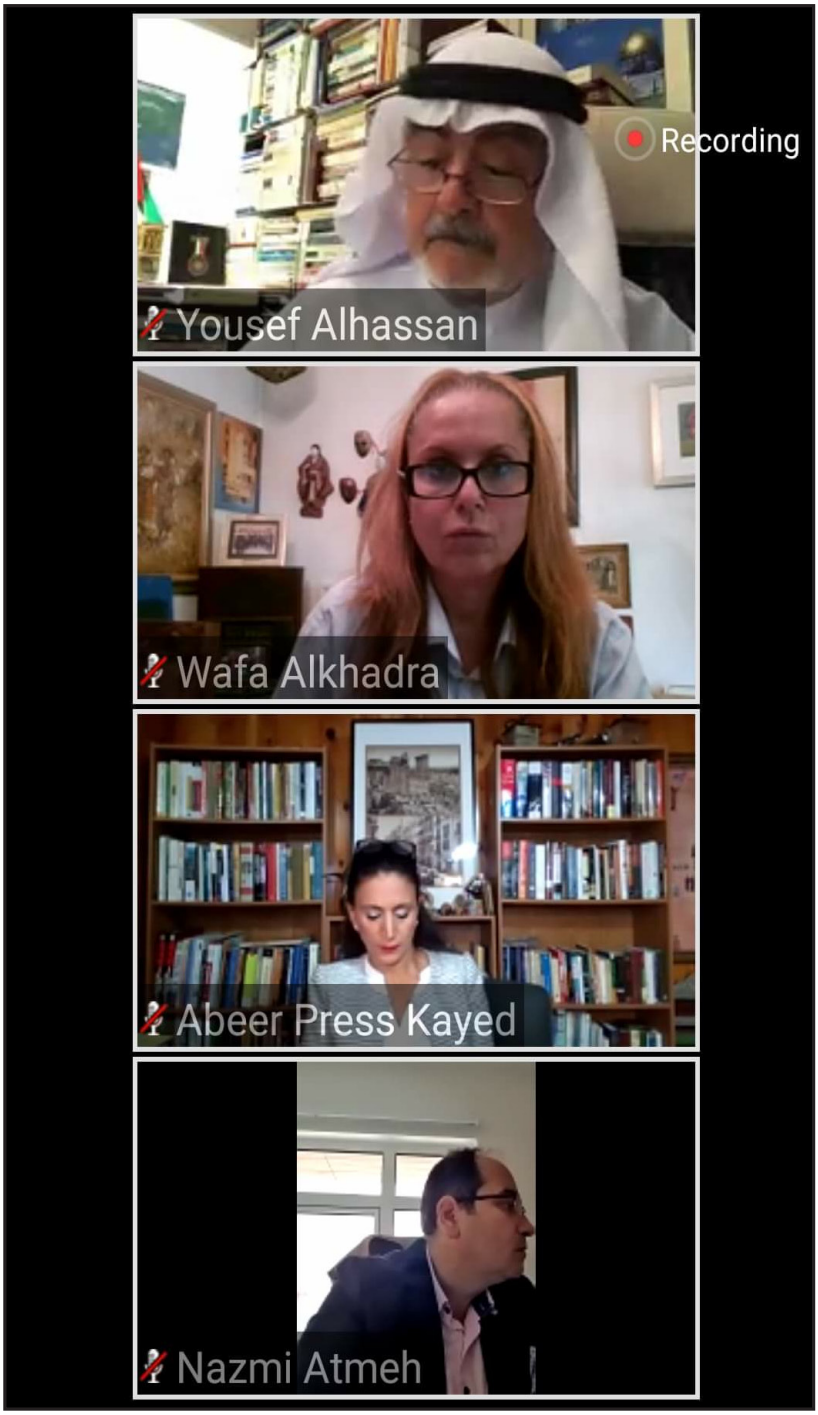
Recording
Yousef Alhassan
Wafa Alkhadra
Abeer Press Kayed
Nazmi Atmeh

Recording
Nazmi
عبدالناصر المودع
Hussain Shaban
Sherin Nabil

Recording
نايله طبارة
Amer
Shaden Khallaf UNHCR
nsreen amer

برعاية ومشاركة
صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه
مؤتـ
المواطنة الحاضنة للتـ في المجال العربي
meeting meeting
Imad Abdullah
مصطفى الفقي

برعاية ومشاركة
صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم
رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه
meeting meeting
TAHER MASRI
Abeer Press Kayed

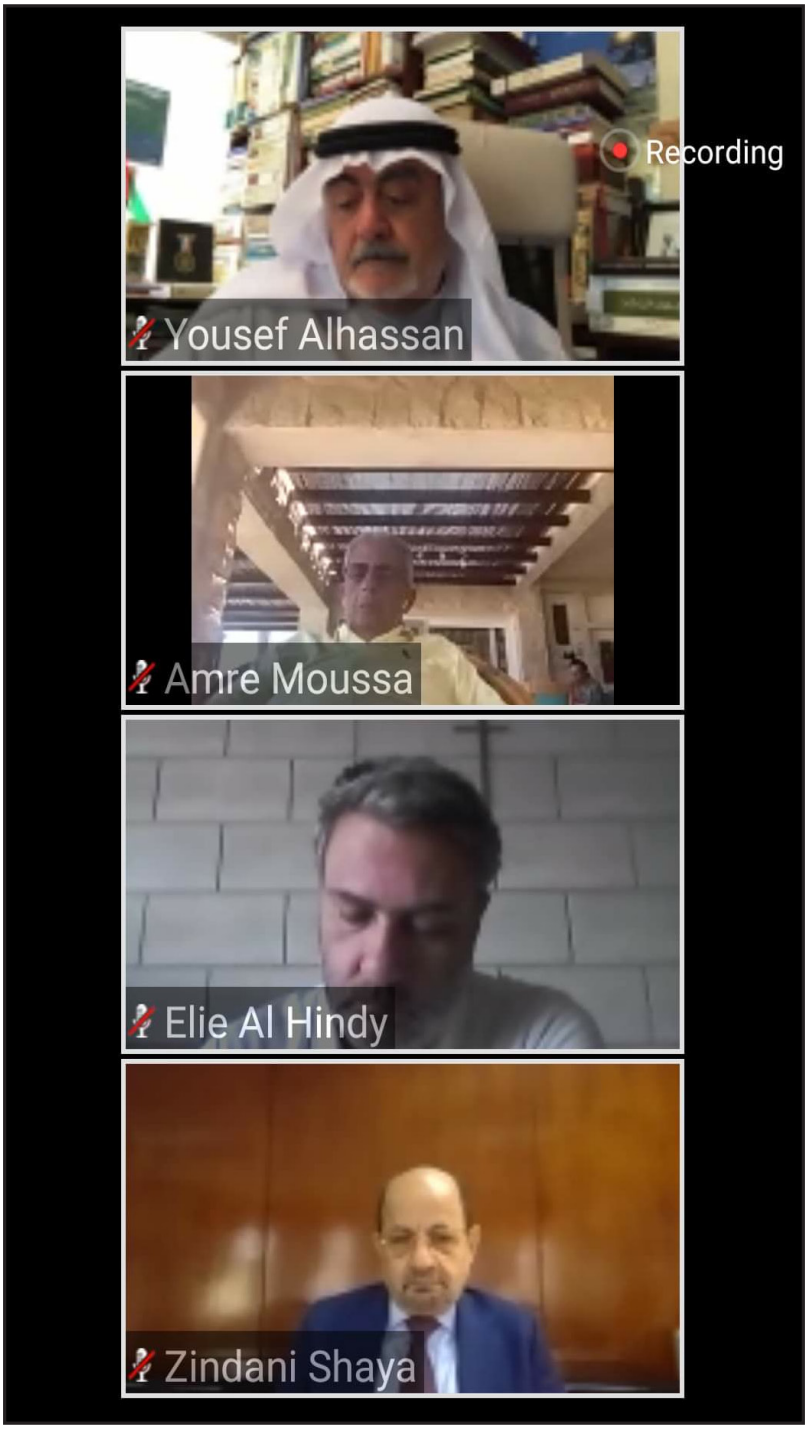
Recording
Yousef Alhassan
Amre Moussa
Elie Al Hindy
Zindani Shaya

ملحق (٣)

إعلان مكناس لحوار الثقافات

بمبادرة من مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، وبمناسبة الاحتفال بالسنة الأمازيغية ٢٩٦٨ نُظمت بمدينة مكناس ندوة في موضوع حوار الثقافات وأسئلة الهوية، شارك فيها أكاديميون ومسؤولون سياسيون وفاعلون مدنيون وإعلاميون من فلسطين وتونس واليمن والعراق والجزائر ولبنان ومصر والكويت وسوريا ومصر والمغرب، ومتابعون من هولندا. وبعد التداول في سياقات بروز مفهومي حوار الثقافات والهوية، وبعد استعراض تجارب دولية في الموضوع، اتفق المشاركون على أن حوار الثقافات حاجة مجتمعية، ومطلب حقوقي، وضرورة حضارية للمجتمع الواحد، والمجتمعات المتقاطعة ثقافياً، وتلك المختلفة ثقافياً، وكي يتحقق ذلك لا بد من استحضار التجارب البشرية التي تعتبر الحوار نقيضاً للصدام، ومانعاً للتعصب، وداعماً للإقرار بالحق في الاختلاف، ورافضاً للهويات المنغلقة.

ورغم الإقرار بأن دعاة التعصب والتطرف، والمنتعشون والمستفيدون منهما موجودون في كل الثقافات، ومختلف الأزمنة، فإن الإرادة الأقوى تبقى هي البحث عن سبل العيش المشترك، وإعلاء شأن القيم الإنسانية باعتبارها ملكاً جماعياً لا فضل فيه لثقافة على أخرى، تبقى انطلاقاً من هذه الروية المتشبعة بالقيم الكونية، فإن إعلان مكناس لحوار الثقافات، وهو يشدد على أهمية الحوار وضرورته يؤكد على:

أولاً: رفضه لكل أفكار الغلو المنبهر بمقولات التعالي الثقافي، والتعصب، ووسم ثقافات بعينها بالميل إلى العنف أو العصيان الثقافي؛

ثانياً: اعتبار الثقافات منتجاً بشرياً وإنسانياً عاماً؛

ثالثاً: عدم الفصل بين حوار الثقافات باعتباره مطلباً إنسانياً وحضارياً، والدعوة إلى تحديث المجتمعات بتبني قيم المواطنة وحقوق الإنسان والدمقرطة المؤسسية؛

رابعاً: حوار الثقافات ليس ذريعة لعدم إنجاز إصلاح في المجال الديني تساهم فيه النخب المتنورة بجرأة وشجاعة وفق منظور يخوض في الإشكالات الكبرى التي يمكنها المساهمة في الدفع بالتصورات إلى حدها العقلاني المتنور؛

خامساً: أهمية إعادة قراءة التاريخ بروح علمية مُنصفة لا تخدم فئة أو جهة أو طائفة أو عرقاً، والتأسيس لهوية جامعة ومنفتحة؛

سادساً: اعتبار التعدد الثقافي غنى ينبغي استثماره إيجابياً مع جعل قيم المواطنة معياراً للحكم بين الثقافات في ظل رؤية ديمقراطية عادلة وتوافقية؛

سابعاً: التأكيد على أن للحوار مستويات أهمها:

أ- المستوى الوطني والجهوي والإقليمي الذي يتطلب:

- إعادة تشييد مفهوم الهوية، وتحديد مكانة ووظائف اللغات الوطنية، ووضع الدين في المجتمع؛ مع تدبير الاختلافات تدبيراً ديمقراطياً؛
- قراءة التاريخ في أفقه الإيجابي الذي يؤسس للمستقبل ولا يتقوقع في الماضي بتعميق ما يؤسس لعرقلة مقومات العيش المشترك أو التأسيس لهويات جهوية أو كيانات مصطنعة؛
- العمل على تقوية شروط الحفاظ على مقومات الدولة الوطنية الديمقراطية والمواطنة؛
- الانتباه إلى الالتباس الممكن في العلاقة بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العادلة والمطالب الهوياتية.

ب. المستوى الكوني

- التخلي عن منطق الثقافة الأرقى والأعظم؛ أي عن مجمع صيغ التفضيل التي تعلي من شأن ثقافة على حساب الأخريات؛
- قيام العلاقة بين الثقافات على التكافؤ والمساواة والتفاعل الإيجابي، والإقرار بالتنوع الثقافي والتعددية بأشكالها المختلفة؛
- اعتماد مبدأ الحوارات القطاعية والموضوعاتية مع منح الأولوية لبعض المكونات مثلما هو شأن الدين باعتباره الموضوع الأكثر استشكالاً في تدبير هذا الحوار.

ثامناً: التأكيد على المسؤولية الدولية في إذكاء النزاعات والصراعات باسم الثقافات، والتشديد على أن الثقافات ليست سبباً في النزاعات، بل إنها مظهر لها يغطي على صراعات مصالح اقتصادية، ورغبة في تقوية شروط الاستتباع، مما يتهدد قيم السلام والتسامح والعيش المشترك.

قائمة مطبوعات
منتدى الفكر العربي

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ – *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ – *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ – *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ – *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ – *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ – *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ – *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ – *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤ – *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥– التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦– *Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995)*

١٧– *Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996)*

١٨– **العرب** والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩– *The Arab World and Turkey*

٢٠- دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- الكلفة البشرية للنزاعات

بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية

بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين

بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة

بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانياً: سلسلة الحوارات العربيّة-العربية

١- تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية

تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- العائدون من حقول النفط

مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- الأمن الغذائي العربي

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء

مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية

تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم

تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- التعلُّم عن بُعد

مداولات ندوة «التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة»، ١٩٨٦

١٠- الأرصدة والمديونية العربية للخارج
مداولات ندوة «السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية»، ١٩٨٧
١١- العنف والسياسة في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧
١٢- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم
١٣- الإنتلجنسيا العربية
مداولات ندوة، ١٩٨٨
١٤- الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
مداولات ندوة، ١٩٨٨
١٥- التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩
١٦- النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي
مداولات ندوة، ١٩٨٩
١٧- آفاق التعاون العربي في التسعينات
مداولات ندوة، ١٩٩١
١٨- نحو تأسيس نظام عربي جديد
مداولات ندوة، ١٩٩٢
١٩- التنمية البشرية في الوطن العربي
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣
٢٠- اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣
٢١- الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤
٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*
٢٣- الجامعات الخاصة في الدول العربية
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥
٢٤- الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة
مداولات ندوة، ١٩٩٦
٢٥- مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨
٢٦- التصوّر العربي للسلام
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩
٢٨- النظام العربي. . . إلى أين؟
مداولات ندوة، ٢٠٠٠
٢٩- أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟
مداولات ندوة، ١٩٩٩
٣٠- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية
مداولات ندوة، ١٩٩٩
٣١- تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٠
٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*
٣٣- آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية
مداولات ندوة، ٢٠٠١
٣٤- الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية
مداولات ندوة، ٢٠٠٢
٣٥- الخطاب العربي:المضمون والأسلوب
مداولات ندوة، ٢٠٠٣
٣٦- أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين
مداولات ندوة، ٢٠٠٣
٣٧- الشباب العربي وتحديات المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤
٣٨- الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق
مداولات ندوة، ٢٠٠٥
٣٩- الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٤٠- الشباب العربي في المهجر
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧
٤١- دولة السّلطة وسُلطة الدولة
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٤٢- المرأة العربيّة: آفاق المستقبل
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨
٤٣- المواطَنة في الوطن العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٤٤- نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٤٥- القدس في الضمير
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي
مداولات ندوة، ٢٠٠٩
٤٧- قضايا المياه: عربيّاً وإقليميّاً
مداولات ندوة، ٢٠١٠
٤٨- الشّباب وظاهرة العنف
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠
٤٩- المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ
مداولات مؤتمر، ٢٠١٢
٥٠- الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل
مداولات المؤتمر الشبابي السادس، ٢٠١٥
٥١- الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السادس، ٢٠١٥
٥٢- التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب في ظل التطورات الإقليمية والتحولات الدولية
ملخص أوراق المؤتمر الدولي السادس للعلوم الإنسانية، ٢٠١٦
٥٣- التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة
مداولات المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧
٥٤- التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧
٥٥- استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥
مداولات ندوة حوارية، ٢٠١٧
٥٦- تحالف عاصفة الفكر - النسخة الخامسة: التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف
مداولات ملتقى، ٢٠١٧
٥٧- مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ
حلقة نقاشية خاصة، ٢٠١٨
٥٨- المواطنة الحاضنة للتنوّع في المجال العربي: الإشكالية والحل
مداولات مؤتمر، ٢٠٢٣

ثالثاً: الحوارات العربية-الإقليميّة

١- الحوار العربي - الكرديّ: خلاصة ونتائج
مداولات ندوة، ٢٠١٨

رابعاً: سلسلة «القدس في الضمير»

١- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ١- الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة، ومستقبل القدس
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤
٢- الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ٢- الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق، والتراث المقدسي المُهدَّد
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤
٣- الأوقاف الذُريّة في القدس الشريف
مداولات ندوة، ٢٠١٨

خامساً: سلسلة المترجمات العالميّة

١- التصحّر

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- المجاعة

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- ثورة حفاة الأقدام

تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- أطفال الشوارع

تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧

ترجمة: منتدى الفكر العربي

سادساً: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- المـأزق العـربي

تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨

٣- تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩

٤- الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية

تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩

٧- مصر والوطن العربي

تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- العقل السياسي العربي

تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار

تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل

تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية

تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك

تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق

مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

سابعاً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- السياسات التعليمية في المشرق العربي
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- الأمية في الوطن العربي
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- التعليم العالي في الوطن العربي
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- سياسات التعليم في دول المغرب العربي
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- سياسات التعليم في دول الخليج العربية
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

ثامناً: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)

٢- اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)

٣- اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)

٤- بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)

تاسعاً: سلسلة دراسات المنتدى

١- العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

عاشراً: سلسلة كراسات المنتدى

١- ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٢- حقائق عن النفط
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥
٣- قضايا شبابيّة
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨
٤- التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦
٥- شَذرات شبابيّة
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨
٦- حول المواطَنة في الوطن العربيّ
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
٧- القدس في الضمير
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩
٨- سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

حادي عشر: سلسلة كتاب المنتدى

١- الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦
٢- الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦
٣- مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧
٤- اللغة العربيّة والإعلام وكُتَّاب النصّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٧
٥- إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ
مداولات ندوة، ٢٠٠٨
٦- الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠
٧- الحَداثة والحُرّيّة
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠
٨- قضايا في الفكر والتفكير عند العرب
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢
٩- نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل
د. محمد أبوحمّور، ٢٠١٨

ثاني عشر: سلسلة كتاب النهضة

١- الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- مذكرات حسن سعيد الكرمي، في الحياة والثقافة العربية
إعداد وتحرير: سهام الكرمي، وكايد هاشم، ٢٠١٥

٣- دولة النهضة العربية «المئوية الأولى للحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية» (١٩١٨ – ٢٠١٨م)
ملخص أوراق مداولات ندوة، ٢٠١٨

ثالث عشر: إصدارات خاصة

١- في الفكر العربيّ النّهضويّ
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- شبابيّات، ٢٠٠٨

٤- استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)

٥- أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ
أ. د. جورج قُرم

٦- المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)، ٢٠١٢

٧- مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣
الحسن بن طلال

٩- الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣

١٠- الميثاق الاقتصادي العربي، ٢٠١٥

١١- *Arab Economic Charter, 2015*

١٢- الأوراق النقاشية الملكية
مداولات لقاء حواري، ٢٠١٥

١٣- الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»
مداولات لقاء حواري، ٢٠١٨

رابع عشر: سلسلة الوثائق والمعلومات

١- دليل أعضاء منتدى الفكر العربي (الأعضاء العاملون حتى نهاية العام ٢٠١٧)، ٢٠١٨